وزارة التعليـــم العـــإلى والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كليـة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

–دراسة حالة مصرف السلام الجزائر–

خلال الفترة 2017–2021

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة:

- نسيمة دردوم
- سماح موزاوي

تحت إشراف:

د. ريم بونوالة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بوجميعة عمر	أستاذ محاضر ب	جامعة جيجل	رئيسا
د. بونوالة ريم	أستاذة محاضرة أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. كحيلة أمال	أستاذة محاضرة أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــإلى والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كليـة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

–دراسة حالة مصرف السلام الجزائر–

خلال الفترة 2017–2021

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة:

- نسيمة دردوم
- سماح موزاوي

تحت إشراف:

د. ريم بونوالة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بوجميعة عمر	أستاذ محاضر ب	جامعة جيجل	رئيسا
د. بونوالة ريم	أستاذة محاضرة أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د. كحيلة أمال	أستاذة محاضرة أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

قبل كل شيء نتقدم بالحمد والثناء إلى المولى عز وجل على نعمة الإسلام ....

والصلاة والسلام على شفيع الأمة وحبيب الله محمد عبده ورسوله صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه وسلم أما بعد:

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أمدنا بالعون والتوفيق وألهمنا القوة والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع راجين ان يتقبله منا قبولا حسنا، وغيرنا به.

يسرني أن أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لأعضاء اللجنة المناقشة الكرام على تفضلهم بمناقشة هذا العمل المتواضع.

والشكر والتقدير الكبير لأستاذتي الفاضلة "ريم بونوالة" على قبولها الإشراف على هذا العمل

وعلى كل الإرشادات والتوجيهات القيمة التي قدمتها لنا لإنهاء هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر الخاص للأستاذ "عبد الحفيظ عيمر" والأستاذ "عمر بوجميعة" على تعاونهما معنا

وكل الشكر لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل وشكرا.

الإهداء

صلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه الميامين

ومن تبعهم إلى يوم الدين وبعد

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى من أعطى فلم يكل العطاء وبذل فكان إسمى من السخاء"أبي رحمه الله".

إلى من قاسمتني السهر والعناء فكانت لاسقامي خير دواء"امي حفضها الله".

إلى أخي وأخواتي.

إلى كتاكيت العائلة جواد _ أصيل _ رنيم.

إلى من كانو لي القدوة الحسنة ولدربي النبراس المضيئ "أساتدتي".

إلى من كانو نعم الأصدقاء "زملائي في الدراسة".

إلى كل من أحاطني بالمحبة والإهتمام.

اللهم إغننا بالعلم وزينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية .

سماح

الإهداء

إلى أغلى وأعز شيء في الوجود إلى من قال فيهما الحق

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"(24) سورة الإسراء

إلى من روتني من شهدها النافع، إلى من فرشت لي قلبها الواسع، إلى من رسمت حياتي بأجمل واقع، إلى والدتي العزيزة حفظها الله ورعاها

إلى رمز الجود والكرم، إلى من أنار لي دربي وسهل لي سبل المعرفة والعمل واجتهد في تربيتي وتوجيهي أبي حفظه الله ورعاه

إلى أخي الغالي: إبراهيم

إلى أخواتي العزيزات: مريم، بهية، نور اليقين

إلى خطيبي: لمين

إلى عماتي: سامية، سليمة، حفيظة، مسعودة، يمينة، وهيبة

إلى عائلة دردوم كبيرا وصغيرا

إلى زميلتي في الدراسة، إلى صديقتي وسندي في هذا العمل سماح

إلى جميع زميلاتي في المشوار الجامعي بالأخص نسيمة، نسرين

أهدي هذا العمل لكل هؤلاء وارجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

"اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا هذا"

نسيمة

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الفصل الأول: مدخل للبنوك الإسلامية	
تمهيد	07
المبحث الأول: السمات العامة للبنوك الإسلامية	08
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية	08
المطلب الثاني: ماهية البنوك الإسلامية	10
المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية	13
المطلب الرابع: وظائف البنوك الإسلامية	15
المبحث الثاني: إدارة البنوك الإسلامية	16
المطلب الأول: موارد البنوك الإسلامية	16
المطلب الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية	19
المطلب الثالث: المشكلات والتحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية	24
المطلب الرابع: عوامل نجاح البنوك الإسلامية	26
خلاصة	29
الفصل الثاني: الأدبيات النظرية للسيولة وإدارة خطرها في البنوك الإسلامية	
تمهيد	31
المبحث الأول: الإطار النظري لخطر السيولة في البنوك الإسلامية	32
المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية	32
المطلب الثاني: موقع خطر السيولة في البنوك الإسلامية	34
المطلب الثالث: طبيعة خطر السيولة	39

المبحث الثاني: الإطار النظري لإدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية	42
المطلب الأول: مدخل لإدارة وقياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية	43
المطلب الثاني: كيفية إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية	46
المطلب الثالث: تقنيات تخفيض خطر السيولة	48
خلاصة	53
الفصل الثالث: إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر	
تمهيد	55
المبحث الأول: مدخل لمصرف السلام الجزائر	56
المطلب الأول: تأسيس بنك السلام الجزائر	56
المطلب الثاني: منتجات نشاط وجوائز مصرف السلام الجزائر	59
المبحث الثاني: إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر	61
المطلب الأول: السياسة الداخلية لإدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر	62
المطلب الثاني: تقييم تطور النشاط وإدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر	64
خلاصة	80
خاتمة	82
قائمة المراجع	86
الملاحق	90
ملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	تطور البنوك الإسلامية	09
(2)	المصادر الداخلية والخارجية لخطر السيولة في البنوك الاسلامية	39
(3)	أهم فروع مصرف السلام الجزائر	56
(4)	تطور مجموع الميزانية لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021	63
(5)	تطور حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائر بالأرقام خلال الفترة 2017 الى 2021	64
(6)	تطور الودائع لمصرف السلام الجزائر بالأرقام خلال الفترة 2017 الى 2021	65
(7)	تطور التمويلات لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021	66
(8)	تطور الإيراد المصرفي لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021	67
(9)	تطور الالتزامات خارج الميزانية لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021	68
(10)	تطور الناتج الصافي لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021	69
(11)	التحليل الأفقي لأهم مؤشرات مصرف السلام الجزائر	71
(12)	نسبة الاحتياطي القانوني	73
(13)	نسبة السيولة القانونية	73
(14)	نسبة التوظيف	74
(15)	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع	74
(16)	نسبة الأصول السائلة إلى الودائع قصيرة الآجل	75
(17)	نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول	75
(18)	نسبة التمويلات الى الودائع	76

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	الموارد الخارجية للبنوك الإسلامية	17
(2)	تقنيات إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامي	51
(3)	تطورات مجموع ميزانية المصرف خلال سنوات الدراسة	64
(4)	تطور حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائر خلال سنوات الدراسة	65
(5)	تطورات الودائع في المصرف خلال سنوات الدراسة	66
(6)	تطورات التمويلات في البنك خلال سنوات الدراسة	67
(7)	تطورات الايراد المصرفي الصافي المصرف خلال سنوات الدراسة	68
(8)	تطورات التزامات خارج الميزانية المصرف خلال سنوات الدراسة	69
(9)	تطورات الناتج الصافي المصرف خلال سنوات الدراسة	70

قائمة الملاحق

العنوان	الصفحة
التقارير المالية لمصرف السلام الجزائر 2017-2018	90
التقارير المالية لمصرف السلام الجزائر 2019-2020	95
التقارير المالية لمصرف السلام الجزائر 2020-2021	101

مقدمة

أعتبرت البنوك التقليدية العمود الفقري للإقتصاديات ومحركه الرئيسي، لأنها تحافظ على الأموال وتطورها وتسهل تداولها وتسهم في إستثمارها، لكن ذلك يتم بإستخدام وسائل مختلفة يتعارض بعضها مع أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها وأغراضها، مثل التعامل بالفائدة، ومن هنا أدرك العلماء والمفكرون ضرورة الإستفادة من النشاط المصرفي التقليدي، ولكن بطرق مشروعة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، فظهرت فكرة البنوك الإسلامية، وهي مؤسسات مصرفية تلتزم بالشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها وتعتبر جزءا من الاقتصاد الإسلامي القائم على القيم الدينية التي تحرم التعامل بالربا والتعدي على أموال الناس ظلماً.

توسعت إستثمارات البنوك الإسلامية على المستوى العالمي ليتضاعف عدد المدخرين بها وتتضاعف الثقة بالبنوك الإسلامية، إلا أن كل المزايا التي تتمتع بها لا تعني أنها لا تواجه عقبات وصعوبات ومخاطر سواء على المستوى التشغيلي أو الائتماني أو السوق، ويعتبر خطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية، ويعتبر هذا الأخير محل اهتمام هذه الدراسة.

إنطلاقا مما سبق تدور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

ما هو واقع إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2017-2021؟

للإجابة على السؤال الرئيسي يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل يشكل فائض النقدية غير المستثمر خطر السيولة في البنوك الإسلامية؟
- هل أثرت جائحة كورونا سلبا على نشاط مصرف السلام؟
- هل يلتزم مصرف السلام الجزائر بالمعايير الداخلية لإدارة خطر السيولة فيما يتعلق بتوظيف الودائع؟
- هل يواجه مصرف السلام الجزائر خطر السيولة على المدى القصير؟
- هل يواجه مصرف السلام الجزائر خطر السيولة على المدى الطويل؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية، ننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يشكل فائض النقدية غير المستثمر خطر للسيولة.

الفرضية الثانية: أثرت جائحة كورونا سلبا على نشاط مصرف السلام الجزائر.

الفرضية الثالثة: يلتزم مصرف السلام الجزائر بالمعايير الداخلية لإدارة خطر السيولة التي تتعلق بتوظيف الودائع.

الفرضية الرابعة: يواجه مصرف السلام الجزائر خطر السيولة على المدى القصير.

الفرضية الخامسة: يواجه مصرف السلام الجزائر خطر السيولة على المدى الطويل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية البنوك الإسلامية من جهة كونها وجدت لغرض تلبية طلبات فئة عريضة من المسلمين الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية الربوية، وكذلك من أهمية السيولة بإعتبارها المحرك الرئيسي لهذه البنوك، وكل خلل فيها سيترتب عنه مشكل أو خطر يضيع على البنك فرص إستثمارية ويجعلهعاجزا عن الوفاء بإلتزاماته، مما يستوجب إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على خطر السيولة وادارتها في البنوك الإسلامية.
- تقييم واقع السيولة وإدارتها في مصرف السلام الجزائر.

المنهج المتبع:

ليس بإمكاننا القيام ببحث علمي دون اللجوء إلى الاعتماد على منهج علمي، تم الاعتماد في هذه الدراسة على مناهج مختلفة ومتعددة وهي:

المنهج التاريخي: وهو المنهج المناسب للإستعانة في التعرف على نشأة البنوك الإسلامية.

المنهج الوصفي: وهوالمنهج المناسب لوصف وإستعراض الإطار النظري للدراسة.

المنهج التحليلي والمنهج المقارن: تم إعتمادهما بشكل كبير في الفصل التطبيقي لهذه الدراسة خاصة فيما يتعلق بتحليل تطور نشاط مصرف السلام الجزائر وكذلك نسب قياس خطر السيولة والمقارنة بين نتائج سنوات الدراسة.

أسباب إختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي حفزتنا على إختيار الموضوع ما يلي:

الأسباب الذاتية:

- الإهتمام الشخصي بالمالية الإسلامية كمجال للبحث وخاصة البنوك الإسلامية.
- طبيعة ومجال التخصص.

الأسباب الموضوعية:

- الدور والأهمية الكبيرة التي يكسبها موضوع البنوك الإسلامية وإدارة خطر السيولة فيها.
- نقص الدراسات التي تناولت هذا الموضوع على مستوى قسم علوم التسيير.

إطار الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تمتد فترة الدراسة بين سنة2017 و 2021.
- **الحدود المكانية:** إقتصرت الدراسة على مصرف السلام الجزائر.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

1. دراسة حسين شحاته، "**إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات**"، الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة 25_29 ديسمبر 2010، هدفت هذه الدراسة إلى:
- تحليل مشكلة إدارة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية.
- بيان السبل البديلة الممكن حلها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- وضع معايير لاستثمار الفائض وتغطية العجز إن وجد.
- إقتراح مجموعة الأدوات المالية والنقدية التي تساعد في علاج مشكلة الفائض والعجز.

وتوصلت الى نتائج أهمها:

- تعتبر مشكلة السيولة من أخطر المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية بسبب التحديات.
- تقليل المخاطر وتنمية العوائد في إطار المعايير الشرعية.
- الإعتماد على صيغ إستثمارات جديدة وتنشيط مشروعات إستثمار جديدة لإدارة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية.

2. دراسة حكيم براضية، "**التصكيك ودوره في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية سنة**"، لنيل مذكرة الماجيستير، قسم علوم التسيير، جامعة الشلف، 2011/2010، هدفت هذه الدراسة إلى:
- إعطاء صورة شاملة عن مختلف المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.
- توضيح آثار مخاطر السيولة عن البنوك الإسلامية وإبراز علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية.

ولتحقيق أهدافها تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي.

وتوصلت الى نتائج أهمها:

- إرتفاع نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية لعدم استفادة البنوك الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير.
- حسن إدارة السيولة يمكن البنك من الموازنة بين نسبة من السيولة للوفاء بإلتزامات المتعاملين وإستثمار جزء منها لتحقيق الربحية.

3. دراسة بوعبدلي أحلام، عائشة طبي، "**إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2020، هدفت هذه الدراسة إلى:

- الوقوف عند أهم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك الإسلامية والتعرف على أهم وسائل وطرق معالجتها.
- معرفة كيفية تطبيق بنك البركة الجزائري للقواعد الإحترازية في إدارة مخاطر السيولة لديه خلال الفترة (2008_2017).

ولتحقيق أهدافها تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي.

وتوصلت إلى نتائج أهمها:

- إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية تعتبر من أهم التحديات التي تواجهها خاصة في بيئة إقتصادية تقليدية.
- إقتصار البنوك الإسلامية على تقديم الصيغ الإستثمارية القائمة على البيوع كما هو الحال بالنسبة لبنك البركة محل الدراسة.
- إرتفاع مؤشرات السيولة بالتالي إنخفاض خطر السيولة، هذا يدل على إدارة كفة وجيدة في بنك البركة خلال فترة الدراسة (2008_2017)، لكن البنك وقع في الخطر الثاني وهو فائض السيولة لاسيما إرتفاع إحتياطاتها. مما يجعل البنك يضيع فرص إستثمارية، هذا يؤثر سلبا على مردودية البنك وربحيته.

4. دراسة شنيني رشيد، سيد اعمر زينب، "**إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية**"، مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أدرار،2021، هدفت هذه الدراسة إلى:

- التطرق لمخاطر السيولة المصرفية ولكيفية إدارة مخاطر السيولة في مصرف السلام الجزائر، خلال السنوات (2011_2019)،

ولتحقيق أهدافها تم إتباغ المنهج الوصفي والتحليلي.

وتوصلت إلى نتائج أهمها:

- مصرف السلام الجزائر يحقق نتائج مالية إيجابية وهي في إرتفاع مستمر.
- مصرف السلام يتعرض لمخاطر سيولة مرتفعة خاصة سنة 2019.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث موضوعها المتمثل في إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، وتمت دراسة حالة مصرف السلام كما هو الحال بالنسبة لدراسة شنيني رشيد وسيد أعمر زينب، لكن هذه الأخيرة توقفت سنة2019، بينما إمتدت دراستنا إلى سنة2021، عموما تتميزهذه الدراسةعن الدراسات السابقة بحداثتها.

صعوبات البحث:

تتمثل أهم هذه الصعوبات فيما يلي:

- صعوبة الحصول على بعض المراجع بقياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية.
- صعوبة ترجمة بعض مصطلحات الأجنبية في المعجم المالي.
- عدم توفر ولاية جيجل على فرع من فروع مصرف السلام الجزائر الأمر الذي أدى إلى محدودية المعلومات، وفقدان فرصة القيام بمقابلة.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

سيتناول الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الإسلامية وذلك بتقسيمها إلى مبحثين أولهما بعنوان السمات العامة للبنوك الإسلامية وثانيهما بعنوان إدارة البنوك الإسلامية.

أما الفصل الثاني سيتم تخصيصه لدراسة خطر السيولة وإدارتها من خلال تقسيمها إلى مبحثين، الأول تحت عنوان مدخل لمخاطر السيولة في البوك الإسلامية، والثاني بعنوان الإطار النظري لإدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية.

بينما الفصل الثالث بعنوان إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر، تم تقسيمه لمبحثين الأول مدخل لمصرف السلام الجزائري، والثاني إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر.

الفصل الأول: مدخل للبنوك الإسلامية

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين حركة انطلاق مسيرة البنوك الإسلامية وانتشارها في مختلف أرجاء العالم.

ومن الجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية تمكنت بسرعة من بناء مؤسستها وارتياد مختلف آفاق العمل المصرفي المتوقع مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها حققت نجاحا ملموسا بتقديمها العمل المصرفي بصيغ متميزة، بعيد عن قاعدة الديون والربا التي ترتكز عليها أعمال البنوك التقليدية.

وهوما سنتطرق له في هذا الفصل حيث تم تقسيمه إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: السمات العامة للبنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: إدارة البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: السمات العامة للبنوك الإسلامية

تلعب البنوك الإسلامية دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إطلاقها لمشاريع حقيقية ترجع بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى عمليات الوساطة المالية التي يقوم بها وتعود جذور البنوك الإسلامية إلى قبل 14 قرن حيث جاء القرآن الكريم والسنة النبوية ليعطيها مبادئ وأساسيات التعامل البنكي وفق الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تاريخ ومسيرة ظهور البنوك الإسلامية، والتي كانت نتيجة لدافع ديني وشعور الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية.

تأسيسا على حرمة الربا، وعلى حقيقة أن الفائدة هي عين الربا، بعيدا عن الربح الحلال وإيمانا باستحالة أن يكون فيها حرمه الله سبحانه وتعالى شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه قامت البنكية الإسلامية وتمثلت في الدعوة إلى التحرر الاقتصادي تدعيما للاستقلال السياسي وبالعودة إلى الهوية وتطبيق شرع الله والالتزام بأحكامه في مجال المال والمعاملات، وظهرت هذه الدعوة بقوة في كتابات "جمال الدين الأفغاني" و "محمد إقبال" و"ابن باديس" و"محمد عبده" و"رشيد رضى" و"حسن البنا" والمودي وغيرهم[1].

وفي ذلك يقول الأستاذ البناء في مطلع الاربعينيات من القرن الماضي وهو يكتب عن النظام الاقتصادي في الإسلام" توجب علينا روح الإسلام أن نحارب الربا حالا، ونحرمه ونقضي على كل تعامل على أساسه" وطبقت فعلا جماعة الإخوان المسلمين هذا التوجيه الإسلامي فأنشأت العديد من الشركات الاقتصادية وفقا للضوابط الشرعية، ولقد صودرت هذه الشركات ضمن ما تمت مصادرته وتصفيته عند حل الجماعة عام1954م، والمتنازع عليه قضائيا حتى الآن، ثم قامت بعد تسع سنوات أول تجربة عملية لبديل مصرفي لا ربوي، هي "تجربة بنوك الادخار المحلية" بمركز ميت غمر "محافظة الدقهلية" بمصر والتي أشرف على تنفيذها الدكتور أحمد النجار عام 1963، وبالرغم من محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها، لكن الأسباب سياسية لم تستمر وتمت تصفيتها وهذا عام1967م.

وفي عقد السبعينيات من القرن الماضي، أصبحت الصيرفة الإسلامية حقيقة واقعية، وأخذت عملية إنشاء البنوك الإسلامية تتزايد عاما بعد عام، فتم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في مصر سنة 1971م ليعمل كما نص

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 12.

نظامه السياسي في النشاط المصرفي وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وفي عام 1975م كمؤسسة مالية دولية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعية لشعوب الدول.

ثم توالت عملية إنشاء البنوك الإسلامية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور البنوك الإسلامية

السنة	المكان	اسم المصرف
1975	السعودية	البنك الإسلامي للتنمية بجدة – بنك إسلامي عالمي
1975	الإمارات	بنك دبي الإسلامي
1978	السودان	بنك فيصل الإسلامي السوداني
1978	مصر	بنك فيصل الإسلامي المصري
1978	الكويت	بنك التمويل الكويتي
1978	الإمارات	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي
1979	الأردن	البنك الإسلامي الأردني للاستثمار و التنمية
1979	البحرين	بنك البحرين الإسلامي
1980	باكستان	إنشاء مجموعة من البنوك الإسلامية بباكستان
1980	مصر	البنك الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية
1980	السودان	بنك التضامن الإسلامي بالسودان
1981	أنحاء جمهورية مصر العربية	إنشاء فروع المعاملات الإسلامية لبعض البنوك المصرية حوالي 100 فرع
1981	لكسمبورغ	البنك الاسلامي الدولي- لكسمبورغ
1982	أنحاء العالم	دار المال الإسلامي- فروع أنحاء العالم
1983	البحرين	مصرف فيصل الإسلامي بالبحرين
1983	قطر	بنك قطر الإسلامي
1983	البحرين	بنك البركة الإسلامي
1983	الخرطوم	البنك الإسلامي لغرب السودان
1983	السودان	البنك الإسلامي السوداني
1983	بنغلاديش	بنك بنغلاديش الإسلامي المحدود

1983	البحرين	شركة البحرين الإسلامية للاستثمار
1983	لندن	بنك التمويل الإسلامي بلندن
1983	الأردن	بنك التمويل الأردني للاستثمار والتنمية
1985	أنحاء العالم	مجموعة بنوك البركة الإسلامية
2006	الإمارات	بنك نور الإسلامي
2009	/	وصل عدد البنوك الإسلامية إلى ما يقارب 400 في جميع أنحاء العالم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على كتاب محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص121-122.

وقد أدى هذا المد الإسلامي بصفة عامة، وعملية الأخذ بالصيرفة الإسلامية بصفة خاصة إلى قيام بعض الحكومات الإسلامية بتغيير النظام المصرفي بأكمله ليتماشى مع تعاليم الإسلام كما حدث في باكستان مثلا سنة 1977م، أو قيام بتنظيم جزئي للقطاع المصرفي ليمكن قيام بنوك إسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية كما حدث في تركيا وماليزيا.

أصدر البنك المركزي المصري توصية لجميع البنوك الربوية بمصر بإنشاء فروع المعاملات الإسلامية، بلغ عددها 70 فرعا. ويرى بعض المراقبين لظاهرة الصيرفة الإسلامية أن السرعة النسبية في انتشار البنوك سببه التيار الإسلامي الذي فجر حماسهم نحو مسؤولية تطبيق الشريعة. وفي عام 1977 تم توقيع اتفاقية إنشاء" الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية" بهدف توثيق أوجه التعاون بين البنوك الإسلامية[1].

المطلب الثاني: ماهية البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية بوضعها الحالي جزء من المنظومة المصرفية، لها ما يميزها عن باقي المؤسسات.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للبنك الإسلامي متفق عليه، حيث تعددت التعاريف، واختلفت من موقف إلى موقف آخر، لكن رغم هذا، فهذه التعاريف غالبا ما تكون مضامينها متقاربة ومن أهمها ما يلي:

- هي "عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمارها جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال"[2].

- عرفتها اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في البنوك الإسلامية، في الفقرة الأولى من المادة الخامسة عند الحديث عن شرط العضوية في الاتحاد كالآتي: "يقصد بالبنوك الإسلامية في ذلك النظام تلك البنوك

[1] عبد الحميد الغزالي، **أساسيات المصرفية الإسلامية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 95، ص ص 23-25.

[2] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 112.

والمؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخدا وعطاء"[1].

-المصرف الإسلامي يعرف على" أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخدا أو عطاءا فالبنك الإسلامي يتلقى من الأفراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم وحينما يستخدم هذه النقود في نشاطاته الاستثمارية و التجارية إنما يكون ذلك على أساس المشاركة في الربح والخسارة"[2].

-يعرفها الدكتور مصطفى كمال السيد طايل بأنها: "منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميتها وإتاحة الفرص المواتية لها، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام"[3].

- هي "مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية" [4].

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه: "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخدا وعطاءا، فالبنك الإسلامي يتلقى ودائع نقدية دون الالتزام لأي تعهد من أي شكل بإعطاء فوائد للمودعين، كما أنه يعمل على استخدام هذه الودائع بطرق شرعية دون الالتجاء إلى الفائدة لبناء مجتمع التكافل الإسلامي بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية".

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية

استنادا إلى المفاهيم الخاصة بالبنوك الإسلامية والتي تتضمن التعريفات السابقة فإن البنوك الإسلامية تتسم ببعض السمات منها[5]:

-**استبعاد التعامل بالربا (الفائدة)**: إن المصاريف الإسلامية لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها أي لأصحاب الحسابات لديها وبكافة أشكالها، ولا تأخذ فائدة من المتعاملين معها مقابل استخدامها للموارد لديها، وإن الأصل في اعتماد البنوك الإسلامية على هذه الخاصية هي النصوص العديدة التي وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي تنص على تحريم الربا بكافة أشكالها.

-**ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية**: الإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل فيه جوانب الحياة المختلفة، والبنك الإسلامي لا يربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية فقط، بل انه يعد التنمية الاجتماعية أساسا لا تأتي

---

[1] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص 112.

[2] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص ص 19 – 20.

[3] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 60.

[4] فادي محمد الرباعي، مرجع سابق، ص 20.

[5] يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 28-33.

التنمية الاقتصادية ثمارها إلا بمراعاته وهو بذلك يراعي الجانبين ويعمل لصالح الجميع فالبنك الإسلامي يجمع الزكاة ويتولى مهمة توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها من الأصناف التي حددها القرآن الكريم.

-**توجيه كل الجهود نحو الاستثمار الحلال**: من المعلوم أن البنوك الإسلامية بنوك تنموية بالدرجة الأولى ولما كانت هذه البنوك تقوم على إتباع منهج الله سبحانه وتعالى المتمثل في الأحكام الشرعية فهي تكون محكومة بجميع أعمالها بما أحله الله وهذا بدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام.

-**تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار**: من المسلم أن الكثير من أموال المسلمين في العالم الإسلامي تعد أموالا معطلة لا تستفيد منها المجتمعات الإسلامية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الكثير من أبناء الأمة الإسلامية يتحرج من استثمار أمواله وتنميتها في البنوك التقليدية القائمة لكن البنوك الإسلامية أثبتت جدارتها في استثمار الأموال وتنميتها فدفع بأصحاب الأموال استثمار أموالهم وتنميتها من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها المؤسسات المالية واستطاعت البنوك الإسلامية تجميع فائض من الأموال المجمدة ودفعها في مجال الاستثمارات التنموية المختلفة.

-**إحياء نظام الزكاة:** أقامت البنوك الإسلامية صندوقا خاصا عن تجميع الزكاة تتولى هي في إدارته، وكذلك تقوم هذه البنوك بمهمة إيصال هذه الأموال إلى بنوكها المحددة شرعا وذلك يؤدي واجبا دينيا فرضه الله على هذه الأمة.

إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال الفريضة إذا ما قام البنك باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها.

ثالثا: أهداف النبوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية ليست مجرد مؤسسات مالية لا تتعامل بالربا وتمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فحسب، وإنما هي منظمات تبنى على العقيدة الإسلامية، تستمد منها كل مقوماتها، وهذا فإن عليها دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية باستخدام الثروات بكفاءة وزيادة الطاقات الإنتاجية وهكذا فإن هدفها ليس فقط تعظيم الربح، وإنما تحقيق القيم الروحية.

يمكن ذكر الأهداف التي تسعى إليها البنوك الإسلامية لتحقيقها فيما يلي[1]:

-ايجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات البنكية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي (التجاري، الصناعي، الزراعي) وبالتالي رفع الحرج عن المسلمين من خلال لجوئهم إلى البنوك التقليدية.

-تحقيق ربح مناسب لجميع الأطراف المتعاملة مع البنك من المساهمين، ومدخرين ومتعاملين لكن دون مغالات في هذا الربح.

[1] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 96-98.

-تشجيع الاستثمار بإيجاد الفرص الملائمة، وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين من الأفراد والشركات والمؤسسات.

-توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال من أفراد ومؤسسات، بحيث تقوم البنوك الإسلامية بالمساهمة في تمويل المشروعات التي تحقق النفع الاجتماعي العام بالإضافة إلى تقديم القروض الحسنة للأفراد الأقل دخلا، موازاة مع هذه التمويلات للبنوك الإسلامية دور خيري تقوم به من خلال المساهمة في المشروعات الاجتماعية الخيرية، وهناك أيضا وعاء يتم الاستفادة منه في الأوجه المحددة شرعا وهي أموال الزكاة.

-العمل على تحقيق سلامة المركز المالي للبنك الإسلامي بالشكل الذي ينعكس إيجابا على أداء عمله وعلى سمعته، مما يزيد من قدرته التنافسية في تجميع الموارد واستخدامها، ومن ثم تقديم النفع الأكبر للاقتصاد ككل.

المطلب الثالث: أنواع البنوك الإسلامية

هناك العديد من أنواع البنوك الإسلامية وذلك حسب معايير التقسيم التي تم على أساسها، وكل نوع منها يهدف إلى غاية محددة.

تختلف تقسيمات البنوك الإسلامية حسب المعيار المعتمد عليه في عملية التقسيم ويمكن أخذ أهم معايير التقسيم على النحو التالي[1]:

1. وفقا للمعيار الجغرافي: ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إلى نشاط البنوك الإسلامية ونميزه وفق نوعين:

أ. بنوك إسلامية محلية النشاط: حيث يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمتلك غالبية اسهمها والتي تمارس فيها نشاطها.

ب.بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي البنوك التي تمتد دائرة نشاطها إلى خارج النطاق الدولي، وهذا الامتداد يأخذ أشكالا مختلفة كإقامة علاقات مع البنوك الأخرى، إقامة مكاتب تمثيل خارجية في دول أخرى، فتح فروع البنوك بالدول الاخرى، إنشاء بنك مشترك مع بنوك أخرى في الخارج.

2. وفقا لمعيار المجال التوظيفي للبنك: أي حسب المجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك وبحسب هذا المعيار يمكن التفرقة بين الأنواع التالية:

أ. بنوك إسلامية صناعية: وهي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية خاصة عندما يمتلك البنك مجموعة من الخبرات البشرية في إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار.

ب.بنوك إسلامية زراعية: تقوم البنوك الإسلامية بإحياء الأرض الموات سواء يتم ذلك عن طريق البنك، أو بمساعدة الأفراد على ذلك استرشادا بتعاليم الرسول (صلى) بقوله {من أحيا أرضا مواتا فهي له، وليس لعرق ظالم حق}.

[1] خباية عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص ص 243 –245.

ج.بنوك إسلامية تجارية: تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية، أي وفقا للمتاجرة أو المرابحة أو المشاركة...الخ.

د. بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية تعمل على إيجاد الوسائل والأدوات البنكية الإسلامية التي تساعد على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول.

ه. بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية: تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية حيث تعمل هذه البنوك على نطاق بنوك الادخار، وينتشر في كل مكان(صناديق) مهمتها جمع المدخرات ونطاق آخر هو نطاق بنوك الاستثمار تقوم بعملية توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري.

3. وفقا لمعيار حجم النشاط:

تتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لهذا العيار وتقسيمها إلى ثلاث أنواع:

أ.بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط حيث يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق النقدي، فهي بذلك تقوم بتقديم التمويل قصير الأجل.

ب.بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع قومي حيث تتواجد فروعها على مستوى الدولة، وتكون أكبر من حيث مستوى الحجم والنشاط والعملاء إلا أنها تبقى محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

ج.بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها اسم الدرجة الأولى وتمتلك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون إفتاح فروع لها

وكذا مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات في المناطق التي تزعم افتتاح فروع بها.

4. وفقا لمعيار العملاء المتعاملين مع البنك:

ونميز وفق هذا المعيار نوعين هم:

أ. بنوك إسلامية عادية: تتعامل مع الافراد، وهي بنوك أنشئت خصيصا من أجل تقديم خدمات للأفراد سواء الطبيعيين أو المعنويين.

ب. بنوك إسلامية غير عادية: تقدم هذه البنوك خدماتها للدول والبنوك الإسلامية وهي لا تتعامل مع الأفراد طبيعيين كانوا أو معنويين، بل تقدم خدماتها للدول الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية الاجتماعية فيها، كما تقدم دعمها وخدماتها إلى البنوك والبنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها.

المطلب الرابع: وظائف البنوك الإسلامية

يمكن إيجازها كما يلي[1]:

على غرار البنوك التقليدية، تعمل البنوك الإسلامية على تجميع الأموال والمدخرات من الأفراد والهيئات المختلفة ليعاد استخدامها في تمويل العمليات والمشاريع المختلفة.

فالبنوك الإسلامية تمثل في هذه الحالة وسيط المدخرين والمستثمرين، وتعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف التي تقدمها البنوك الإسلامية لعملائها، ومع تطور البنوك الإسلامية ظهرت وظائف أخرى لا تقل أهميتها عن وظيفة التمويل.

إن وظيفة البنك الإسلامي تتعدى كونها بنك تجاري، يقوم بعملية الائتمان(الاستثمار) وتقديم الخدمات البنكية إلى كونه بنك تنموي يشبه إلى حد كبير البنوك التنموية المتخصصة طالما يعمل على استثمار كافة أمواله في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة.

ويعتبر البنك الإسلامي بنكا اجتماعيا يقوم بدور كبير في خدمة المجتمع والبيئة المحيطة به، من خلال الإشراف على صندوق الزكاة وتقديم القروض بدون الفوائد والخدمات الاجتماعية والاستثمارية منها وإن كانت في حدود ضيقة، والمسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية ذات مفهوم شامل ومتوازن وتعتمد على ضرورة التنظيم المتكامل على مستوى المجتمع كله.

ويمكن تلخيص وظيفة البنك الإسلامي بأنه بنك تجاري تنموي اجتماعي هذا ما يميزه عن أنواع البنوك الأخرى سواء كانت بنوك تجارية أم بنوك تطويرية، تختص بنشاط عمل معين أو أكثر، كما أن البنك الإسلامي يستثمر.

وبذلك يقوم البنك الإسلامي بكل أساسيات العمل المصرفي المتطور، وفقا لأحدث الطرق والأساليب الفنية لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإذا كان البنك التجاري يعمل كوسيط يجمع الأّموال والمدخرات ليعيد توظيفها مقابل الحصول على فوائد أعلى من تلك التي يدفعها على الودائع، فان البنك الإسلامي يعمل كوسيط وشريك يجمع الأموال والمدخرات ويعيد توظيفها ويحصل بذلك على نصيب من الربح ويتحمل حصة من الخسائر حال وقوعها.

[1] حمد إبراهيم مقداد، سالم عبد الله حسن، **دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، جانفي2005، ص ص 246- 247.

المبحث الثاني: إدارة البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية مثلها مثل باقي المؤسسات المالية، تعمل على تعبئة الموارد التمويلية واستخداماتها بطرق تتماشى مع طبيعتها، وتراعي مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجعلها مميزة عن البنوك التقليدية في خدمتها ووظائفها.

المطلب الأول: موارد البنوك الإسلامية

إن مصادر الأموال في البنوك الإسلامية لا تختلف كثيرا عن مصادر الأموال في البنوك التقليدية كما أنها لا تختلف كثيرا بين البنوك الإسلامية نفسها إلا في بعض الشروط التي يضعها مجلس إدارة البنك الإسلامي، إما إخلافها مع البنك التقليدي فتمكن في إلغاء كل حسابات القروض وإحلال محلها حسابات البنك الإسلامي خالية تماما من الفوائد الثابتة المعلومة مسبقا

أولا: الموارد الداخلية: وهذه المصادر تنقسم إلى[1]:

1. رأس المال المدفوع: يعد رأس المال المدفوع أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للبنك الإسلامي ويشكل جانبا أساسيا في جملة موارده، ويمثل رأس المال المدفوع الأموال التي تجمع من مؤسسي البنك عند بدء تكوينه وأي إضافات أو تخفيضات في المستقبل ويلعب رأس المال المدفوع دورا تأسيسيا في إنشاء البنك من خلال توفير جميع المستلزمات الأولية اللازمة، كذلك يقوم بدور تمويلي في السوق المصرفية لتغطية الاحتياجات التمويلية لعملاء البنك.

2. الاحتياطي العام: يحدد النظام الأساسي لكل بنك إسلامي كيفية تكوين الاحتياطي العام وذلك بأن يحدد النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل الاحتياطي العام ينقسم الاحتياطي العام إلى قسمين أساسيين هما:

- احتياطي قانوني: يكون ملزما بتكوينه بحكم القانون.
- احتياطي خاص: يقوم البنك بتكوينه اختياريا.

3. الأرباح المحتجزة أو الممدودة: وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية توزيع الأرباح الصافية للبنك.

4. المخصصات : وهي مبالغ يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر أي بالتحميل على تكاليف التشغيل بغض النظر عن نتيجة نشاط لبنك وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع مثل استهلاك أو تجديد النقص قيمة الأصول، وترتبط فكرة تكوين المخصصات بإظهار المركز المالي في صورة عادلة وقريبة من الحقيقة

[1] حيدر يورنس الموسوي، **المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العملية للنشر التوزيع، الأردن، 2011، ص ص 38 –39.

وتكوين المخصصات لا يتم فقط لمواجهة ما يتوقع من تدهور في نسبة توظيف واستثمارات ت البنك بل يمتد أيضا لمواجهة أخطار البنك للوفاء بالالتزامات نيابة عن عملائه اتجاه الآخرين [1].

ثانيا: الموارد الخارجية

إضافة إلى الموارد الذاتية فالبنك الإسلامي بحاجة إلى موارد خارجية لتغطية نشاطه وتتمثل في[2]:

1. الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب): تعرف الحسابات الجارية على أنها حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شبكات أو أوامر دفع، دون تحصل أصحابها على أي عائد، ولا تختلف كثيرا عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية وتعد الوديعة الجارية بمثابة قروض حسنة يقرضها الموردون للبنك إلى حين الحاجة إليها وذلك في الأجل القصير.

2. الودائع الغير الجارية: يرتبط البنك بعقد مضاربة شرعي مع مودعين الباحثين عن الربح وهي أنواع:

أ.الودائع الادخارية (حسابات التوفير): هي حسابات يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة عن استهلاكهم الحالي، وذلك بغرض ادخارها أو توفيرها لظروف مستقبلية، ويسمح لهم عادة بالسحب منها في أي وقت وتنقسم إلى قسمين:

-**حسابات توفير مع التفويض بالاستثمار**: ويتحصل بمقتضاها المودع على ربح نتيجة المضاربة التي يقوم بها البنك.

-**حسابات توفير دون التفويض بالاستثمار**: ولا يتحصل في هذه الحالة المودع على أي أرباح وتأخذ شكل حسابات جارية.

ب.الودائع الاستثمارية (حسابات استثماريه): تعتبر الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي بمثابة عقد مضاربة بين البنك والمودع، فلا يضمن البنك الوديعة ولا أرباحها إلا قصرا أو تعدي أو خالف شروط العقد، ونجد أن نسبة هذه الودائع تمثل في البنك الإسلامي أعلى نسبة لمصادر الأموال حيث تصل نحو 80% بينما لا تتعدى 50% في البنوك التقليدية، وتنقسم إلى حسابات عامة وخاصة.

ويمكن تلخيص أنواع الودائع في البنوك الإسلامية وخصائصها في الشكل التالي:

---

[1] أحمد سفر، **المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص 150.

[2] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 93 – 96.

الشكل رقم01: الموارد الخارجية للبنوك الإسلامية

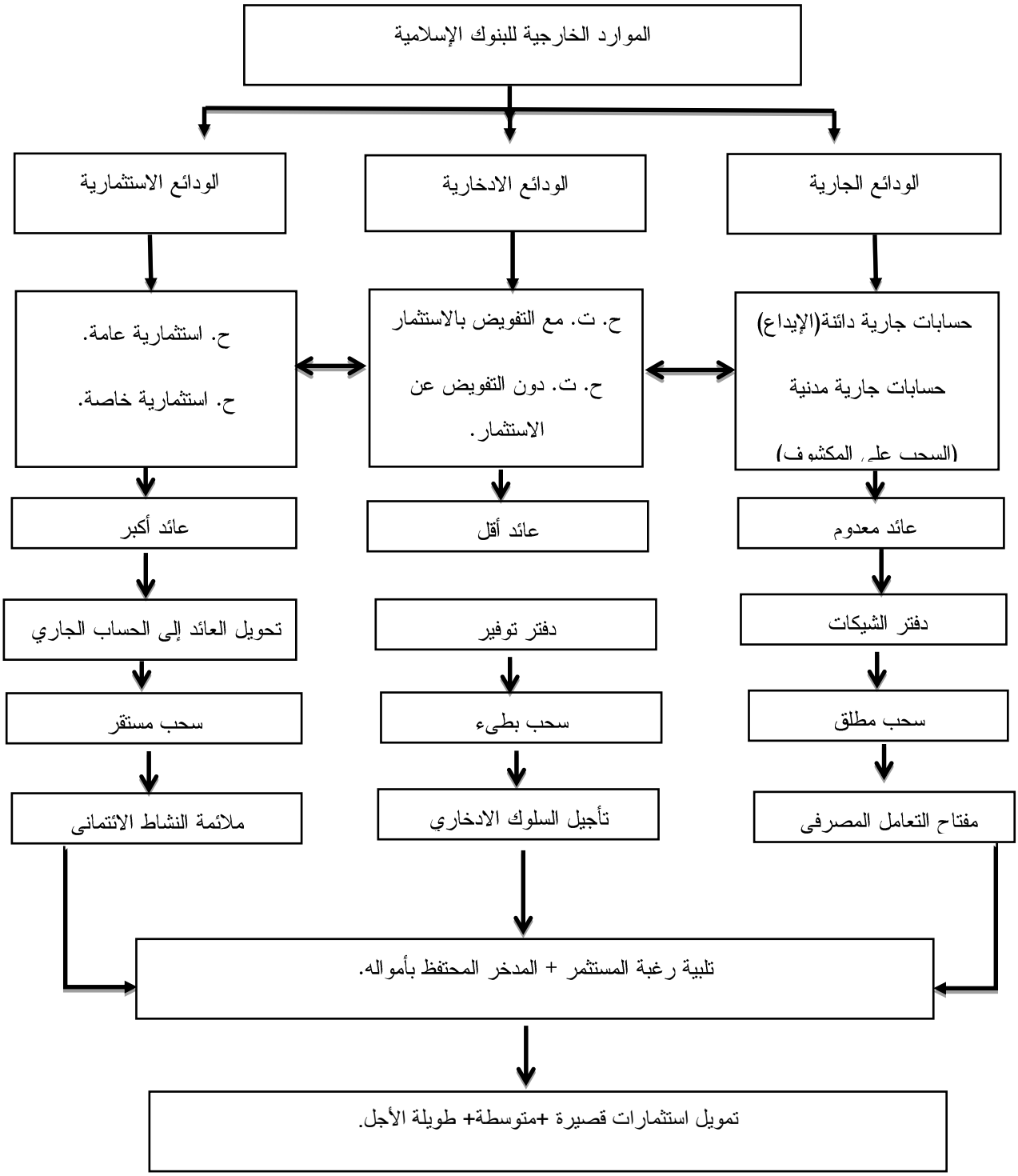

المصدر: شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنش والتوزيع، الأردن، 2013، ص101.

المطلب الثاني: استخدامات البنوك الإسلامية

تتمثل أهم استخدامات البنك الإسلامي في صيغ التمويل الإسلامية، والتي سيتم التطرق إلى أشهرها.

أولا: الاستخدامات قصيرة الأجل

تتمثل الاستخدامات قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية فيما يلي:

1. التمويل بالمرابحة:

أ. تعريف المرابحة: "المرابحة في البنوك الإسلامية تعني اتفاق بين البنك وأحد عملائه لبيع سلعة معينة، يقوم بمقتضاها البنك بشراء سلعة بمواصفات محددة ليعيد بيعها للعميل على أساس السعر الذي اشتراها به مضافا إليه هامش ربح يتفق عليه الطرفان، على أن يقوم العميل بسداد القيمة كلها حالا أوفي تاريخ لاحق أو على أقساط وذلك حسب الاتفاق "وعليه فإن بيع المرابحة يستلزم وجود ثلاثة أطراف هي[1]:

الآمر بالشراء: وهو العميل طالب شراء السلعة من البنك.

البنك: وهو الذي يتلقى طلب الشراء من العميل في شرائها عن طريق المرابحة.

البائع: وهو مالك السلعة التي يرغب العميل في شرائها عن طريق المرابحة.

ب. أنواع التمويل بالمرابحة: تمارس البنوك الإسلامية التمويل بالمرابحة بصور مختلفة منها

المرابحة بالتوكيل: يتقدم فيها العميل بطلب إلى البنك لشراء سلعة معينة، يحدد فيه جميع أوصافها كما يحدد ثمنها، بدفعه للبنك مضاف إليه أجرا معينا مقابل قيام البنك بهذا العمل.

بيع المرابحة البسيطة: وتعني بيع البنك لسلعة يملكها أصلا بثمن الأول وزيادة، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة فهم يشترون السلع ويعرضونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه بالربح في العادة، وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا أو مقسطا[2].

بيع المرابحة للأمر بالشراء: هي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من طرف آخر(بنك اسلامي مثلا) بأن يشتري سلعة معينة و يعده بأن يشتريها منه بربح معين، ويسمى من يريد شراء السلعة بالآمر بالشراء أما الطرف الآخر(البنك الاسلامي) فيسمى المأمور بالشراء أو البائع[3].

2. التمويل بالسلم[4]:

أ. تعريف السلم: "يعني التمويل بالسلم أنه يمكن للعميل أن يبيع إلى البنك سلعا موصوفة مؤجلة على أن يتعجل الثمن من الآن، فتتحقق للعميل السيولة اللازمة، ويستفيد البنك من فرق الأسعار، لأن ثمن السلعة المؤجلة أقل

---

[1] عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجيستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013، ص ص 63- 64.

[2] محمود حسين الوادي، حسين سمحان، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 127.

[3] مرجع سابق، ص 130.

[4] عمر بوجميعة، مرجع سابق، ص ص 95-98.

في العادة من ثمنا لسلعة الحاضرة، أي أن البنك يدفع مقدما ثمن بضاعة يتعاقد على شرائها من المتعامل الـــذي يتعهد بتسليم البضاعة للبنك بعد إنتاجها".

ويتكون بيع السلم من العناصر التالية[1]:

المشتري (رب السلم): وهو الممول (البنك الإسلامي).

البائع (المسلم إليه): وهو المستفيد من التمويل (طالب التمويل).

السلعة (المسلم فيه): (الإنتاج المستقبل).

الثمن (رأس المال السلم): قيمة التمويل.

ب. أنواع التمويل بالسلم: ويتكون بيع السلم من العناصر التالية

بيع السلم البسيط: وهو الذي يتم بموجبه قيام البنك بدفع الثمن للمتعامل عاجلا واستلام السلعة آجلا، ويتم التعامل به مع التجار أو المزارعين أو الصناعيين أو المقاولتين والحرفيين وغيرهم.

السلم الموازي: هو أن يبيع البنك إلى الطرف الثالث بضاعة من نفس الجنس والمواصفات وليس خصوص البضاعة المسلم فيها مع الطرف الثاني، مؤجلا ويستلم الثمن مقدما أي بطريق السلم، فيكـــون دور البنك هنا دور المسلم إليه.

السلم بالتقسيط: وهو الذي يتم فيه الاتفاق على تسليم المسلم فيه وذلك بحسب الاتفاق.

3. التمويل بالقروض الحسنة:

أ. تعريف القرض الحسن: يقصد بالقرض الحسن تقديم البنك مبلغا محددا للفرد حيث يضـــمن ســـداد القـــرض الحسن دون تحميل العميل أية أعباء أو عمولات أو مطالبته بفوائد أو عائد استثمار هذا المبلغ أو مطالبته بـــأي زيادة من أي نوع.

ب. أنواع القرض الحسن في البنوك الإسلامية:

يأخذ التمويل بالقرض الحسن في البنوك الإسلامية أشكالا عدة أهمها ما يلي[2]:

القروض الاجتماعية: وهي تلك القروض التي يقدمها البنك لعملائه لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة كالمرض، الوفاة، التعليم، الإسكان...الخ.

القروض الإنتاجية: وهي تلك القروض التي يمنحها البنك لصغار الحرفيين والعمال من أجل مســـاعدتهم علـــى الإنتاج وتحقيق الفائدة ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية.

قروض حسنة لأغراض استهلاكية: وهي التي يمنحها البنك من أجل سد حاجات عملائه اليومية أو مـــن أجـــل التسيير على المعسرين.

---

[2] عمر بوجميعة، مرجع سابق، ص68.

السحب النقدي أو السحب على المكشوف: وذلك بتمكين العميل ممن السحب من رصيده وهو مدين دون مقابل على عكس البنوك التقليدية.

القرض الحسن عن طريق خصم الكمبيالة التجارية: أي تسديد قيمة الكمبيالة من دون مقابل.

ثانيا: الاستخدامات متوسطة الأجل

تتمثل الاستخدامات المتوسطة الاجل في البنوك الإسلامية في:

1. التمويل التأجيري

أ. تعريفه: يعني التمويل التأجيري في البنوك الإسلامية عملية تمويلية رأسمالية لا تهدف إلى تمليك الأصول للمؤجر (البنك) ولا إلى تمليكها للمستأجر(المستثمر)، بل هي عملية شراء للأصل لإتاحته للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة الإيجار المتفق عليها، وفي نهاية الإيجار قد يباع الأصل في مزاد عام أو للمستأجر أو يعاد للمؤجر لتأجيره مرة أخرى[1].

ب. أشكال التمويل التأجيري في البنوك الإسلامية:

يمكن للبنك الإسلامي أن يقوم بتمويل المشروعات عن طريق التمويل التأجيري وذلك بإحدى الأشكال التالية[2]:

التأجير المنتهي بالتمليك: المقصود بها قيام البنك الإسلامي بإيجار أصل استعمالي ثابت إلى شخص مدة معينة معلومة، وقد تزيد الأقساط الإيجارية عن أجل المثل.

التأجير التشغيلي: هذا النوع يقوم على تأجير الأصول للقيام بعمل محدد ثم يسترد المؤجر الأصول لتأجيرها مرة أخرى لشخص آخر.

التأجير التمويلي: هو أن يتفق البنك وعميله على أن يشتري الأول أصلا يؤجره للثاني لمدة طويلة أو متوسطة ويحتفظ البنك بملكية الأصل، وللعميل الحق الكامل في استخدام الأصل مقابل دفع أقساط إيجارية محددة.

2. التمويل بالإستصاع

أ. تعريف التمويل بالإستصناع: يمثل أسلوب التمويل بالإستصناع في قيام البنك بتمويل مشروع معين تمويلا كاملا، عن طريق التعاقد مع المستصنع(طالب الصنعة) على تسليمة المشروع كاملا بمبلغ محددة، وبمواصفات محددة، وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم البنك بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة .

ب. مكونات التمويل بالإستصناع[3]:

العميل (المستصنع): وهو طالب الصنعة(المشتري).

---

[1] مرجع سابق، ص 69.

[2] محمود عبد الكريم أحمد رشيد، **الشامل في عمليات ومعاملات المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2007، ص 63-65.

[3] عمر بوجميعة، مرجع سابق، ص ص 72 _73.

البنك(الصانع): وهو المسؤول عن تنفيذ الصنعة المطلوبة بالمواصفات المحددة (البائع).

السلعة(المصنوع): وهي الشيء المستصنع فيه محل العقد.

الثمن: وهو يدفعه العميل مقابل الحصول على الصنعة المطلوبة.

3. التمويل بالبيع بالتقسيط:

أ. تعريف البيع بالتقسيط: يعني البيع بالتقسيط أن يقوم البنك بتسليم البضاعة المتفق عليها إلى عميله في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت محدد، ويستوي في ذلك أن يكون التأجيل لكامل ثمن البضاعة، أو الجزء من هذا الثمن وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من ثمن البضاعة على دفعات أو أقساط[1].

ب. شروط البيع بالتقسيط:

تتمثل شروط البيع بالتقسيط فيما يلي[2]:

- ألا تكون السلعة المباعة وثمنها من الأصناف الربوية.
- لا يحق للبائع في البيع الآجل المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد له في العقد.
- اشتراط تسليم السلعة المباعة في البيع الآجل فورا وحال التعاقد لأن الثمن هو المؤجل في هذا البيع.

ثالثا: الاستخدامات طويلة الأجل

تتمثل الاستخدامات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية:

- التمويل بالمشاركة.
- التمويل بالمضاربة.

1. التمويل بالمشاركة:

أ. تعريف التمويل بالمشاركة: يعتبر عملية التمويل بالمشاركة من أفضل الأساليب التمويلية التي طرحتها البنوك الإسلامية، ويتطلب ذلك مشاركة العميل بنسبة في رأس المال إلى جانب عمله وخبرته ويقوم البنك بتمويل النسبة المتبقية على أساس المشاركة في الناتج المحتمل ربحا أو خسارة حسب ما يرزق به فعلا، ويشترط في هذه الصيغة تحديد عائد عمل المشارك بعمله كنسبة محددة من ربح غير معروف، وتتكون عملية التمويل بالمشاركة من طرفين هما[3]:

البنك (الشريك الممول): وهو الذي يقوم بتقديم التمويل الجزئي الذي يحتاجه العميل.

العميل (الشريك المستثمر): وهو الذي يقوم بتقديم الجزء الآخر من التمويل الكلي، وعادة يتولى العميل مسؤولية مباشرة العمل التنفيذي للنشاط الاقتصادي الممول.

---

[1] مرجع سابق، ص 74.

[2] فليح حسن خلف الله، مرجع سابق، ص 227.

[3] عمر بوجميعة، مرجع سابق، ص 75.

ب. أنواع التمويل بالمشاركة:

يمكن للبنك الإسلامي أن يكون شريكا في أحد المشاريع، وتكون مشاركته هذه على نوعين إما مشاركة دائمة مستمرة أو مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك[1]:

المشاركة الثابتة (الدائمة): يقصد بها اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، ومثال ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في إنشاء شركات المساهمة أو المساهمة فيها بهدف السيطرة عليها أو بهدف البقاء فيها لأسباب معينة.

المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: وتعني أيضا أنه من حق الشريك أن يحل محل البنك المتعامل معه في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب طبيعة وشروط العملية على أساس ترتيب منظم لتخصيص جزء من الدخل المتحصل للشريك كقسط لسداد قيمة حصة البنك.

2. التمويل بالمضاربة:

أ. مفهوم التمويل بالمضاربة: في البنوك الإسلامية يعني التمويل بالمضاربة دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة، ويقدم التعامل جهده ويصبح الطرفان شريكان في الغنم والغرم(أي الربح والخسارة)، ويكون البنك هو الشريك صاحب رأس المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب فإذا تحقق الربح وزع وفقا للنسب المتفق عليها وإذا تحققت خسارة تحمل البنك فيها خسارة في رأسماله[2].

ب. أنواع التمويل بالمضاربة: يمكن تقسيم عقد المضاربة إلى عدة أنواع:

- **من حيث تعدد أطراف المضاربة:** تنقسم المضاربة من حيث الأطراف المشاركة فيها إلى[3].

المضاربة المشتركة: وهي المضاربة التي تتعدد فيها العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين سواء كان التعدد من أحد أطراف المضاربة أومن كليهما.

المضاربة الثنائية: وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة ثنائية بين مضارب واحد ورب مال واحد وفي هذا النوع من المضاربة لا مجال لتعدد العلاقات.

- **من حيث توقيت المحاسبة على الأرباح:** تقسم حسب هذا المعيار إلى[4]:

المضاربة المنتهية (المؤقتة): وهي المضاربة التي يتم التحاسب فيها على الأرباح عند التصفية ورد رأس المال إلى رب المال، ويأخذ هذا النوع من المضاربة شكل صفقات تجارية يشتريها المضارب بتمويل من رب المال وتصفى خلال فترة زمنية عادة ما تكون قصيرة الأجل.

---

[1] محمود حسن الوادي وحسين سمحان، مرجع سابق، ص 169.

[2] عمر بوجميعة، مرجع سابق، ص 78.

[3] مرجع سابق، ص 79.

[4] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص 156.

المضاربة المستمرة: هي المضاربة التي يتم فيها التحاسب دوريا على الأرباح خلال فترة المضاربة قبل تصنيفها ودون رد رأس المال، وتأخذ شكل شراكة مستمرة لتنفيذ مجموعة متتالية من الصفقات وتستمر لأكثر من فترة مالية حيث تتم المحاسبة في نهاية كل سنة مالية قبل تصفيتها لاقتسام الأرباح.

- **من حيث حرية المضارب في التصرف:** وتنقسم إلى[1]:

المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروط معينة ومقبولة شرعا حيث يقيده بزمان أو مكان المضاربة وأنواع من متاع معين أو بائع أو مشتري معين، هذه الشروط يتم الاتفاق عليها عند التعاقد.

المضاربة المطلقة: وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال ليستثمره استثمارا حلالا من غير تقييد بزمان أو مكان أو نوع التجارة موضوع العقد.

المطلب الثالث: المشكلات والتحديات التي تواجهها البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية حديثة النشأة، متميزة في منهجها وفي أساليب عملها مما يجعلها تواجه مشكلات وتحديات كثيرة تعيق نموها وتقلل من فعليتها.

أولا: المشكلات والتحديات الداخلية: هناك عدد من المشكلات والتحديات الداخلية التي تواجه البنوك الإسلامية ومن أهمها:

أ. قلة العاملين المؤهلين والمتخصصين في الجانبين المصرفي والشرعي معا:

نظرا لقلة العاملين المؤهلين في مجال الصيرفة الإسلامية، وجدت هذه البنوك نفسها مضطرة للاستعانة بالعاملين المدربين في البنوك التقليدية، وقد أدت الاستعانة بهؤلاء العاملين إلى نقل القيم المصرفية التقليدية خاصة ما يتعلق بمفهوم التمويل بمختلف أنواعه، إضافة إلى ترسيخ بعض المفاهيم التي تتعلق بالسعي نحو الضمان الشامل.

تتولى أعداد هؤلاء العاملين، إضافة إلى عقد دورات تدريبية متخصصة لإعادة تدريب وتأهيل العاملين[2].

ب. تعدد آراء المراقبين الشرعيين:

وذلك من حيث تناقض الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية مع تعددها، ومن بين تلك الهيئات الشرعية علماء المسلمين، ويلاحظ أن البنوك الإسلامية وللأسف تعيش مع تنويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها مما يصل إلى درجة التساهل والتفريط[3].

---

[1] مرجع سابق، ص 157.

[2] أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 96.

[3] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، رسالة ماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 67.

ج. المشكلات التشغيلية التي تواجه البنوك الإسلامية:

إلزام البنوك الإسلامية بضرورة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لدى البنوك المركزية التي تقوم بدورها بإقراضها بفائدة وهوما لا يتفق مع الشريعة الإسلامية، ومن التحديات كذلك هو زيادة وتنوع أدوات ّاستثمار جديدة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، كما أن البنوك الإسلامية لا تتمتع بالميزة المتاحة للبنوك التقليدية الخاصة بالاستفادة من وظيفة المقرض الأخير.

د. المشكلات الاقتصادية التي تواجه البنوك الإسلامية:

منع المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية من ممارسة أعمال التجارة وتملك العقارات والمعدات واستئجارها وتأجيرها، مع أن تلك الأعمال من صميم عملها وندرة الاستثمارات طويلة الأجل، كما أن فرص الضرائب المرتفعة وعوائدها تؤثر سلبا على النشاط في الوقت الذي تعفى فيه رؤوس الأموال وفوائد البنوك التقليدية[1].

ه. انعدام السوق المالي الإسلامي:

تعتمد البنوك التقليدية في تمويلها طويل الأجل على استعمال سوق الأوراق المالية ومؤسسات الأسهم، وتعتبر كذلك الصناديق المشتركة وشركات التأمين وصناديق التعاقد، أهم مصادر الاستثمارات طويلة الأجل وعلى هذا الاساس فإن لا حاجة للبنوك الإسلامية لأسواق الأسهم كبيرة، إذ لا يمكنها أن تتعامل في السندات ذات الفائدة والمؤسف أن في معظم البلدان الإسلامية التي تمثل المجال الطبيعي للعمل البنكي لم تنشا أسواق للسندات، وأيضا صناديق التعاقد والصناديق المشتركة وشركات التأمين[2].

ثانيا: المشكلات والتحديات الخارجية:

أ. النظرة التقليدية من قبل العملاء لهذه البنوك:

نتيجة لتأثر الكثير من أبناء الأمة الإسلامية بالغزو الفكري الغربي، فقد أصبحوا قليلي الالتزام بأحكام الشريعة، مما يساعد على ترسيخ الأسلوب المصرفي التقليدي في أذهانهم الذي يعتمد على الفائدة.

فقد ترسخ في أذهان المودعين فكرة ضمان الوديعة من قبل البنك، فهم غير قادرين على تفهم طبيعة إمكانية تعرضها للخسارة مما ألزم البنوك الإسلامية بإتباع أسلوب حذر في عملياتها[3].

ب. غموض العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية:

عدم اعتراف البنوك المركزية بالبنوك الإسلامية في أغلب الدول التي تعمل في نطاقها ذلك، إن معظم قوانين التجارة والبنوك والشركات قد وضعت في البلدان الإسلامية وفق النمط الغربي الذي لا يلائم عمل البنوك الإسلامية[4].

---

[1] مرجع سابق، ص، 67

[2] مرجع سابق، ص 68.

[3] أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص 99.

[4] خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 67.

ت. ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية:

تعاني البنوك الإسلامية من ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم مرونتها في معظم الدول الإسلامية التي تمارس نشاطها فيها كما تعاني من مشكلة ضيق الأسواق وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها، وكثرة التقلبات والسياسات المالية والنقدية وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى ضعف التعاون فيما بينها، إلى عدم تمكنها من تحمل مخاطر الاستثمار منفردة، مما جعلها تندفع نحو الاسواق العالمية، وفي نفس الوقت تركز في استثماراتها المحلية على الصيغ والأساليب الاستثمارية الأكثر ضمانا كالمرابحة[1].

ث. المنافسة:

احتكرت البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة الموارد المالية الخاصة بعملاء ذوي دوافع إسلامية، ولكن هذا الوضع يتغير بسرعة حيث أن البنوك الإسلامية تواجه الآن زيادة مستمرة في المنافسة والتطور إلهام الذي حدث في النظام المصرفي الإسلامي في السنوات القليلة هو دخول البنوك التقليدية في هذا السوق، فالبنوك التقليدية وخاصة الغربية منها لها ميزة كبيرة عن البنوك الإسلامية، ومن مثل هذه الترتيبات غير موجودة حيث خبرتها و طول عملها في السوق وإجراءاتها وأساليبها واستراتيجياتها التسويقية، تفوق مثيلها في البنوك الإسلامية[2].

المطلب الرابع: عوامل نجاح البنوك الإسلامية.

تتمثل عوامل نجاح البنوك الإسلامية في أربعة عوامل رئيسية هي[3]:

أولا: العامل الشرعي

يعتبر العامل الشرعي أهم ما يميز عمل البنوك الإسلامية عن التقليدية، وذلك من خلال الدور الفعال الذي تؤديه هيئة الرقابة الشرعية التابعة للبنوك الإسلامية في تحقيق ضوابط الشريعة الإسلامية في كل المعاملات المالية المصرفية، حيث تحرص على السلامة الشرعية لاستخدامات الأموال ومصادرها.

ثانيا: العامل المصرفي

بعد تطور وتنوع منتجات الصناعة المصرفية أحد أهم عوامل نجاح البنوك الإسلامية، ويعود الفضل في ذلك للدور الفعال الذي تؤديه الهندسة المالية الإسلامية، حيث توفر هذه الأخيرة منتجات مالية بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية ملائمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

ومن التطبيقات المعاصرة للهندسة المالية نجد نموذج المرابحة للدكتور سامي السويلم والذي يقوم على إعادة هندسة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المرابحة، كذلك نموذج الوكالة بأجر للدكتور جمال الدين

---

[1] أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق، ص 101.

[2] خضراوي نعيمة، مرجع سابق، ص 67.

[3] شوقي بورقبة، هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 29-33.

عطية الذي يقوم على إعادة هندسة علاقة المودعين مع البنك الإسلامي من خلال علاقة المضاربة المشتركة إلى عقد وكالة بأجر.

ومن أحد أهم مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية كفاءة إدارة الاستثمار كونها مهمة توليد الموارد المالية للمساهمين والمودعين معا، من خلال تسعير الخدمات المصرفية وكفاءتها في تحصيل الإيرادات وتحقيق وفرات ربحية.

تعتبر السيولة مؤشرا هاما لمعرفة مدى سلامة المركز المالي للبنك، حيث تؤثر نسب السيولة على نشاط البنك فلا يجب أن تكون عالية فتحمل البنك تكلفة الفرصة البديلة وتخفض من ربحيته، وهذا فإن كفاءة إدارة السيولة هي عامل رئيسي لنجاح البنوك الإسلامية وتطورها واستمرارها.

تعتبر المخاطر عنصرا ملازما للنشاط المصرفي فالبنوك بمختلف أنواعها تتعرض للعديد من المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، ولمقابلة هذه المخاطر أصبح من الضروري إيجاد أساليب وآليات التقليل منها والتحكم فيها.

وبحكم المنافسة القوية بين البنوك التقليدية والإسلامية أولت هذه الأخيرة اهتماما كبيرا لهذا الجانب وحاولت تكييف المعايير الدولية لإدارة المخاطر بما يتلاءم مع خصوصية عملها وإيجاد أساليب تحوطية تخدم مصالحها وتضمن بقاءها فكفاءة إدارة المخاطر في البنك هي عامل رئيسي لنجاح البنك واستمراره في المستقبل.

ثالثا: العامل الاقتصادي والاجتماعي

إن اعتماد البنوك الإسلامية على المنتجات المالية الإسلامية المختلفة ساعدها على توجيه العمليات المصرفية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تحقيق توازن في اختيار الاستثمارات ذات المكاسب الاقتصادية الحقيقية (إنتاج فعلي) والاجتماعية على حد السواء كما ركزت البنوك الإسلامية على تضمين البعد الاجتماعي والإنساني في معاملاتها المالية و ذلك من خلال أجهزة الزكاة والقرض الحسن والعديد من انظمة التكافل الاجتماعي والإنساني وهذه الصفة الاجتماعية تكاد منعدمة في البنوك التقليدية كما اهتمت البنوك الإسلامية بتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والحرفية وخلقت فرص عمل كبيرة وساعدت في أعمال التدريب وإكساب المهارات في العمل المصرفي.

خلاصة:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن البنوك الإسلامية تجسد الجانب العملي للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي هو بدوره جزء من نظام الإسلام الشامل بعقيدته وشريعته مما يجعلها متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية.

فالبنوك الإسلامية مؤسسات مالية تسعى إلى جذب الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها بالطرق الشرعية في إطار فلسفة الإسلام الاقتصادية التي تستمد منها خصائصها وأهدافها وكذا مصادرها المالية.

تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية حيث تستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها المصرفية والاستثمارية ومن أهمها عدم التعامل بالفائدة المصرفية التي هي من الربا الحرم والمشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مشكلات وتحديات داخلية وخارجية تسعى إلى مواجهتها.

الفصل الثاني: الأدبيات النظرية للسيولة وإدارة خطرها في البنوك الإسلامية

تمهيد

تلعب البنوك الإسلامية كغيرها دور الوسيط بين أصحاب العجز المالي وأصحاب الفائض المالي وطلمة أن البنوك تعتمد على ودائع أصحاب الفائض المالي، لتمويل أصحاب العجز المالي، فإنها تتعرض لخطر السيولة الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إفلاس البنك في حالة سوء إدارته وعدم التحكم فيه، وهو ما يحتم على كل بنك إسلامي توفير السيولة وإدارتها بشكل فعال لمواجهة الالتزامات والطلبات في أجالها وبالمبالغ المطلوبة، لكي يستطيع المنافسة وتحقيق الأهداف المرجوة، سيتم في هذا الفصل تناول المبحثين التاليين.

المبحث الأول: الإطار النظري لخطر السيولة في البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: الإطار النظري لإدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: الإطار النظري لخطر السيولة في البنوك الإسلامية

تحظى السيولة بأهمية بالغة في البنوك بصفة عامة وفي البنوك الإسلامية بصفة خاصة حيث يقوم استقرارها واستمرارها عليها، فكلما كانت البنوك الإسلامية متحكمة في السيولة زاد هذا الأمر من ثقة المودعين بما فيهم من أفراد ومؤسسات.

المطلب الأول: ماهية السيولة في البنوك الإسلامية

تعددت تعاريف السيولة في البنوك كلا منظوره، وهذا التعدد في التعاريف ما هو إلا نتيجة الأهمية التي تحظى بها السيولة في وسط المنظومة البنكية، كما أنها تحظى بأهمية بالغة في البنوك الإسلامية في ظل الخصوصية التي تميز عمل البنوك الإسلامية القائمة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: تعريف السيولة

للسيولة عدة تعاريف من وجهات مختلفة ومتعددة نذكر منها:

- تعرف السيولة في البنوك على" أنها قدرة البنك على الوفاء بكفاءة لمحسوبات العملاء والالتزامات الأخرى، ولتغطية زيادة التمويل في محفظة القروض والاستثمار، ويكون لدى البنك إمكانية توفر سيولة كافية عندما يكون قادرا على الحصول على الأموال التي يحتاجها فورا وبتكلفة معقولة"[1].
- من بين المحددات التي تؤشر مدى قدرة البنك بالوفاء بما عليه من الالتزامات هو مدى كفاية ما لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، خصوصا الأوراق المالية التي تسهل بيعها دون خسائر[2].
- عرف صندوق النقد الدولي السيولة بأنها: "المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها".
- وتعرف السيولة البنكية بأنها "مدى مقدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته في آجالها المحددة، ودون تحمل خسائر كبيرة تنتج عن تسييل أصوله إلى سيولة نقدية بالإضافة إلى تمويل الزيادة في جانب الموجودات من خلال التوسع في الاستثمارات ومنح القروض"، وينظر للسيولة من ثلاثة أبعاد:

الوقت: وهي المدة التي يتم فيها تحويل الموجودات المتواجدة لدى البنك إلى نقد.

المخاطرة: تعني احتمال تدني القيمة السوقية للموجود التي يريد البنك تحويله الى نقد.

التكلفة: تتمثل في جميع البنوك التي تنتج عن عملية تسييل الموجودات إلى نقد[3].

---

[1] ليندة هائف، نادية هبلي، **آليات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد صديق بن يحيى، جيجل، 2013_2014، ص54.

[2] إبراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص129.

[3] عبد القادر لنصاري، **إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016_2017، ص ص، 26، 27.

- تعبر **السيولة** عن قدرة البنك على تأدية التزاماته وتمثل القوة المالية للبنك، وهي مرتبطة بالتدفقات النقدية فقط، وبالمقابل فإن عدم القدرة على تأدية هذه الالتزامات يعتبر "عدم السيولة"[1]، حيث يمكن تقسيم السيولة الى: سيولة قصيرة الاجل، سيولة طويلة الاجل، وسيولة السوق.

سيولة قصيرة الاجل: تعبر عن قدرة البنك تسديد التزاماته عند ظهورها، مع الأخذ بعين الاعتبار شروط الربحية، حيث تكون التسديدات مضمونة؛

سيولة طويلة الأجل: تعبر عن القدرة على اقتراض تمويل كافي طويل الأجل لمواجهة نمو الأصول، حيث يكون تمويل بتكلفة معقولة؛

سيولة السوق: وتعني التداول الدائم لمنتجات سوق راس المال بدون تنازلات سعرية غير ضرورية أي القدرة على جعل الأصول سائلة. يمكن معالجة مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية، وتوفير مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة مخاطر تسيل الأصول من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة[2].

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف السيولة بأنها القدرة على توفر النقد على مستوى البنك أو القدرة على تسييل الأصول بأقل من تكلفتها وهذا بغرض مواجهة الالتزامات المالية للبنك في مواعيدها بغرض الحفاظ على ثقة المودعين.

ثانيا: أهمية السيولة في البنوك الإسلامية

تظهر أهمية السيولة في البنوك الإسلامية من خلال[3]:

- المحافظة على تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية التي توجب انسياب الأموال إلى مجلات الاستثمار المختلفة وعدم اكتنازها وحبسها.

- المحافظة على سمعة البنك الإسلامي فوجود فائض كبير يعني عدم وضوع السياسة الاستثمارية وبالتالي تجميد الأموال، كما أن وجود العجز من شأنه أن يفقد الثقة به، وبالتالي يقوم العملاء بسحب ودائعهم.

- يباشر البنك الإسلامي أنشطة متعددة ومتنوعة تحتاج إلى مستوى سيولة يختلف عن مستوى السيولة المطلوبة في البنك التقليدي في الوقت الذي تتدفق إليه الودائع بطريقة غير منتظمة.

- يوظف البنك الإسلامي معظم أمواله في مشروعات اقتصادية متوسطة وطويلة الأجل لذلك يواجه صعوبة تسوية العجز عن طريق بيع الأوراق المالية وما في حكمها، وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية وإدارة السيولة والرقابة عليها في البنوك الإسلامية.

---

[1] Rudolf Duttweiler, **Managing liquidité in Banks: A Top Down Approcha**, Willy Finance Séries, John Willy and Sons, LTd,UK.2009,p :287.

[2] طارق بولقرون وخليفة بولحية، **اليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016-2017، ص 71.

[3] عائشة طبي، أحلام بوعبدلي، **إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد1، 2020، ص 212.

ثالثا: مكونات السيولة في البنوك الإسلامية

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

1. السيولة الحاضرة

هي النقدية الحاضرة لدى البنك والتي تحت تصرفه ويشمل على:

أ. **النقدية بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة وأجنبية، وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.

ب. **الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي:** حيث يلتزم البنك وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأمواله سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي هذا التأثير في حجم الائتمان، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ بأرصدة في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجئ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي للحصول على مقابلها النقدي[1].

ج. **الشيكات تحت التحصيل:** وهي شيكات مقدمة من عملاء البنك لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالمصرف، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة، وبذلك تحتاط بعدم الأخذ بالحسبان تلك الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو آخر وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق غرف المقاصة أكثر سيولة من غيرها، والشيكات المحلية المسحوبة على نفس البلد أكثر سيولة من المسحوبة على الخارج.

2. السيولة شبه نقدية:

تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصفيتها أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية (الأسهم والسندات) ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها[2].

[1] حسن جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص، 40، 41.

[2] علا نعيم عبد القادر وزياد محمد عرمان وعامر الخطيب، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، 2012، ص 117.

المطلب الثاني: موقع خطر السيولة في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية عدة مخاطر لعل من أهمها خطر السيولة وترجع أهميته إلى حجم الكوارث التي قد يسببها، والتي قد تنتهي بإفلاس البنك وتوقفه عن ممارسة نشاطه.

أولا: تعريف المخاطر البنكية

لا يوجد تعريف محدد للمخاطر حيث تعددت المفاهيم لهذا المصطلح، وفيما يأتي أهم هذه المفاهيم[1]:

- "المخاطر هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا، او هي الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة".
- هي "احتمال تحقيق مردود أو عائد أقل من المردود أو العائد المتوقع، فكلما زاد احتمال تحقيق مردودات أو عوائد أقل من المتوقع أو سالبة كلما ارتفعت المخاطرة".

ثانيا: أنواع المخاطر

تتعرض البنوك الإسلامية إلى مخاطر عديدة كغيرها من البنوك، فمنها من تتشارك مع البنوك التقليدية ومنها تختص بها وفيما يلي سنعرض كل نوع من هذه المخاطر.

1. المخاطر التي تختص بها البنوك الإسلامية

نظرا لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي فإن البنوك الاسلامية تتعرض لمخاطر الخاصة بطبيعتها المميزة وهي:

أ. **مخاطر السحب:** يقود نظام العائد المتغير على ودائع الادخار والاستثمار إلى حالة عدم التأكد من القيمة الحقيقية للودائع، فالمحافظة على قيمة الأصول بمعنى تخفيض مخاطر الخسارة جراء معدل العائد المخفض ربما يكون العامل المهم في قرارات العملاء الخاصة بسحبهم أرصدة ودائعهم، ومن وجهة نظر البنك، فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر السحب التي يكون ورائها معدل العائد المنخفض مقارنا بالمؤسسات المالية الأخرى[2].

ب.المخاطر التجارية المنقولة (الإزاحة التجارية): وهو تحويل مخاطر الودائع إلى المساهمين، أي هي المخاطر التي تنشأ عند تحقيق البنك لمعدل عائد يقل عن المعدل السائد في السوق، لذلك فإن البنك أو المؤسسة قد تتنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها من الأرباح لصالح أصحاب الودائع من أجل المحافظة على معدل أرباح يحمي البنك من مخاطر سحب المودعين لودائعهم إلى حيث العائد الأعلى[3].

ج.مخاطر الثقة: يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفي إلى مخاطر الثقة، حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن معدل العائد المنخفض ناتج عن التقصير من جانب البنك، وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها، وعلى سبيل

---

[1] ريم بونوالة، **محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية**، مطبوعة جامعية، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018-2019، ص2.

[2] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)**، ترجمة عثمان بابكر احمد، ورقة مناسبات رقم 5، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص66.

[3] أسماء طهراوي، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المجل د19، عدد1، 2013، ص68.

المثال، قد لا يستطيع البنك الإسلامي الالتزام الكامل بالمتطلبات الشرعية لمختلف العقود، وبما أن الميزة الأساسية لأعمال البنوك الإسلامية هو التزامها بالشريعة، فإن عدم مقدرتها على الوفاء بذلك أو عدم رغبتها يمكن أن يقود إلى مشكلة ثقة عظيمة الأثر وبالتالي تؤدي إلى سحب الودائع[1].

د. المخاطر الأخلاقية: يمكن أن يقود عدم الالتزام الأخلاقي لصاحب المشروع إلى تزويد البنك الإسلامي بمعلومات ناقصة أو غي صحيحة عن خبرته وكفاءته في إدارة واستثمار الأموال، أو يقوم المضارب بالاحتيال وتزوير في الحسابات المالية الخاصة بالمشروع الاستثماري، وقد يحدث الخطر الأخلاقي عندما يحاول صاحب المشروع الإعلان عن عوائد ضعيفة حول مشروعه بالثروة التي خلقها، وينشأ هذا من خصائص عقود التمويل التي تحفز هذا الأخير للعمل لمصلحته الخاصة من خلال طريقة تسيير قد تكون غير مثالية من جهة نظر البنك ويمكن تنفيذه من دون علمه[2].

هـ.المخاطر الشرعية (عدم الالتزام بالضوابط الشرعية): من المفاهيم المستحدثة التي ظهرت بشكل جلي مؤخرا بعد التطور الذي تشهده المؤسسات المالية الإسلامية وتوسع رقعتها واعمالها في الآونة الأخيرة، ويشير مفهوم الخطر الشرعي الى حالة قيام العاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية بارتكاب مخالفات شرعية تجعل من المعاملات أو العقود مخالفة لقواعد الشريعة الإسلامية، وتؤدي لاحقا الى تجنب الأرباح الناتجة عن العمليات التي وقعت فيها هذه المخالفات، وذلك بعد مراجعتها من قسم التدقيق الشرعي أو من الهيئة الشرعية في هذه المؤسسات، مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح التي تحققها المؤسسات من جهة أو ربما الاضرار بسمعة المؤسسة في حال ارتكاب أخطاء شرعية جلية للعملاء، تؤدي إلى فقدان الثقة بهذه المؤسسات وسمعتها في الالتزام بالمبادئ الشرعية الأساسية[3].

2. المخاطر التي تشترك فيها البنوك الإسلامية والتقليدية

تتمثل المخاطر التي تشترك فيها البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية فيما يلي:

أ. المخاطر غير المالية

وتضم ما يلي[4]:

- المخاطر التشغيلية:

إن التسيير لا يعتمد فقط على التقنيات المالية والتكنولوجية لوحدها، بل يعتمد كذلك على نزاهة ومهارات المسيرين وخبرتهم في العمل التي تمكنهم من التعامل مع هذه التقنيات والتكنولوجيات بشكل صحيح وخاصة بعد تطور وتعقد الخدمات المالية والصيرفة وزيادة الاعتماد على الإعلام الآلي.

---

[1] مرجع سابق، ص67.

[2] طارق بلحاج، **مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية وطبيعتها آثارها وسبل معالجتها**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد بالمركز الجامعي غرداية، يومي 23-24فيفري2011، ص3.

[3] احمد شوقي سليمان، **المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الإسلامية وسبل الحد منها**، رسالة ماجيستر، جامعة الازهر، مصر، 2015، ص ص، 4، 3.

[4] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص، 154، 153.

وأصبحت المخاطر التشغيلية تكتسب أهمية متعاظمة وعلى نحو متسارع من قبل الهيئات الدولية والبنوك والمؤسسات الدولية والسلطات الأشرفية، لذلك فقد صدر عن لجنة بازل ورقة حول:" إطار الأنظمة والرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية"، وأخرى تحت عنوان" المعالجة التنظيمية والقانونية للمخاطر التشغيلية" في سبتمبر 2001، كما صدر عنها ورقة أخرى بعنوان" الممارسات السلمية للإشراف على إدارة المخاطر التشغيلية في فبراير 2003، وقد كلفت بعض البنوك العالمية على استحداث أساليب وممارسات سلمية وطرق لقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية، ومحاولة التحقق منها.

وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة البنكية على انها:" مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية او الأشخاص او الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية[1].

ويشمل هذا النوع المخاطر التالية:

الاحتيال المالي والاختلاس

الجرائم الإلكترونية

المخاطر المهنية كالإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية[2].

- **مخاطر المنافسة**

وتتوقف مخاطر المنافسة في البنوك الإسلامية على ركيزتين أساسيتين هما:

الركيزة الأولى تعتمد على درجة تخلص هذه البنوك من المخاطر ومستوى الخدمات والعائد التي يقدمها البنك، اما الركيزة الثانية التي تحكم القدرة التنافسية هي معدلات العوائد، فالبنوك الإسلامية تعتمد على المشاركة في الأرباح، فإن ذلك أسفر عن مخاطر محددة في جانب الخصوم في ميزانيات البنوك الإسلامية[3].

- **المخاطر القانونية**

تظهر هذه المخاطر بسبب زيادة التزامات البنك نتيجة القوانين والتشريعات السيادية الحكومية، كزيادة النسبة القانونية من الاحتياطي الإلزامي إلى رأس المال أو فرض شروط تؤدي إلى تخفيض قيمة الموجودات الصيرفة بسبب التشريعات، كإلزام البنك بالمساهمة في التكافل الاجتماعي، ومخاطر قانونية أخرى ترتبط بتوثيق العقود غير القابلة للتنفيذ قانونا، مما يؤدي إلى ان تظهر الأصول بأقل من قيمتها أو تظهر الالتزامات اكبر مما هو متوقع[4].

- **المخاطر السياسية**

تحدث المخاطر السياسية في العمل الصيرفي نتيجة لتدخل الدول في النشاط الاقتصادي، بسن القوانين والتشريعات، بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية، كفرض ضرائب جديدة، او رسوم إضافية، او استحداث

---

[1] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 20_21اكتوبر، 2009، ص 3.

[2] رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 46.

[3] عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق، ص ص 148، 149.

[4] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 243.

سياسة نقدية، كالسياسة التمويلية، وسياسة سعر الصرف بالعملات الأجنبية، كما أن تدخل الدولة يكون أحيانا في شكل مصادرة وتأميم.

كذلك يكون من أسباب المخاطر السياسية في العمل الصيرفي نشوب حروب أو نزاعات بين الدول، وتتعكس هذه النزاعات بشكل واضح على البنوك التي لديها استثمارات خارجية إذ تعجز البنوك في مثل هذه الظروف أن تدير أعمالها، او توجه استثماراتها بطريقة كفؤة، مما يقلل من معدلات أرباحها أو يعرضها إلى خسائر مالية[1].

ب.المخاطر المالية

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالمصارف، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافا مستمرين من قبل إدارات المصارف وفقا لتوجه وحركة السوق، والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتحقق المصارف عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة[2].

ويمكن عرض أهم أنواع المخاطر المالية فيما يلي:

- **مخاطر الائتمان:** هي خسارة الدخل الناتجة عن تأخر الطرف المقابل في السداد في الوقت المحدد أو بالكامل كما هو متفق عليه تعاقديا، ويمكن لمثل هذا الاحتمال أن يكمن وراء كل الإسلاميين طرق التمويل، على سبيل المثال تنشأ مخاطر الائتمان في عقود المراجحة في صورة تخلف الطرق المقابل عن سداد الديون بالكامل وفي وقت محدد يمكن يكون عدم الأداء نتيجة لمصادر خارجية منهجية أو لأسباب مالية داخلية، أو يكون نتيجة لمخاطر معنوية يجب تحديد التقصير المعتمد بوضوح لأن الإسلام يسمح بإعادة هيكلة الديون على أساس التعويضات إلا في حالة التخلف عن السداد المعتمد في حالة طرق التمويل المشاركة في الربح، فإن مخاطر الائتمان تتمثل في عدم دفع صاحب المشروع حصة البنك عند استحقاقه وقد تنشأ هذه المشكلة للبنوك بسبب مشكلة المعلومات غير المتماثلة حيث لا يكون لديهم معلومات كافية عن الربح الفعلي للشركة[3].

- **مخاطر السوق:** تنجم مخاطر السوق المنهجية عن الحركة العامة للأسعار والسياسات في الاقتصاد، وتنشأ مخاطر السوق غير المنتظمة عندما يتغير سعر الأصل أو الأداة المحددة بسبب الاحداث المرتبطة بالأداء والأصل ويتضمن ذلك على سبيل المثال:

مخاطر سعر الفائدة: هو تعرض الوضع المالي للبنك لتحركات أسعار الفائدة ويمكن أن تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من مصادر مختلفة وتنشأ مخاطر إعادة التسعير بسبب فروق التوقيت في الاستحقاق وإعادة تسعي

---

[1] فضل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، على الموقع ,35: 14, 2023, http: // iefpedia.com، ص11

[2] مختار بونقاب، **دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي**، رسالة دكتورة، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013_2014، ص ص 14، 13.

[3] Habib Ahmed and Tariqullah khan, **Risk management in islamique Banking**, pp ,144_145

الأصول والخصوم والبنوك خارج الميزانية العمومية، وقد تنشأ المخاطر الأساسية إذا لم يكن تعديل الأسعار على الموجودات والمطلوبات مترابطا تماما[1].

– **خطر السيولة:** يعتبر مؤشر السيولة من أهم المسائل التي يعتمد عليها العملاء في تقييمهم لمدى قوة البنك وقدرته على مواجهة الالتزامات المالية المختلفة، فمثلا لا يستطيع تأجيل صرف الشيكات المسحوبة عليه أو دفع الودائع المستحقة، أو مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من أموال قبل حلول الأجل، لذلك تعتبر مشكلة السيولة من أبرز التحديات التي تواجهها إدارات المصارف[2].

تعتبر خطر السيولة وإدارتها محور اهتمامنا، لذلك سنقوم بدراستها بشكل موسع فيما تبقى من هذا الفصل.

المطلب الثالث: طبيعة خطر السيولة

سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم خطر السيولة وأنواعها وأهم المصادر والأسباب.

أولا: تعريف خطر السيولة

– يمكن تعريف خطر السيولة على أنها: "المخاطر الناشئة عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في موعدها، وقد يؤدي إلى عجز المصرف عن مواجهة عمليات سحب المودعين لأموالهم، مما يؤثر على ثقتهم فيه، والتدافع لسحب المزيد من الأموال، وبالتالي تتزايد المشكلة"[3].

– حسب تعريف **لجنة بازل للرقابة للمصرفية:** "تنشأ خطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في الأصول، وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف"[4].

– يعرف **خطر السيولة** بأنه نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، هذا التباين ينتج إما عن فائض في النقدية الذي يفضل استثماره، أو عجز مالي يجب تمويله. كما يظهر خطر السيولة من صعوبة الحصول على النقدية الحاضرة بتكلفة معقولة. ويتعاظم هذا الخطر في البنوك الإسلامية في ظل عدم تعاملها مع عدم إمكانية الاقتراض بفوائد[5].

عموما **خطر السيولة** هو الفرق بين الموارد والاتفاقات النقدية للبنك، حيث إذا فاقت المصادر النقدية الاستخدامات النقدية فهذا يخلق فائض (أموال راكدة يجب استثمارها)، وبالعكس عندما تفوق الاستخدامات

---

[1] Sirag khan, **risk mangement in islamique and conventionnel Banking** , journal of compwting and mangement studios ,issue1 ,United King dom , volume 4, january ,2020,p7

[2] جمال أحمد زيد الكيلاني، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية حول خطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية الأردنية، 2015، ص8.

[3] عادل عبد الفضيل عيد، **الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص130.

[4] شوقي بورقبة، هاجر زارقي، مرجع سابق، ص109.

[5] Anas, E, Mounire B, A, **Managent Risks and Liquidity in an Interest Free Banking frame work :the case of Islamic Banks**, International journal of Business and Management,2008,pp :80-81

النقدية المصادر فإن هذا يخلق شكل سيولة (عجز) مما يجعل البنك غير قادر على تخفيض الديون او جمع أموال لزيادة الأصول، حيث قد توجه البنوك في عملياتها تهديد ندرة سيولة كافية لتسديد حسابات الودائع، منح القروض أو تلبية أي متطلبات نقدية أخرى، وهذا ما يعرف بخطر السيولة[1].

ثانيا: مصادر خطر السيولة

هناك مصادر متنوعة لخطر السيولة، من خلال النظر الى جانبي ميزانية البنك (الأصول والخصوم) فإن خطر السيولة تظهر كما يلي[2]:

من جانب الأصول: تعتمد على عدم قدرة البنك على تحويل الأصول إلى سيولة حاضرة دون خسارة

من جانب الخصوم: يظهر خطر السيولة من الطلب غير المتوقع والمفاجئ.

مخاطر من مصادر ثانوية

وتشمل مايلي:

- **عدم التطابق:** يمكن لنظام المعلومات في الإدارة أن يعرف عدم تطابق التدفقات النقدية فيها ولا يكون هناك عدم تأكد بظهور عدم التطابق، فإن عدم التأكد مرتبط بقدرة البنك على الموافقة بين استحقاقات الأصول والخصوم وغلق الفجوة يعتبر مصدر لخطر السيولة.
- **طبيعة التسبيقات والالتزامات المطلوبة:** بشكل قروض نقدية وحسابات على المكشوف تعتبر آخر المخاطر، حيث أنه في هذه الحسابات تكون التدفقات النقدية غير محددة برهن مما يؤدي إلى عدم التأكد في دخول وخروج التدفقات، وكذلك قدرة التمويل غير كافية.

ويمكن تلخيص المصادر الداخلية والخارجية لخطر السيولة في البنوك الإسلامية في الجدول التالي:

جدول رقم (02): المصادر الداخلية والخارجية لخطر السيولة في البنوك الاسلامية

المصادر الداخلية	المصادر الخارجية
عرض مرتفع للبنود خارج الميزانية	أزمات اقتصادية مفاجئة
الاعتماد بشكل كبير على ودائع الشركات قصيرة الاجل	أداء اقتصادي منخفض
زيادة سريعة للأصول تفوق الخصوم	انخفاض الثقة في القطاع البنكي
التركيز على الودائع قصيرة الأجل	العوامل غير الاقتصادية الاضطرابات السياسية...الخ
تخصيص أقل لوسائل السيولة الحكومية	الحاجة المفاجئة للنقدية لتمويل المشاريع
عدم وجود حوافز لتشجيع الودائع طويل الاجل	احتياجات الحكومة لأغراض والتزامات خارجية

Source : Rifki Ismaïl **, The management of liquidait risk in islamc Banks** :the case of Indonésie, doctoral thèses, durham université , 2010,p40

[1] K. H. Faghani Makrani. S. Zargar**. Identifying and Measuring the Factors Fffective on Liquidity Risk in Mellat Banks of Iran** , World Applied Sciences Journal 8 (2), IDOSI, publications, 2010, p :168

[2] Rifki Ismaïl, **The management of liquidait risk in islamc Banks** :the case of Indonésie, doctoral thèses, durham université , 2010,p40

ثالثا: أسباب خطر السيولة

يبدو أن خطر السيولة منخفضة في الوقت الحاضر بسبب ما يمكن تسميته بأعراض السيولة المفرطة، لعدم توفر فرص استثمارية كافية تتفق مع الشريعة الإسلامية، ولكن ربما تكون هناك أسباب قد تؤدي إلى خطر السيولة في المستقبل وهي[1]:

- طبيعة صيغ التمويل الاستثماري الذي تقوم به البنوك الإسلامية القائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة مما يزيد في احتمالية المخاطرة.
- طبيعة تمويل المشاريع الاستثمارية في المصارف الإسلامية يحتاج إلى خبرات فنية وكفاءات علمية قادرة على دراسة وتقييم عمل المستثمر، ومعرفة مدى صلاحيته وملائمته للمشاركة في المشروع، تجنبا للفشل في الاستثمار والعوائد المتوقعة.
- عدم مراعاة التشريعات القانونية وتعليمات البنوك المركزية لطبيعة المصارف الإسلامية وخصوصيتها وأنها تخضع لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، حيث صممت تلك الأنظمة والتعليمات لخدمة المصارف التقليدية مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معها.
- الظروف الطارئة كالكوارث والحروب والأزمات المالية العالمية التي تعتبر من الإنسان وفعله لقوله تعالى:" **ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس**" **(الروم 41)**
- سوء التخطيط والإدارة المالية القاصرة لدى بعض المصارف، كالسياسات غير الحكيمة في إدارة الموجودات مثل التمويل والاستثمارات، وسوء المتابعة والتحصيل.
- الإسراف والتبذير في الإنفاق على المظاهر الخارجية
- الوعي الكافي لخطر السيولة وآثارها السلبية على قوة البنك وسمعته، وتأثره بالتقلبات والسياسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة.
- تحويل الأموال والأرصدة النقدية إلى الخارج لأسباب مختلفة كالأوضاع السياسية والفساد المالي.

سيطرة مجالس الإدارات لبعض البنوك وتحكمها في توزيع الأموال المخصصة للتمويل لمصالحهم الخاصة بطريق التحايل وهذا يؤثر على الاستثمار الحقيقي، لعدم وجود دراسات علمية جادة ذات جدوى للمشروع.

[1] جمال احمد زيد الكيلاني، مرجع سابق، ص8.

رابعا: آثار مشكلة السيولة

تواجه البنوك الإسلامية مشكلتين للسيولة، هما فائض في السيولة وعجز السيولة، وينتج عنهما آثار مختلفة كما يلي:

أ. آثار فائض السيولة في البنوك الإسلامية

يقصد بالفائض في السيولة النقدية لدى البنك الإسلامي زيادة رصيد النقدية الفعلي عن رصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به، والذي ينشأ عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة(الودائع بشكل أساسي)، أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا، وينشأ عن ذلك الفائض سلسلة من الآثار التي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- قد يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك الإسلامي، بدليل أن إداراته غير قادرة على استثمار الأموال بما ينفع المجتمع.
- يسبب فائض السيولة إلى تعطيل الأموال بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد أحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وإلى ضياع عائد معين، كان من الممكن الحصول عليه لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت استثمارا نافعا.
- تتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسبب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقة لرأس المال.

ب.آثار انخفاض السيولة في البنوك الإسلامية

يقصد بانخفاض السيولة في البنوك الإسلامية، ذلك العجز النقدي الذي يمكن ان يحصل في رصيد النقدية الفعلي عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به، ينشأ هذا العجز بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجة أو انخفاض التدفقات النقدية الداخلة أو كلاهما معا حيث يؤدي ذلك إلى[2]:

- الإساءة إلى سمعة البنك الإسلامي، بأنه يعاني من نقص في السيولة، فيؤثر ذلك على استمرار نشاطه، فالأمر هنا أكثر صعوبة في حالة بنك إسلامي منه في حالة بنك ربوي، فالبنوك الإسلامية لا يوجد لها بنك مركزي إسلامي يقف معها عند الضرورة في حالة العجز في السيولة النقدية.
- ضياع فرص استثمارية كبيرة أمام البنوك الإسلامية كان من الممكن الاستفادة منها لوكان لديه أموالا سائلة، ولاسيما في الاعمال قصيرة الاجل.
- تؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار البنك الإسلامي إلى التصرف في بيع أصول متداولة بثمن منخفض، مما يؤدي إلى حدوث خسارة او ضياع ربح كان من الممكن ان يتحقق في ظل الظروف العادية.

---

[1] فريد مشري، **الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية**، دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر، جوان 2015، ص ص، 7,8.

[2] حدة رايس، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص272.

المبحث الثاني: الإطار النظري لإدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

تعد المخاطر المالية صفة ملازمة للعمل المصرفي، حيث تعمل البنوك بمختلف أنواعها على إدارة هذا النوع من المخاطر من خلال وضع إستراتيجيات خاصة واعتماد تقنيات وأساليب متطورة لمراقبتها وقياسها، ومن بين هذه المخاطر نجد خطر السيولة الذي يعد من أصعب المخاطر التي تتطلب جهد كبير من أجل إدارتها بشكل جيد وفعال، وذلك تحسبا لعدم الوقع في أزمة سيولة، وهذا ماسيتم التطرق له في هذا المبحث من خلال إستعمال مؤشرات تساعد على مدى معرفة قدرة هذا الخطر ومعالجته.

المطلب الأول: مدخل لإدارة وقياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف إدارة المخاطر بصفة عامة وإدارة السيولة وأهم النسب المعتمد عليها في قياس السيولة.

أولا: تعريف إدارة المخاطر

تعددت المفاهيم لإدارة المخاطر وفيما يأتي أهمها:

- ادارة المخاطر هي "كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن"[1].
- تعرف إدارة المخاطر على أنها "احتمال مستقبلي من شأنه ان يتعرض البنك لخسائر غير مخطط لها تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة وإذ لم يتم التحكم فيها، فقد يؤدي ذلك الى افلاس البنك"[2].
- تعرف إدارة المخاطر على "أنها تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمؤسسة، وبصيغة أخرى هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها" وذلك بهدف ضمان ما يأتي[3]:
  - فهم المخاطر
  - إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة
  - إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك
  - إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر
  - إن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر
  - ان القرارات المتعلقة يتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم
  - ان حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر

ثانيا: تعريف إدارة السيولة

---

[1] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطرة**، الطبعة الاولى، دار الفكر، ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص 216.

[2] Ismail Younes Yamin, risk management in islamique Bank, européen journal of business and management, Issn 222,2339, no17,2017, p113

[3] محمد داود عثمان، مرجع سابق، ص216.

– تعتبر إدارة السيولة بأنها "كيفية استخدام السيولة، وكيفية الحصول عليها، وذلك بتعدد مواردها، وتعدد استخداماتها، لان المصرف يواجه ازمة سيولة من جانبين، من جانب الزيادة حيث تضعف الأرباح، ومن جانب النقص حيث يواجه المصرف أزمة الإفلاس"[1].

– تعرف كذلك: "هي قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقد حاضر عند الطلب من قبل العملاء الذين يستطيعون سحب ودائعهم في أي وقت وكذلك تلبية رغباتهم في الحصول على القروض، أي قدرة البنك على مواجهة السحوبات من خلال احتفاظه بالموجودات السائلة، ولا تقتصر على قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته فقط بل يجب عدم تحمله لخسائر نتيجة تسييل أصوله"[2].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول ان إدارة السيولة هي الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق اقصى عائد والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف، ويمكن معالجة مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية، وتوفير مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة مخاطر تسيل الأصول من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة[3].

ثالثا: نسب قياس السيولة في البنوك الإسلامية

تعتمد المؤسسات المالية والمصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، لهذا الغرض نجد عدد من المعدلات الهامة، التي يسترشد بها البنك في معرفة حالة السيولة عنده، ويتبين ما إذا كانت نسبتها ملائمة أو غير ذلك ليعمل على تعديلها بما يحقق الكفاءة في نشاطه، [4] ومن أهم هذه المعدلات ما يلي[5]:

1. نسبة الاحتياطي القانوني: وتمثل مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه المبالغ حجم الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

[1] احمد عبد العزيز بن عبد الرحمان الشتري، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، كنوز اشبيليا، الرياض، 2016، ص32.

[2] دريد كامل آل الشيب، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص 137.

[3] طارق بولقرون وخليفة بولحية، **اليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016-2017، ص 71.

[4] شروق حدوش، **إدارة خطر السيولة**، جامعة بوبكر بالقايد، تلمسان، 2019–2020، ص10.

[5] فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص97.

2. نسبة السيولة القانونية: ويعكس مدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية وهي الموارد النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات البنوك المالية خلال كل الظروف في كل الحالات، ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في مجال تقييم إدارة السيولة ويمكن التعبير عنه بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

أما فيما يتعلق بمقام هذه المؤشرات فهو متماثل ويساوي الودائع وما في حكمها من التزامات مالية واجبة السداد إلى الغير وفي تواريخ استحقاق محددة، ويمكن احتسابه بطريقة سهلة ومبسطة وكما يلي[1]:

الودائع وما في حكمها= مجموع المطلوبات وحق الملكية – حق الملكية

= مجموع الموجودات – حق الملكية

3. نسبة التوظيف (نسبة السيولة العامة): وتعني قدرة المصرف على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها وبدون خسارة في القيمة مع ملاءة تحصيل هذه القروض ومنح القروض وسلفيات جديدة، وبالتالي يستلزم على البنك دارسة وتحليل موقف العملاء واستبعاد ما يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، وهذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب و الإيداع وذلك للتعرف على أسلوب استخدام القرض من نسبة السيولة العامة وهذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{السلفيات والقروض}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير الى انخفاض قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أي انخفاض السيولة[2].

4. نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول: يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة (النقدية وشبه النقدية) لدى البنك على اجمالي الأصول بما فيها الأصول السائلة، وتفيد هذه النسبة للوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك، بما يسهم في التعرف أولا على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة، وتحسب وفق الصيغة الموالية[3]:

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مرجع سابق، ص ص98، 97.

[2] شروق حدوش، مرجع سابق، ص ص، 11، 10.

[3] حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010–2011، ص45.

اجمالي الأصول السائلة (النقدية وشبه نقدية)

نسبة الأصول السائلة على اجمالي الأصول= ———————————

اجمالي الأصول

5. نسبة الأصول السائلة على اجمالي الودائع: وتمثل العلاقة بين ما يمتلكه المصرف من موارد نقدية سائلة ومجموعة التزاماته المالية، تحسب بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية البنك الإسلامي على اجمالي الودائع لديه، وتتمثل الأصول السائلة لدى البنك في النقدية بالخزينة والارصدة لدى البنك المركزي والارصدة لدى البنوك الأخرى، إضافة الى ما يمكن تحويله الى سيولة بصورة سريعة بدون أو اقل، وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، وتحسب على النحو التالي[1]:

اجمالي الأصول السائلة (النقدية وشبه نقدية)

نسبة الأصول السائلة على اجمالي الودائع= ———————————

اجمالي الودائع

المطلب الثاني: كيفية إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم السياسات والوسائل والإجراءات المعتمدة في إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية.

أولا: سياسات إدارة خطر السيولة

تستعمل البنوك سياسات متعددة في إدارتها لخطر السيولة النقدية سواء من جانب تغطية العجز، او جانب استثمار الفائض النقدي ومن تلك السياسات ما يلي[2]:

- التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل على استراتيجية السيولة الكلية للبنك.
- إدارة موجودات والتزامات البنك والترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية.
- اعلان السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة للبنك بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة وخطة طوارئ.

تنويع مصادر التمويل.

- السيطرة المركزية على السيولة وإيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لواجهة التزاماته الضرورية.
- توافر نظم حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة والحديثة، وذلك حتى يتسنى قياس وإدارة التدفقات النقدية ومتطلبات السيولة.
- اصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات والمستثمرين الذين لديهم فائض السيولة.

[1] مرجع سابق، ص46.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص ص، 240-241.

– الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل التي قد تكون لليلة واحدة، فالبنك الذي لديه عجز يقترض من البنك لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك.

ثانيا: وسائل ادارة خطر السيولة

بقدر تعدد أسباب المشكلة وخصوصيتها في البنوك الإسلامية، تكون وسائل المعالجة والتصدي للمشكلة في كل أسبابها وجوانبها ويمكن ان نذكر اهم هذه الوسائل فيما يلي[1]:

– اعتماد أدوات ومنتجات الهندسة المالية الإسلامية وأدوات التحوط حيث بعد ظهور الهندسة المالية الإسلامية قيدت أدوات الهندسة المالية التقليدية بان تكون جميع عملياتها مع احكام ومبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية، وأولى الخطوات على هذا الدرب المهم مشروع المنتجات والأدوات المالية في الفقه الإسلامي الذي تبناه البنك الاسلامي للتنمية، حيث يجب ان تتقيد هذه الأدوات بمبدأين اساسين هما:

المصداقية الشرعية

الكفاءة الاقتصادية

– الالتزام بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية لمعالجة مشكلة السيولة والتصدي لها، حيث ان المعيار الأول لمجلس الخدمات المالية بشأن المبادئ الارشادية لإدارة المخاطر في ديسمبر 2005 وما تلاه من معايير حق الارشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة خطر السيولة للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية عدى مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي في أفريل 2015، وتحوي أربعة أقسام مهمة وتثبت أن المؤسسة المالية بحاجة ماسة لكي تتم إدارة خطر السيولة بشكل فعال الى:

كفاية الموجودات السائلة عالية الجودة

- مصادر تمويل مستقرة
- موازنة ملائمة بين مواعيد استحقاق الموجودات والمطلوبات
- إدارة جيدة للمتعرضات المسجلة خارج المركز المالي

مع الأخذ في الاعتبار دائما الاضطرابات في أسواق السيولة التي قد تؤثر على عملية الوساطة المالية والاقتصاد الحقيقي أذا لم يتم تدارك الموقف بشكل مبكر.

– تأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية ويمون ذلك من خلال نقاط أساسية هي:

- حتمية التكامل بين مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية
- ضرورة إقامة التنظيم التشريعي للعلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية ومتطلباته اللازمة التي تراعي خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي، والوقوف على كل متطلباته بما فيها إقامة نظام تأمين الودائع، إصدارات منظمة للأدوات المالية.

[1] عبد الحميد محمود البعلي، **الوسائل الفعالة لمعالجة مشكلة السيولة النقدية وتأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، 29–30جويليةن2015، ص ص 19–23.

- توضيح مهام السلطات الاشرافية التي عليها ان تقوم بتقنين العقبات المتصلة بالبنى التحتية لسوق راس المال وسوق ما بين البنوك، وكذا إقامة إطار مطبق لتوفير الارشادات لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.

ثالثا: إجراءات ادارة خطر السيولة

لإدارة خطر السيولة يجب تتبع الإجراءات التالية[1]:

– من ضروري ان تتخذ قرارات إدارة السيولة بالنظر الى مهام كافة إدارات البنك والخدمات التي تقدمها، وعلى المسؤول عن إدارة السيولة بالبنك أن يسجل بدقة أنشطة جميع اقسام البنك العاملة في تجميع السيولة او توظيفها وعليه كذلك التنسيق بين كل تلك الأنشطة.

– يجب ان يتوفر للبنك اليات التحكم الداخلية لإدارة خطر السيولة حيث تكون هذه الاليات جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يتبعه البنك، وان كان هذا النظام فاعلا فسيوجد بيئة تحكم متينة والية كافية لتحديد وتقييم خطر السيولة.

– يجب ان تحتفظ البنوك المشاركة بسيولة كافية للوفاء بالتزاماتها في جميع الأوقات، من خلال وضع وتطبيق إجراءات سليمة لقياس السيولة ومراقبتها، ووضع نظم وافية لمراقبة التعرض لخطر السيولة واعداد تقارير عنها على أساس دوري.

– لابد ان تحدد البنوك أي عجز مستقبلي في السيولة، وذلك بإنشاء جداول استحقاق وفق اطر زمنية ملائمة، ويجوز ان يكون لدى تلك البنوك مقاييسها الخاصة لتصنيف التدفقات النقدية.

– ضرورة وجود قاعدة تمويل متنوعة من حيث مصادر الأموال واجال استحقاقاتها.

– يتعين وجود نظام للمعلومات ملائم لاستخراج تقارير منتظمة ومستقلة تساعد في معرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة السيولة البنكية.

المطلب الثالث: تقنيات تخفيض خطر السيولة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من التقنيات لتخفيض خطر السيولة تعتمد في البنوك الإسلامية:

أولا: تقنيات مواجهة الطلب المنتظم على السيولة

1. تأسيس الاحتياطات وخطة الصندوق المحتمل:

كما هو منصوص عليه في البنك المركزي فإن البنوك الإسلامية مثل البنوك التجارية تحتاج وملزمة بتأسيس احتياطي سيولة لمواجهة سحوبات المودعين للسيولة العادية، هذه الاحتياطات تشبه الاحتياطات التي تؤسسها البنوك التجارية، غير أن الشريعة لا تسمح بأي مكافأة أو عائد على هذه الاحتياطات، لذا فإن العقود المتاحة لأجل احتياطات السيولة في البنوك الإسلامية هي عقود مثل: الوديعة، القرض الحسن، الكفالة.

2. تنظيم وقت استرداد الودائع:

بما أن التمويل الإسلامي يكون لتمويل المشاريع الحقيقية التي تحتاج لفترة محددة، فإن الفقه الإسلامي الحديث أدخل تقنية تعرف ب **{التصفية الاستدلالية}** هذه التقنية تقترح حساب قيم الأصل الصافية للمشروع

[1] نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، **مداخلة متقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العلمية**، المنعقد بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 اكتوبر2009، ص7.

لفترات دورية من خلال حذف كل الالتزامات من قيم الأصل، وبناء على ذلك فإن وقت سداد الودائع يتطابق مع وقت التصفية وبذلك يتم تنظيم الطلب المنتظم للسيولة.

3. تخفيض خسارة المشاريع والتمويل القائم على حقوق الملكية:

لتجنب خسارة المشاريع تحتاج البنوك الإسلامية لمراجعة، مراقبة وتقسيم أداء المشاريع، حيث تقوم بإعادة جدولة تسديد العوائد من الشركاء بدون أي تكاليف إضافية أو إنهاء العقد ببيع أصول المشروع، واتفاقية السيولة الداخلية مع الشركة الأم حيث توافق الشركة الأم على عرض الأموال الطارئة على البنوك الإسلامية[1].

ثانيا: تقنيات تنظيم الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة:

تقدم البنوك الإسلامية أموالا إما في مشاريع حقيقة (تمويل مباشر) أو أدوات مالية إسلامية (تمويل غير مباشر)، بما أن هناك طلب غير منتظم ومتوقع للسيولة فبدلا من تنفيذ مشاريع فإن البنوك تحول ملكية الأدوات المالية الإسلامية من خلال بيعها في الأسواق المالية.

غير أنه في بعض الأحيان يصعب بيع هذه الأوراق بسبب العدد المحدود للبنوك الإسلامية في السوق المالية، الأدوات المالية الإسلامية المحدودة، نقص تسهيلات إعادة الشراء للأوراق المالية للبنك المركزي الإسلامي ... الخ، لذا وكحل بديل تقوم البنوك الإسلامية بالاقتراض من السوق النقدي الإسلامي.

وتقوم البنوك الإسلامية بحل مشكل الطلب غير المنتظم والمتوقع للسيولة من خلال:

1. بيع الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الاجل

بعض أدوات السيولة قصيرة الاجل متوفرة لتباع في السوق النقدي الإسلامي لأغراض السيولة من بينها[2]:

- شهادة المضاربة الممكن سدادها وهي اتفاقية تمويل مشتركة بين البنوك الإسلامية مع تسهيلا لسداد الدين، حيث أن صاحب هذه الشهادة يحصل على السيولة من خلال التزام بإعادة الشراء (اتفاقية إعادة الشراء) عندما يوفر المصدر السيولة من خلال تصفية المشاريع أو استخدام أمواله الخاصة للحفاظ على المشاريع.
- هناك أيضا وسيلة أخرى هي قبول محافظي البنوك الإسلامية يتم إصدارها كضمان للدفع المستقبلي لصالح صاحبها وفي هذه الحالة يتعامل البنك الإسلامي كوكيل ويحصل على عمولات ثابتة من صاحب هذه الوسيلة وفي حالة الحاجة للسيولة يمكن بيعها في السوق الثانوية.
- كما يمكن للبنك أن يقوم بدور الوكيل حيث يقوم باستثمار أموال الموكل في أصل متفق عليه مسبقا مع الحصول على رسم ثابت يدفع من قبل الموكل للبنك، وتسمح هذه الأداة للبنوك بالحصول على السيولة من البنوك الإسلامية والتجارية عند بيع هذه الأداة المالية في السوق النقدي وهي قابلة للتداول.

---

[1] رقية شرون، **المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية–دراسة مقارنة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، 2013–2014، ص ص، 124، 123.

[2] مرجع سابق، ص– ص، 124–126.

– الوسيلة الرابعة هي المرابحة غير ان هناك اختلاف من حيث مشروعية هذه الأداة على اعتبار انها تسمح ببيع بضاعة هي في الأصل غير مملوكة من قبل البائع لطرف ثالث وترك التزام الدين من الطرف الثاني (العميل) الى الطرف الأول (البنك)، ومع ذلك فهي مقبولة في السوق النقدي وتعتبر أفضل العقود لكثير من البنوك الإسلامية.

2. بيع الأدوات المالية طويل الاجل

لمواجهة احتياجات السيولة طويلة الاجل، من خلال شراء شهادات الاستثمار الإسلامية للبنوك المركزية أو الحكومات، هذه الشهادات قابلة للتداول في السوق الثانوية عندما يحتاج أصحابها لسيولة قصيرة الاجل مثل على ذلك: أموال استثمار التأجير الإسلامي هي أداة حكومية تستعمل لتمويل مشاريع عمومية في إطار عقود الاجارة وتوفير ثلاث منافع لأصحابها

عائد ثابت مرتبط بالقيمة الاسمية لهذه الأداة

ربح نسبي من المشاريع

قابلة للتداول في السوق النقدي

3. الاقتراض من السوق النقدي الإسلامي

يتم اللجوء لسوق ما بين البنوك للاقتراض قصير الاجل حيث يعطيها مرونة أكثر لتنظيم التدفقات النقدية قصيرى الاجل.

كما ان اللجوء الى البنك المركزي كملجأ أخير يعتمد على معدل الفائدة وبالتالي لا يمكن للبنوك الإسلامية للاستفادة منها، مما دع لضرورة إيجاد البدائل تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

هناك ثلاث بدائل لسوق ما بين البنوك يمكن أن يوفر سيولة قصيرة الاجل للبنوك الإسلامية:

– يمكن ان تقوم البنوك الإسلامية بالاتفاق مع بنوك أخرى لتسهيلا تمويلية مشتركة.

– يمكن ان يكون هناك ترتيب تعاوني ما بين البنوك لتمديد الكمبيالات المتبادلة لكل بنك.

– يمكن لهذه البنوك ان تخلق تجمع مشترك في البنك المركزي لتوفير كمبيالات تبادلية مشتركة.

ثالثا: تقنيات مواجهة الطلب غير المنتظم وغير المتوقع

وتضمن[1]:

– اقراض الشركات الام

– اقراض أصحاب الأسهم

– أموال السيولة الطارئة للبنك المركزي

– الانقاذ الحكومي

أ. الخيارين الأولين: يعتبران الأسرع للحصول على السيولة غير ان ذلك يتطلب التزام صارم في البنك لان إدارة البنك ملزمة بشرح منطقي للجوء للتمويل من الشركات الام او أصحاب الأسهم.

[1] مرجع سابق، ص ص، 128، 127.

ب. الخيارين الأخيرين: يجب أن يكونوا كحل أخير، فلبنك المركزي ليس مؤسسة تجارية وإذا تم توفير الأموال الطارئة كقرض فإن اتفاقية بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية يجب ان تكون في إطار التبرع، لذا فان هناك شروط حتى يمكن البنك المركزي تقديم هذا لأموال:

- يجب ان يحتفظ البنك الإسلامي بمؤشرات أداء بنكي جيدة.
- ان يكون للبنك الإسلامي ضمانات سيولة.
- ان يلتزم بإعادة تسديد قصيرة الاجل لأموال السيولة الطارئة.
- الموافقة على العقوبة في حالة الفشل في التسديد حسب جدول محدد.

كما أن اللجوء لهذه الوسيلة يمكن أن يكون له أثر سلبي كخلق صورة سيئة حول متانة سياسة إدارة سيولة البنك، لذا فإن هناك اقتراح أنه بدل الاقتراض من البنك المركزي تقوم البنوك الإسلامية بخلق مجمع تمويل مشترك في البنك المركزي يتم اللجوء إليه وقت الحاجة إلى السيولة.

أما **الإنقاذ الحكومي:** كما حدث في الازمة المالية2008–2009 حيث قامت الو.م.أ بضخ سيولة في البنوك لحماية المودعين والاقتصاد، غير أن هذه الوسيلة في حالة البنوك الإسلامية يمكن أن تؤدي إلى النتائج المحتملة التالية:

- إنهاء أعمال البنك؛
- إنهاء عقود الاستثمار طويلة الأجل؛
- إنهاء دور البنك في تنمية الاقتصاد.

يوضح الشكل الموالي تلخيص للتقنيات السابقة الخاصة بإدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية.

شكل رقم (02): تقنيات إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامي

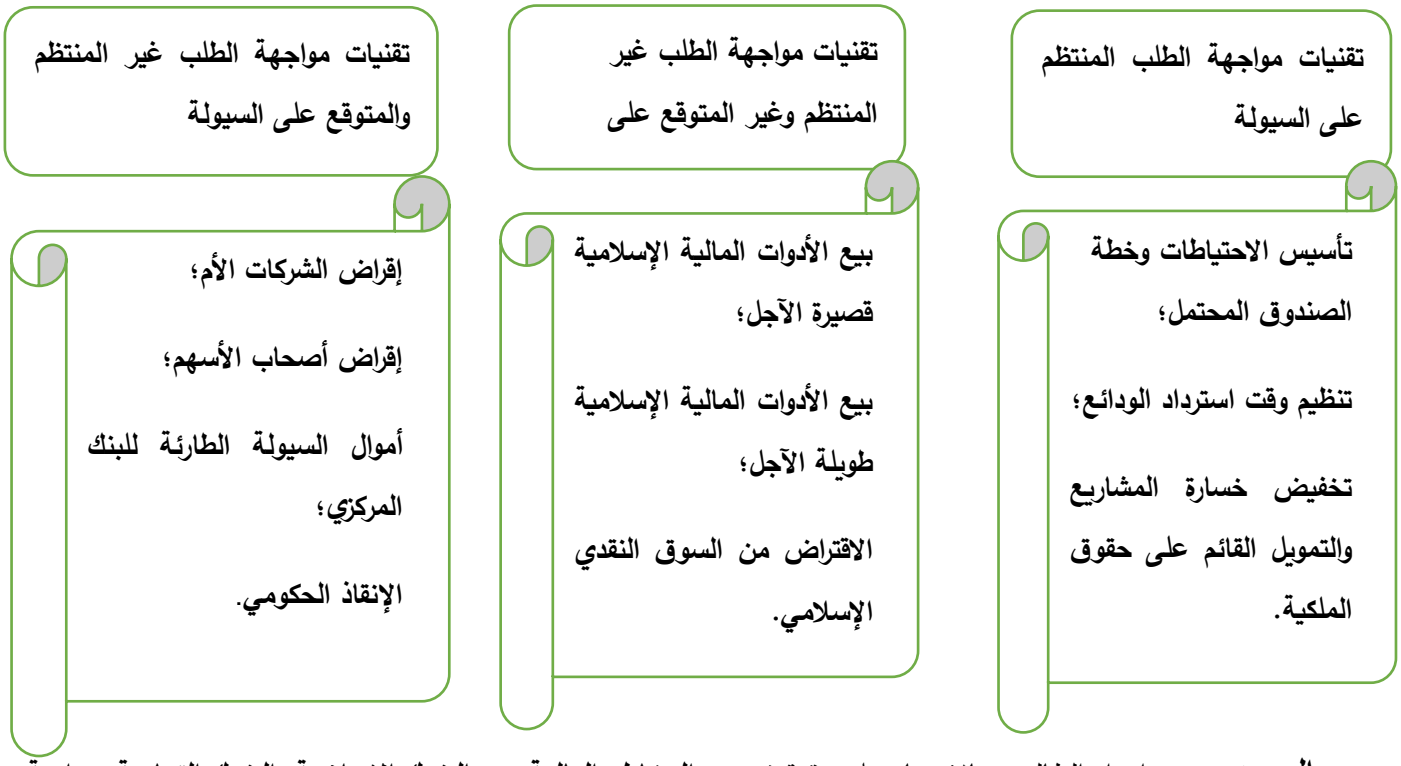

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على رقية شرون، **المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية– دراسة مقارنة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، 2013–2014، ص 129.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التوصل الى اعتبار إدارة خطر السيولة من اهم القضايا تشغل اعمال البنوك الإسلامية فليس سهلا على البنوك إدارة مخاطر سيولتها في ضوء الظروف المحيطة بها.

ونظرا للأهمية البالغة للسيولة في البنوك التي تعتبر المحرك الأساسي لنشاطها اقراضا واقتراضا، فهي ملزمة باعتماد إجراءات صارمة في ادارتها والتنبؤ بمخطرها قبل وقوعها، فالبنوك الإسلامية تعتمد على تقنيات تتماشى ومعاملات موافقة للشريعة الإسلامية ومن خلال ما جاء في هذا الفصل تم استنتاج النقاط التالية:

- يظهر خطر السيولة بأنه نتيجة الفرق الذي ينطوي على استحقاقات جانبي الميزانية، أو من صعوبات الحصول على النقود بتكلفة معقولة.
- هناك عدة مصادر لخطر السيولة منها ما هو داخلي متعلق بنشاط البنك ومنها ما هو خارجي.

بالإضافة الى السياسات والتقنيات التي تعتمدها البنوك الإسلامية لإدارة وتحليل خطر السيولة بالعمل على تكييف هذه التقنيات مع مبادئ عملها.

الفصل الثالث: إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر

تمهيد

أصبح اتجاه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية قضية دائمة في ظل القبول الذي تحظى به هذه المعاملات بين الجزائريين، الأمر الذي دفع الحكومة إلى التفكير بوضوح في السماح لبنوك جديدة بدخول الاقتصاد الوطني، وتجد مصرف السلام الجزائر واحدا منها التي ستجرى دراسة تطبيقية عليه.

بعد تحديد المخاطر التي تحيط بنشاط البنوك في الدراسة النظرية، ركزنا على خطر السيولة التي هي موضوع دراستنا والتي تعتبر مخاطر مشتركة مع البنوك التقليدية، والمخاطر التي يتعرض لها والسمات الأساسية لإدارتها وكيفية إدارة مخاطر السيولة من خلال المعايير كل هذا مقسم وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: مدخل لمصرف السلام الجزائر

المبحث الثاني: إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر

المبحث الأول: مدخل لمصرف السلام الجزائر

يعد تأسيس مصرف السلام إضافة كبيرة للجزائر، فهو ثاني مصرف إسلامي في السوق الإسلامي بعد مصرف البركة الذي يعمل بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة المصرفية التي يقوم بها وعليه سنتطرق في مبحثنا هذا إلى نشأة مصرف السلام وأهم نشاطاته.

المطلب الأول: تأسيس بنك السلام الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى العديد من الجوانب التي تتعلق بمصرف السلام الجزائر من نشأة وأهم الفروع بالإضافة إلى أهم الوظائف.

أولا: نشأة مصرف السلام الجزائر

تأسس مصرف السلام في جوان 2006، وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره (7.2) مليار دينار جزائري وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، اختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري الإماراتي، كون رأس مال السلام الجزائر إماراتي وقد اختار مؤسسو البنك لقناعتهم الراسخة به، المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل البنك، وهو منذ ذاك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع بهذه الصفة[1].

مصرف السلام الجزائر هو بنك شامل يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، يعمل على تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد[2].

تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 22فرعا، منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن، من شرقه الى غربه، ومن شماله إلى جنوبه، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد 5، قطر2016، ص 122.

[2] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر، 2019، ص 5، www.alsalamalgeria.com.

الجدول رقم (03): أهم فروع مصرف السلام الجزائر

الشرق	الوسط	الغرب	الجنوب
فرع سطيف	فرع دالي إبراهيم	فرع وهران	فرع ورقلة
فرع قسنطينة	فرع القبة	فرع وهران العثمانية	فرع أدرار
فرع باتنة	فرع باب الزوار		فرع بسكرة
فرع عنابة	فرع البليدة		فرع عين وسارة
فرع بجاية	فرع حسيبة		
فرع عين مليلة	فرع سيدي يحيى		
فرع قسنطينة (رتاج مول)	فرع سطاوالي		
فرع برج بوعريريج	فرع العناصر		

المصدر: مصرف السلام الجزائر، 16 -05-2023، على الموقع، www.alsalamalgeria.com

ثانيا: مهمة، رؤية وقيم مصرف السلام الجزائر

مصرف السلام كغيره من المصارف له مهام ورؤى وقيم يعمل بها ويرغب في تحقيقها وتتمثل في[1]:

أ. **مهمة البنك:** يعتمد البنك على رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الاسواق المحلية، الإقليمية، العالمية، مع التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

ب. **رؤية البنك:** الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، ويقدم المصرف خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية.

ج. **قيم البنك:**

- **التميز:** يتبنى مصرف السلام الجزائر التميز كثقافة جماعية وفردية يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير في كل ما يقوم به من أعمال، فذلك يعد دافعا لتحقيق اهدافه.
- **الالتزام:** هو الشعور بالمسؤولية على الاستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة والمنتظرة من قبل متعاملي وزملاء البنك.
- **التواصل:** من أهم أولويات البنك التواصل الداخلي والخارجي وذلك لأنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل الخدمات لعملائه.

ثالثا: هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يعمل المصرف بمقتضى تعليمات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المعنية من قبل جمعية المساهمين حيث تقوم الهيئة بتوجيه نشاطات المصرف ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام إدارة المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي تجريها، وتعد قراراتها وتوصياتها ملزمة للإدارة التنفيذية، وتضم الهيئة خمسة من رجال العلم والبارزين، ومن أهم الوظائف التي تؤديها:

- اعتماد الاتفاقيات والعقود النمطية المتعلقة بالمعاملات المالية التي يجريها المصرف.

[1] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر، 2019، ص 4.

- إيذاء الرأي في المنتجات التي يطرحها المصرف، وإصدار الفتاوى فيما يعرض عليها من معاملات.
- متابعة عمليات المصرف، ومراجعة أنشطته من الناحية الشرعية.
- التحقق من أن المعاملات المبرمة كانت المنتجات معتمدة من قبل الهيئة.
- تقديم واقتراح الحلول الشرعية الممكنة لمشكلات المعاملات المالية.
- المساهمة في إيجاد البدائل للمنتجات المخالفة لقواعد الشريعة.
- إعداد برامج التدريب للموظفين المعنيين بتطبيق العقود الشرعية.
- إيذاء الرأي من الجوانب الشرعية في القوائم المالية للمصرف في الفترات التي تحدد بالتنسيق بين الهيئة والإدارة.
- الاعتراض على المخالفات الشرعية من نشاطات المصرف وطلب تصحيحها أو إيقافها.
- دراسة تقارير المراقب الشرعي بشأن تدقيق عمليات المصرف المنفذة.
- التأكد من توزيع الأرباح وتحميل الخسائر طبقا للأحكام الشرعية.

وتجتمع الهيئة لهذه الغاية دوريا ست مرات في السنة، كما تعقد لجنتها التنفيذية اجتماعات متى دعت الضرورة إلى ذلك من أجل معالجة المسائل الطارئة بين الاجتماعات الدورية للهيئة، وترفع على أساسه سنويا تقريرها للجمعية العامة للمساهمين، كما تشرف الهيئة من خلال رئيسها الدكتور عزالدين بن زغيبة على رئاسة لجنة الصرف من حساب الخيرات[1].

رابعا: وظائف مصرف السلام الجزائر

يعتبر مصرف السلام الجزائر بنك شامل، حيث يعمل وبمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية على تقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات المبتكرة معتمدة من الهيئة الشرعية للبنك، حيث يعمل على[2]:

- تمويل المشاريع الاستثمارية واحتياجات الاستغلال والاستهلاك بعدة صيغ تمويلية تتمثل في: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع....إلخ.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق وسائل الدفع على المستوى الدولي المتمثلة في الإعتماد المستندي وكذلك عن طريق التعهدات وخطابات الضمان البنكية.
- كما يعمل على جذب المدخرات واستثمار فائض السيولة لدى العملاء من خلال: الاكتتاب في سندات الاستثمار فتح دفتر التوفير(امنيتي) وحسابات الاستثمار.
- تقديم خدمات تتوافق والمعايير المصرفية المعاصرة، والتقنيات العالمية المبتكرة.

[1] التقرير المالي لمصرف السلام 2020، ص 14، www.alsalamalgeria.com.

[2] فالي نبيلة، **استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017، ص 216.

المطلب الثاني: منتجات نشاط وجوائز مصرف السلام الجزائر

يقوم مصرف السلام بالعديد من الأنشطة المهمة والمتعلقة بالأنشطة التنظيمية والرقابة، بالإضافة إلى تقديم خدمات ومنتجات متميزة مكنته من التتويج بعدة جوائز واعترافات دولية.

أولا: منتجات مصرف السلام الجزائر

يقترح مصرف السلام الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة[1]:

1. عمليات التمويل:

مصرف السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجاته في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

- المشاركة.
- المضاربة.
- الاجارة.
- المرابحة.
- الإستصناع.
- السلم.
- البيع بالتقسيط.
- البيع الاجل.

2. التجارة الخارجية:

مصرف السلام الجزائر يضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح خدمات سريعة وفعالة من وسائل الدفع على المستوى الدولي:

- العمليات المستندية.
- التعهدات.
- خطابات الضمان البنكية.

3. الاستثمار والادخار:

مصرف السلام الجزائر يقترح حلول جذابة وآمنة من خلال:

- إكتتاب سندات الاستثمار.
- فتح دفتر التوفير (أمنيتي).
- بطاقة التوفير (أمنيتي).
- حسابات الاستثمار.

[1] شنيني رشيد و سيد عمر زينب، **إدارة مخاطر السيولة في المصرف الإسلامية**، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد درابة، أدرار، العدد2 جوان، 2021، ص ص 158-159.

4. الخدمات:

- خدمة تمويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي.
- الخدمات المصرفية عن بعد "السلام المباشر".
- خدمة "موبايل بنكنغ".
- بطاقة الدفع الالكترونية "آمنة".
- خزانات الامانات أمان.
- ماكينات الصرف الآلي.

ثانيا: أنشطة مصرف السلام الجزائر

سنتناول في هذا الفرع أهم الأنشطة التي تقوم بها مصارف السلام الجزائر ونلخصها في ما يلي[1]:

1. الأنشطة التنظيمية

لقد تم إعتماد37 نصا تنظيميا، تناول جوانب متعددة من أنشطة المصرف وأبرزها ما يلي:

- تحديث الإجراءات العملية والتنظيمية المتعلقة بوظيفة التمويل لإعادة تكييف معالجة تمويلات ممنوحة من قبل المصرف للمؤسسات والأفراد بهدف الوصول إلى السبل المثلى لتحقيق التكافل الأحسن.
- تحديث الإجراءات المتعلقة بمعالجة الخدمات البنكية عن بعد وذلك بهدف مواكبة تطور نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- تحديث إجراءات تسيير ومعالجة العمليات بواسطة بطاقات الدفع الإلكتروني الدفع عبر الأنترنيت.
- إعادة التنظيم الهيكلي والوظيفي للفروع وتصنيفها (فرع مشترك مؤسسات...إلخ) من خلال وضع أطر لتوسيع شبكة المصرف على مستوى التراب الوطني سعيا نحو التميز والرقي بجودة خدمات المصرف لمواجهة المتعاملين.
- وضع الإجراءات العملية والتنظيمية لعمليات تحصيل مستحقات المصرف.

2. نشاط الرقابة

أ. الرقابة الشرعية:

تسهر إدارة الرقابة الشرعية في المصرف على تنفيذ مهام التدقيق الدوري على عمليات المصرف وإعداد تقارير التدقيق ورفعها إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية واستعراضها ومناقشتها معها ومتابعة تنفيذ الإدارات والأقسام المعنية للتعليمات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

ب. الرقابة الدورية (التدقيق):

تمحور نشاط إدارة التدقيق في تنفيذ 12 مهمة تدقيق بما فيها التدقيق على سبعة فروع المصرف ومهام خصت جوانب متعددة ذات مخاطر عالية كالتدقيق على العمليات النقدية الآلية والخزينة، وكذا تسيير ومتابعة الحسابات المدنية[1].

[1] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر، 2018، ص 12- 13، www.alsalamalgeria.com

ج. الرقابة الدائمة:

تماشيا مع الخطة الاستراتيجية التي تهدف لتوسع مجال الرقابة لمختلف نشاطات المصرف وهياكله، تمت في سنة 2018 توسعة مجال عمليات المراقبة بالهياكل التشغيلية خاصة بفروع المصرف، أين تكمن أكبر نسبة مخاطرة وتم في 2018 إجراء تحديث للدليل التشغيلي للرقابة حيث تم إعادة تقسيم الأدوار وإدراج مهام جديدة تتماشى ومتطلبات النشاط التشغيلي في المصرف.

ثالثا: الجوائز والاعترافات الدولية لمصرف السلام الجزائر

يفخر مصرف السلام الجزائر بالجوائز والتقديرات العالمية التي حصل عليها تقديرا لجهوده المبذولة في السوق المصرفي لتعزيز مكانته المتميزة ولتحفيز المصرف للتقديم بخدماته والمضي قدما في تحقيق المزيد من النجاحات وفي تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء وتدعم نهضة الاقتصاد الوطني.

- صنف مصرف السلام الجزائر كأفضل بنك إسلامي في الجزائر حسب مجلة_world finance عام2020.
- وفاز مصرف السلام الجزائر بجائزة أفضل بنك إسلامي في الجزائر حسب مجلة banker international عام2021.

وتستند مجلة انترناشونال بانكر في تقييمها للمؤسسات المالية الإسلامية إلى آراء مصرفيين ومحللين وخبراء ماليين متخصصين ومحررين وصحفيين من جميع أنحاء العالم.

- وأظهرت الدراسة السنوية حول التميل الإسلامي التي تجريها المجلة العالمية " the banker"

إن الأصول العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هي الأكثر نموا عالميا، وكان قد احتل مصرف السلام الجزائر المرتبة الثانية عالميا في معدل نمو الأصول المتوافقة تماما للشريعة الإسلامية التي تزيد عن 500 مليون دولار لسنة 2018 بعد "bankasi katalim ziraat " التركي[2].

المبحث الثاني: إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر

يسعى مصرف السلام لإدارة المخاطر التي تحيط به من أجل الحفاظ على مكانته وسمعته من خلال تشكيله لجان تسهر على ذلك باستعمال تقنيات وأدوات لاكتشاف المخاطر والعمل على تجنبها أو تقليلها، في هذا الصدد سيتم تسليط الضوء على السياسة الداخلية لإدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر، ثم على أهم مؤشرات تطور ميزانية مصرف السلام الجزائر، وخارج الميزانية وكذا مؤشرات النشاط خلال الفترة 2017-2021.

[2] التقرير المالي لمصرف السلام 2021، ص 29، على الموقع www.alsalamalgeria.com

المطلب الأول: السياسة الداخلية لإدارة المخاطر في مصرف السلام الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى هياكل ولجان إدارة المخاطر في مصرف السلام ثم إلى السمات الأساسية لإدارة المخاطر فيه.

أولا: هياكل ولجان إدارة المخاطر

تتمثل إدارة المخاطر التي يمكن للبنك التعرض لها في تأسيس منظومة داخلية لتأطير وتقييم التأثير السلبي للعوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بنشاط المصرف على ممتلكاته ونتائجه في أي وقت.

تتم إدارة المخاطر لدى مصرف السلام الجزائر من خلال مجموعة من الهياكل المركزية واللجان الداخلية التالية[1]:

أ. **الهياكل العمليات:** وهي مجموعة من الهياكل المركزية المتخصصة في الأنشطة الرئيسية للبنك كالنشاط التجاري أو التمويل أو التجارة الخارجية.

ب. **الهياكل الرقابية:** وهي الهياكل المركزية المكلفة بمختلف أنواع ومستويات الرقابة كالرقابة الدائمة، الرقابة المالية، الرقابة على الامتثال والتدقيق الداخلي وعلى رأسها خلية تسيير المخاطر التي تلعب الدور الرئيسي في منظومة إدارة المخاطر لدى مصرف السلام الجزائر.

ج. **اللجان الداخلية:** قام البنك بتأسيس مجموعة من اللجان الداخلية لتمارس مهامها في إطار منظومة إدارة المخاطر وهي تتمثل في لجان التمويل حسب سقف التفويض، لجنة المخاطر والامتثال، لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم بالإضافة إلى لجنة التحصيل ولجنة المخصصات.

د. **اللجان التابعة لمجلس الإدارة:** وهي تتمثل في لجنة التمويلات ولجنة التدقيق.

ثانيا: السمات الأساسية لسياسة لإدارة المخاطر

قد قام مصرف السلام الجزائر باعتماد جملة من السياسات التي تنظم وتؤطر إدارة المخاطر وتحدد الهياكل المعنية والمهام الموكل اليها، كما يقوم البنك بغرض الإفصاح لمجلس الإدارة بإعداد مصفوفة للمخاطر والتي تلخص أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك مع قياس مؤشرات التعرض لها ومقارنتها مع المعايير الداخلية التي حددها البنك، يتم إعداد المصفوفة بشكل ربع سنوي[2].

بعد إرساء نظام الضبط والرقابة الداخلية بمفهومها الواسع التي شملت تدعيم إدارات الرقابة وتفعيل لجنة التدقيق، عرفت سنة 2017 نقلة نوعية لأداء أجهزة الرقابة بشقيها الدائمة والدورية، وفي هذا الصدد تم الاهتمام بتوسيع نطاق الرقابة ليشمل كل أنشطة البنك وبتحسين وتطوير أساليب التدقيق واليات متابعة التوصيات فقد عملت الإدارة التنفيذية على رسم خطة تهدف لتوسيع مجال الرقابة لمختلف نشاطات البنك وهياكله، عبر أدوات

[1] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر، سنة2020، ص61، على الموقع http://www.alsalamalg

[2] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر، سنة2020، ص68، على الموقع www.alsalamalgeria.com

رقابية وضعت خصيصا لتتماشى مع هذه النشاطات مما سمح بالحد من المخاطر التي تعترضها، كما قامت بتطوير أدوات إدارة المخاطر من خلال ما يلي[1]:

- اعداد سياسة مخاطر الائتمان التي تهدف لتوفير الأسس لاتخاذ وتنفيذ القرارات الائتمانية وانتهاج أفضل الممارسات من خلال تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية الخاصة بالتسهيلات استنادا الى المعايير المعمول بها دوليا.
- وضع نظام التصنيف الائتماني الداخلي كآلية لقياس المخاطر الائتمانية وتقييم المخاطر من خلال الاعتماد على المعلومات ذات الطابع النوعي والكمي الخاصة بالعميل وكذا الأطراف ذات الصلة كما يقدم إنذارا مبكرا عن خطر التعثر للمؤسسات.
- اعداد سياسة عامة لتسيير خطر السيولة وهي أداة أساسية لتحديد وقياس وتسيير المخاطر المتعلقة بالسيولة.
- اعداد سياسة عامة لإدارة المخاطر التشغيلية تسمح بتحديد وتقدير المخاطر التي قد بتعرض لها البنك.
- اعداد التقييم الذاتي للمخاطر الشاملة والرقابة المفصل RCSA Risks control self assessments
- اعداد سياسة الامتثال تحقيقا لمبدأ الإدارة الرشيدة التي تنص على التزام المصرف بكافة القوانين والتشريعات السارية والمعمول بها لتحقيق الاستقرار التام والسهر على مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.

ثالثا: معايير إدارة خطر السيولة

ترتبط خطر السيولة بطبيعة نشاط البنك الذي يرتكز على القيام بتحويل الأموال ضمن المنظومة الاقتصادية فهو بمثابة نقطة عبور اجبارية بين مختلف متعاملي السوق، وفي هذا الإطار يستخدم البنك الموارد التي يقوم بتجميعها (موارد تحت الطلب أو لأجل)، لتأسيس استخداماته (تحت الطلب أو لأجل).

إن هذا التحويل الذي هو أساس نشاط البنك، ومصدر ربحية، قد يجعله يقوم بتمويل استخدامات طويلة الاجل، بالاعتماد على موارد قصيرة الاجل، وفي هذه الحالة، يتوجب على البنك ان يكون قادرا على سداد جزء من موارده حين استحقاقها، وذلك باستعمال استخداماته، ولذا فان عدم قدرة البنك على سداد موارده ومواجهة التزاماته تعرضه لما يسمى بخطر السيولة.

يحرص مصرف السلام الجزائر على احترام المعايير المتعلقة بخطر السيولة، منذ عدة سنوات وضمنها فترة الدراسة الممتدة 2017-2021، لاسيما معامل السيولة قصير الأجل، ومعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة. وتتمثل أهم المعايير الداخلية لإدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر في[2]:

- المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها25% من مجموع الأصول على الأقل.
- المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات اقل من90%.
- المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الاجل لشهر وثلاثة أشهر تقدر ب 120% على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية ب 100% على الأقل).

[1] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر، سنة 2017، ص 12، على الموقع www.alsalamalgeria.com

[2] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر، مرجع سابق.

- المحافظة على نسبة تركيز الودائع حيث يجب ألا يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة30% من مجموع ودائع العملاء.
- المحافظة على نسبة السيولة طويلة الاجل تفوق60%.

تقوم إدارة الخزينة والعمليات المالية بالمتابعة اليومية لوضعية سيولة البنك، وذلك يهدف التسيير الأمثل للسيولة، بشكل يسمح للبنك بتفادي الوقوع في أزمة شح السيولة أو الاحتفاظ بمستوى عالي من السيولة، مما ينجز عنه ضياع العوائد التي قد تنتج عن توظيفها.

المطلب الثاني: تقييم تطور النشاط وإدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم مؤشرات تطور مصرف السلام الجزائر وكيفية مواجهة خطر السيولة فيه.

أولا: تطور أهم مؤشرات مصرف السلام الجزائر

يمكن التعرف على نشاط مصرف السلام الجزائر من الجداول والأشكال التالية:

جدول رقم (04): تطور مجموع الميزانية لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
مجموع الميزانية	**85775**	**110109**	**131019**	**162626**	**237804**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2017-2021

الشكل البياني رقم (03): يوضح تطورات مجموع ميزانية المصرف خلال سنوات الدراسة

الوحدة مليون دج

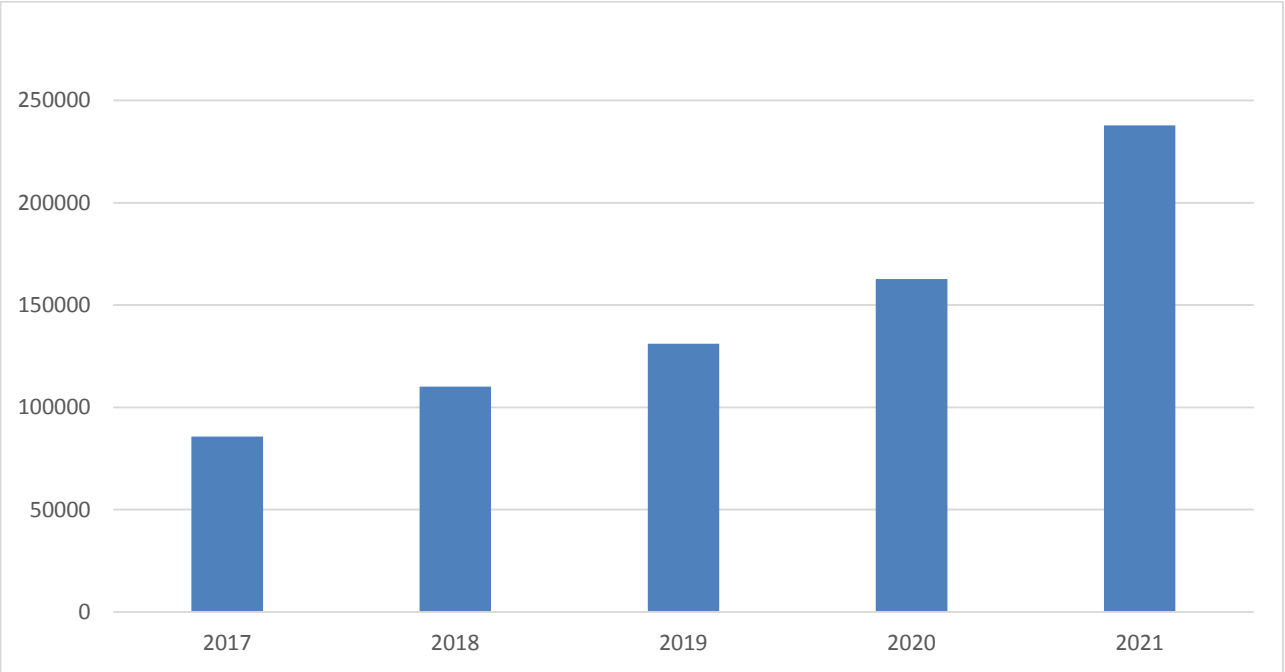

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول تطور مجموع الميزانية

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ ونستنتج:

يظهر الجدول والتمثيل البياني بأن تطورات مجموع الميزانية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترات المالية المدروسة من 2017الى 2018، كانت مجموع ميزانية البنك في تطور مستمر، ويعود هذا الارتفاع بشكل عام الى زيادة الودائع، وهذا نظير ثقة المودعين بالإضافة الى النظرة الاستثمارية للبنك، كما نلخص عدم انخفاض مجموع ميزانية بنك السلام لسنتي 2020-2021 عز ازمة كورونا العالمية وهذا يدل على عدم تأثر البنك بالأزمة، بل بالعكس عرفت سنة2021 زيادة كبيرة في مجموع الميزانية مقارنة بالسنوات السابقة.

جدول رقم (05): تطور حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائر بالأرقام خلال الفترة 2017 الى 2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
حقوق الملكية	16562	17304	19012	18900	27263

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2017-2021

الشكل البياني رقم (04): يوضح تطور حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائر خلال سنوات الدراسة

الوحدة: مليون دج

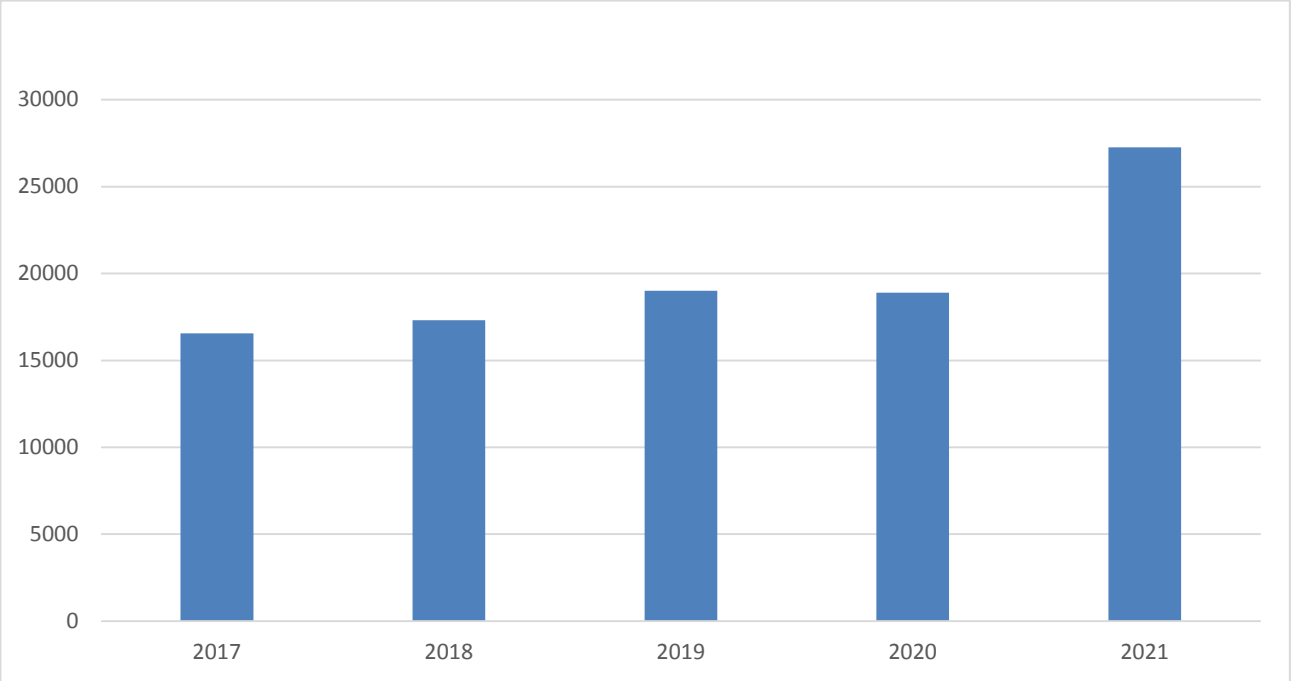

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول تطور حقوق الملكية

يظهر الجدول والتمثيل البياني بأن حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائر هي الأخرى في ارتفاع مستمر، إلا أنها في سنة 2020 عرفت انخفاض طفيفا وقد يعود سبب هذا الانخفاض هي أزمة كورونا، إلا أنها في سنة 2021 تعود للارتفاع مما يعني أن البنك اتبع سياسة ساعدته في مواجهة الأزمة وهو مؤشر إيجابي لملاك البنك.

جدول رقم (06): تطور الودائع لمصرف السلام الجزائر بالأرقام خلال الفترة 2017 الى 2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الودائع	64642	85432	103792	129320	195031

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2017-2021

الشكل البياني رقم (05): يوضح تطورات الودائع في المصرف خلال سنوات الدراسة

الوحدة: مليون دج

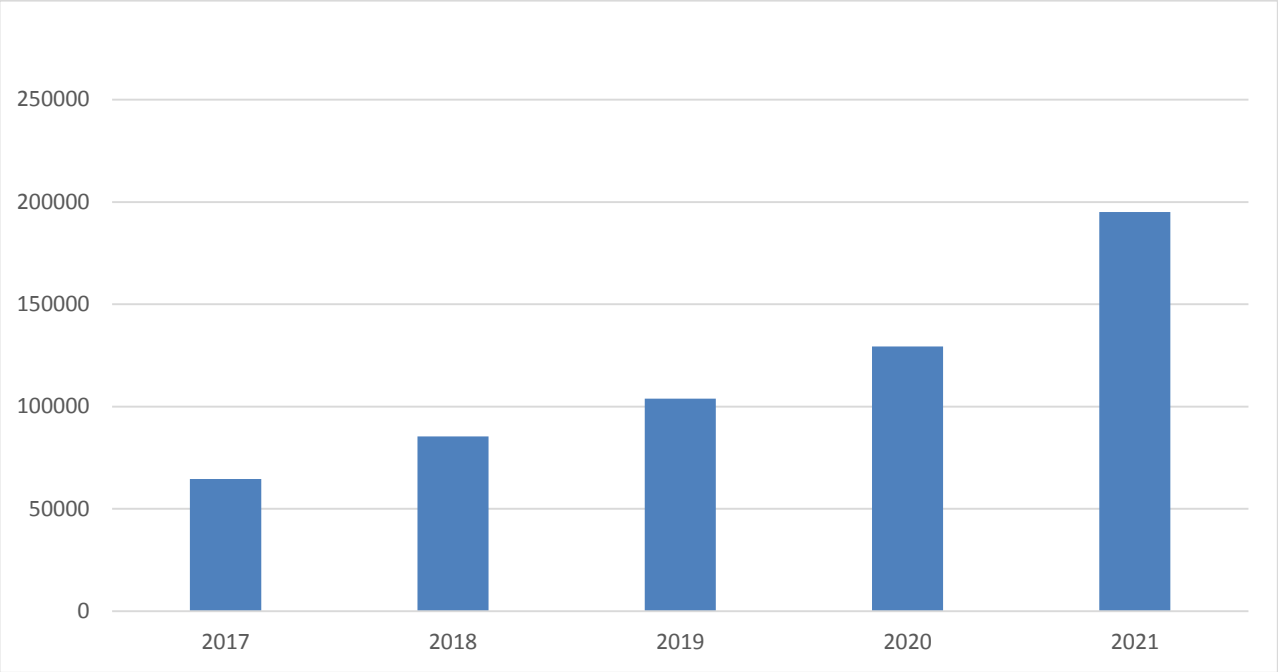

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول تطور الودائع

ودائع المصرف في ارتفاع مستمر خلال الفترات المالية المدروسة 2017-2021، حيث بلغت قيمتها سنة 2017(64642 مليون دج)، لتعرف ارتفاعا كبيرا سنة 2021 (195031مليون دج)، وكاستنتاج عام نستنتج ان ازمة كورنا ساعدت في نجاح البنوك الإسلامية من خلال الزيادة القياسية لحجم الودائع، مما تعطي سمعة جيدة للبنك للحصول على ثقة العملاء.

جدول (07): تطور التمويلات لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
التمويلات	45454	75340	95583	101772	153616

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2017-2021

الشكل رقم (06): يوضح تطورات التمويلات في البنك خلال سنوات الدراسة

الوحدة: مليون دج

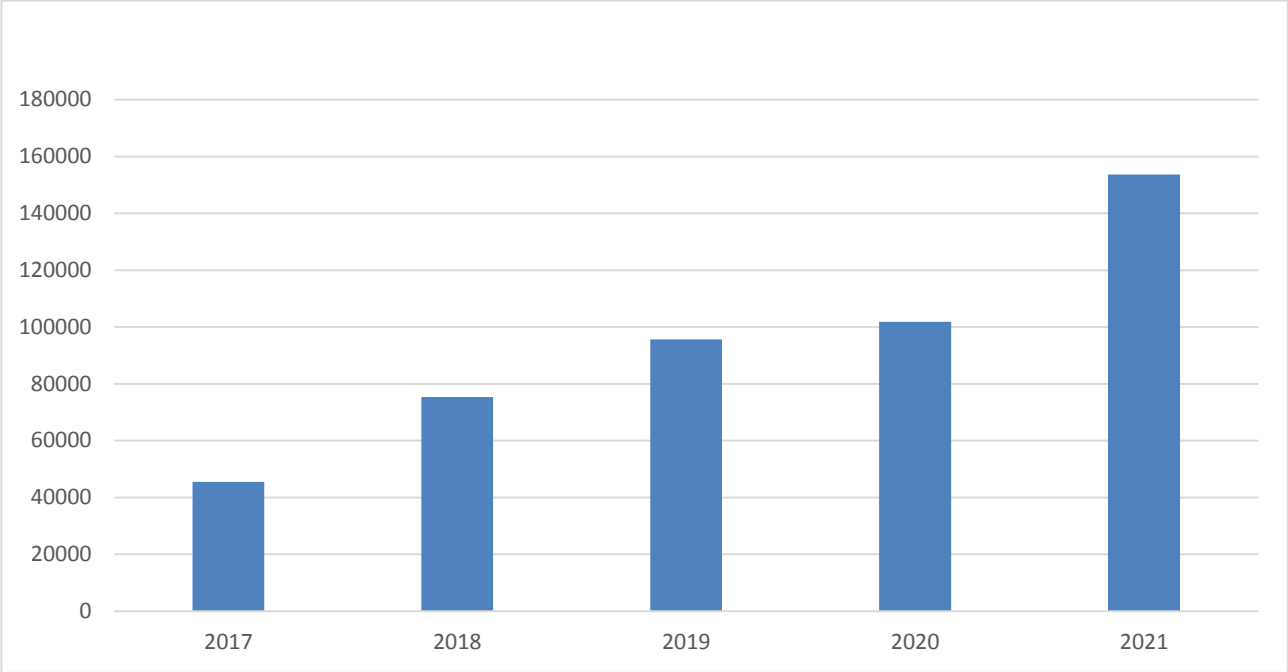

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول تطور التمويلات

نلاحظ ان حجم قيمة التمويلات التي ضخها مصرف السلام الجزائر في الاقتصاد الجزائري بشكل عام خلال الفترات المالية المدروسة (2017-2021) كانت في نمو مستمر، كما نلاحظ ان حجم التمويلات في سنتي 2020-2021 لم تتأثر بأزمة كورونا، حيث تضاعفت قيمتها مقارنة ب سنة2017، مما يعكس اعتماد البنك على سياسة تمويلية توسعية في منح مختلف التمويلات.

جدول رقم (08): تطور الإيراد المصرفي لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الايراد المصرفي الصافي	3989	7015	9226	7701	9267

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2017-2021

الشكل رقم (07): يوضح تطورات الايراد المصرفي الصافي المصرف خلال سنوات الدراسة

الوحدة: مليون

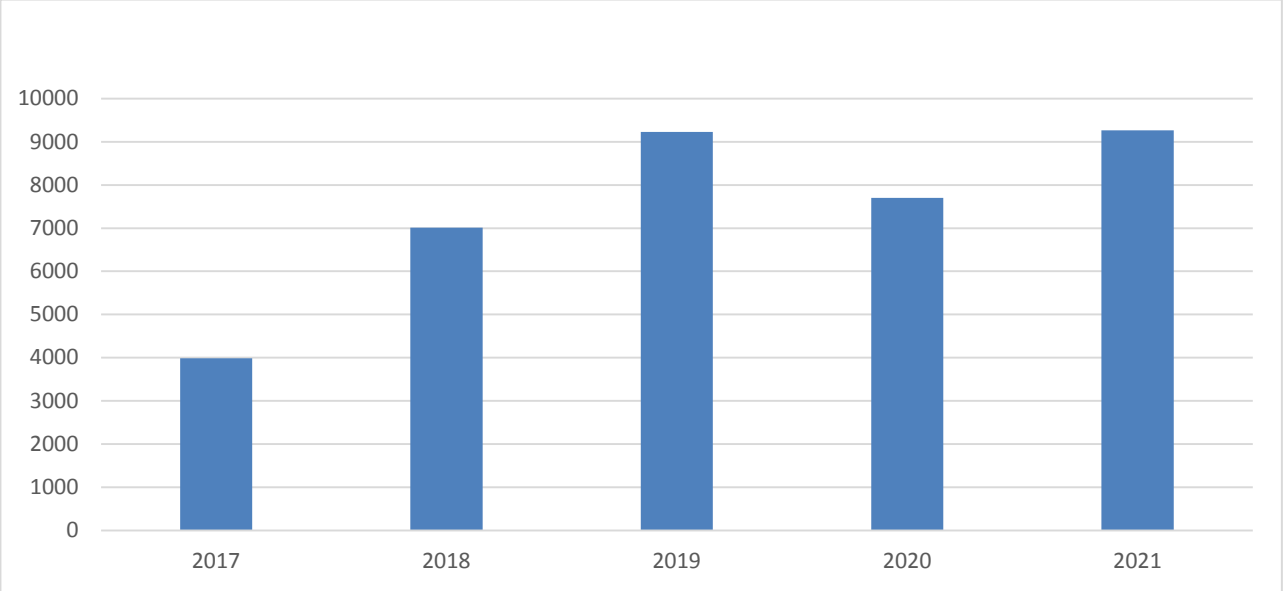

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول تطور الايراد المصرفي الصافي

شهدت الإيرادات المصرفية الصافية لمصرف السلام الجزائر ارتفاعا من سنة 2017-2019 على التوالي بقيمة (3989، 7015، 9226 مليون دج)، لتعرف انخفاضا طفيفا سنة2020 بقيمة (7701 مليون دج) وقد يكون السبب هو أزمة كورونا أو اتباع سياسة تمويلية انكماشية، لتعود وترتفع بعدها سنة 2021 بقيمة (9267 مليون دج).

جدول رقم (09): تطور الالتزامات خارج الميزانية لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017-2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الالتزامات خارج الميزانية	29898	32344	40393	42583	71467

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2017-2021

الشكل رقم (08): يوضح تطورات التزامات خارج الميزانية المصرف خلال سنوات الدراسة

الوحدة: مليون دج

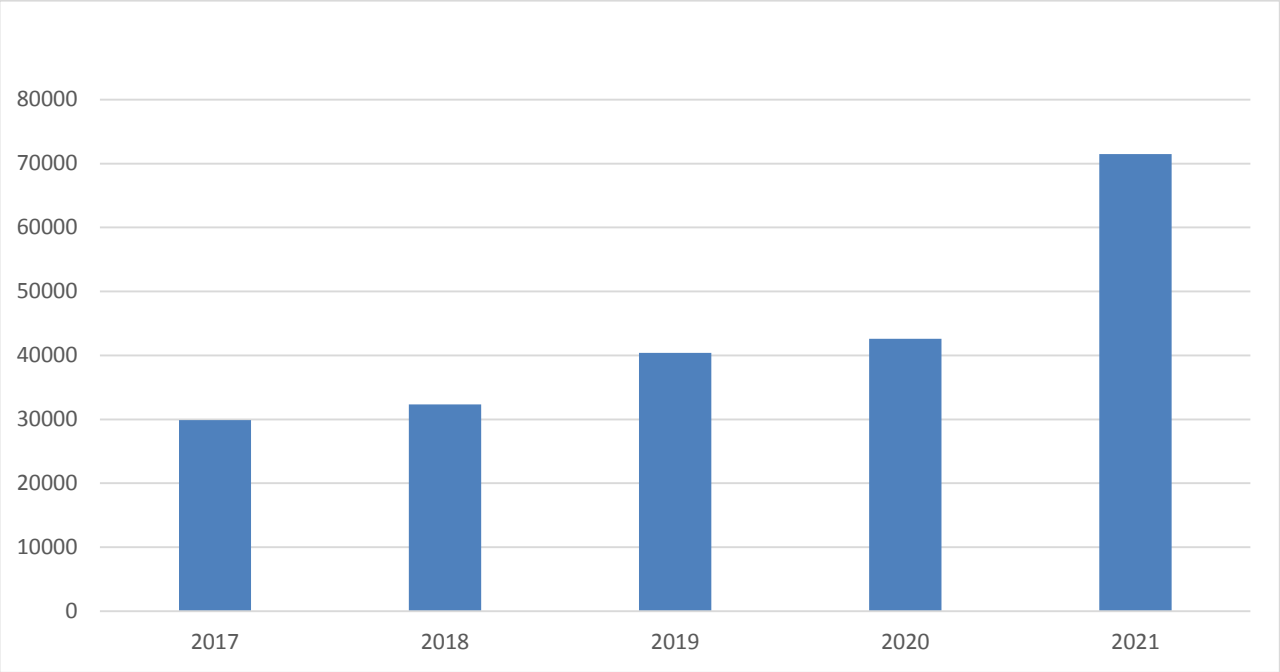

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول تطور التزامات خارج الميزانية

عرفت التزامات المصرف نحو عملائه ارتفاعا مستمرا خلال السنوات المالية المدروسة 2017 –2021.

جدول رقم (10): تطور الناتج الصافي لمصرف السلام الجزائر بالأرقام 2017–2021

الوحدة: مليون دج

البيان	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج الصافي	1181	2418	4007	3069	3389

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف السلام 2017–2021

الشكل رقم (09): يوضح تطورات الناتج الصافي المصرف خلال سنوات الدراسة

الوحدة: مليون دج

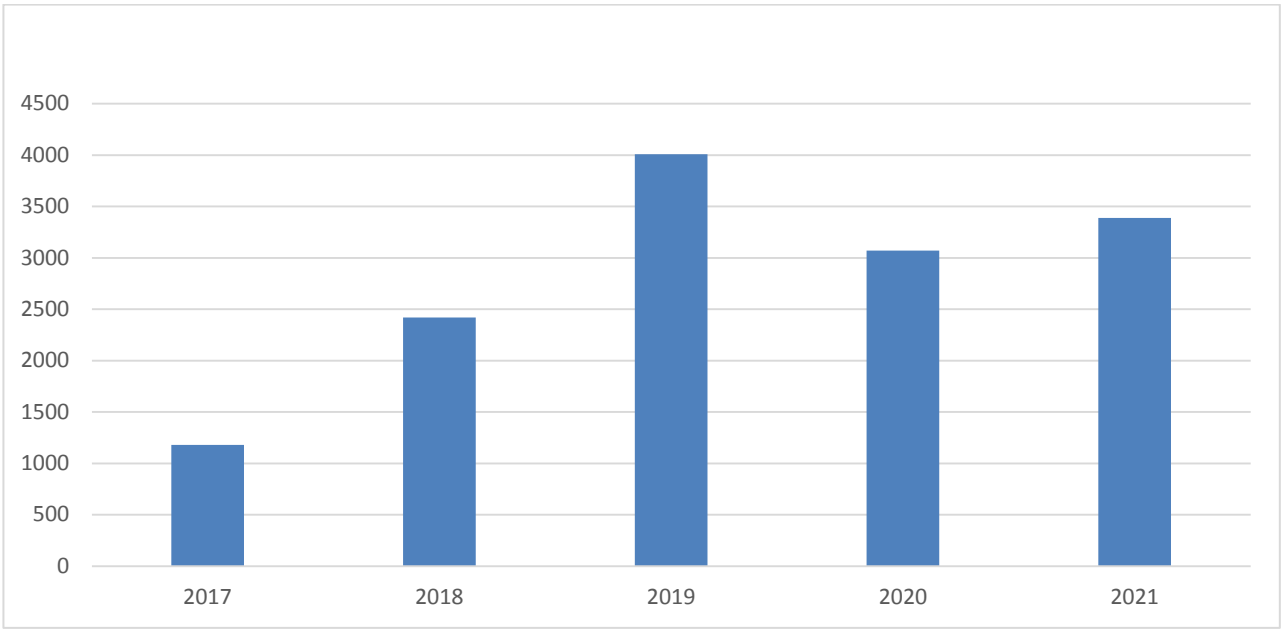

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات جدول تطور الناتج الصافي

حقق البنك أفضل نتيجة سنة 2019 بقيمة (4007مليون دج) مقارنة بسنتي 2017_2018 على التوالي بقيمة (1181–2418)، لتعرف ارتفاعا بعدها سنتي 2020_2021 على التوالي بقيمة (3069–3389).

ومن خلال الجدول السابق يمكن ان نجد قيم التغيير ونسب التغيير كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): التحليل الأفقي لأهم مؤشرات مصرف السلام الجزائر

الوحدة: مليون دج

البيان	سنة التغير 2017 2018-		سنة التغير 2018- 2019		سنةالتغير 2019 2020-		سنةالتغير 2020-2021	
	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع الميزانية	24334	%28	20919	%18	31607	%24	75178	%64
حقوق الملكية	742	%4,48	1708	%9,87	-112	-%0,59	8363	%44,25
الودائع	20790	%32,16	18360	%21,49	25528	%24,59	65711	%50,81
التمويلات	29886	%65,74	20243	%26,87	6189	%6,48	51844	%50,94
الايـراد المصـرفي الصافي	3026	%75,86	2211	%31,52	-1525	%16,53	1566	%20,36
الالتزامـات خـارج الميزانية	2446	%8,18	8049	%24,89	2190	%5,42	28984	%68,06
الناتج الصافي	1237	104,74	1589	%65,72	-938	%-23,41	320	%10,43

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جداول تطورات نشاط المصرف

من خلال هذا الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

نسبة التغيير في مختلف مؤشرات مصرف السلام الجزائر مرتفعة مابين2017-2018و 2020-2021.

- حقوق الملكية شهدت انخفاض ملحوظ ما بين الفترة 2017 و2020 بنسبة (0,59%-) وذلك راجع الى انخفاض في قيمة الملكية وقيمة الانخفاض تقدر ب (112-)، وكذلك بسبب دخول ازمة كورونا في تلك السنة، أما سنة 2021 فقد عرفت ارتفاعا كبيرا بنسبة (44,25%) وبقيمة 8363.
- عرف الايراد المصرفي الصافي نسبة سالبة ما بين 2019-2020 وهي (16,53-%) لان قيمة الايراد المصرفي الصافي 2020 شهدت انخفاض بقيمة (1525-%).
- عرف الناتج الصافي هو كذلك نتيجة سالبة ما بين 2019-2020 بنسبة (23,41%)، لان قيمة 2020 شهدت انخفاض في الناتج الصافي، وقيمة الانخفاض تقدرب938-.

ثانيا: أثر جائحة كورونا على نشاط مصرف السلام الجزائر

لعل الحديث الأبرز الذي ميز سنة 2020 هو تفشي جائحة كورونا حيث تم تسجيل أكثر من 1,8 مليون حالة وفاة في العالم تم خلالها تسجيل 99610 حالة إصابة مؤكدة و2756 حالة وفاة بالجزائر.

ألقت الأزمة الصحية بظلالها بشكل سلبي للغاية على مختلف الأصعدة اجتماعية، مالية، أما من الناحية الاقتصادية تمثلت بتباطء عجلة الاقتصاد العالمي خلال سنة2020 أدت إلى انكماش الاقتصاد الجزائري من عدة أوجه أهمها انخفاض صادرات المحروقات ب 33% مع تراجع سعر النفط بنسبة 37% مع تسجيل انخفاض يقدر ب 7,8%في الدخل الوطني الخام بتراجع يقارب 1572 مليار دينار مقارنة ب 2019 نتيجة انخفاض الطلب على النفط.

وقد اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات لمساعدة الشركات المتضررة من تبعات أزمة كورونا من أهمها تمديد أجال تسديد الضرائب، إلغاء غرامات التأخير، إلغاء العقوبات الضريبية بالإضافة إلى مساعدات ذات طابع اجتماعي من تقديم إعانات مالية للتجار والحرفيين المتضررين من إجراءات الحجر الصحي _ تقديم علاوات ومكافئات للأطباء والعاملين في قطاع الصحة وكذلك مساعدات ذات طابع مصرفي على نحو تخفيض نسب الفائدة على القروض الممنوحة وتمديد آجال المستحقات وتجميد تطبيق غرامات على التأخر في تسديد الأقساط.

أما على مستوى مصرف السلام الجزائر فقد اتخذت كل التدابير ذات الطابع الوقائي والصحي كتعقيم المكاتب ومقرات العمل، مع فرض ارتداء الكمامة على كل العاملين في المصرف، وتم تقسيم العاملين في مجموعة من الإدارات المركزية إلى فريقين، بحيث يعمل كل فريق في مقر بعيد عن الآخر لمنع تفشي العدوى على أطقم هذه الإدارات وضمان استمرارية العمل، كما تم توسيع نطاق استعمال تطبيق وورك فلوو ليشمل كل عمليات التجارة الخارجية، حيث سيسهل هذا التطبيق عمل مستخدمي المصرف على مستوى الفروع، كما سيمكن من الحد بشكل كبير من المخاطر التشغيلية المرتبطة بها.

لقد شهد عام 2020 في مصرف السلام الجزائر وبالرغم من الظروف المرتبة عن الإغلاق الكلي والجزئي المقرر من السلطات مواصلة النشاطات وإطلاق العديد من المشاريع الهامة والتي تضاف إلى سجل إنجازاته والتي شملت كافة المجالات وجميع القطاعات التشغيلية من الخدمات الأفراد والشركات وقطاع الخزينة والعمليات المالية وغيرها، وقد انعكست هذه الإنجازات في التطور الملحوظ لكافة المنتجات والخدمات المقدمة والتي أتاحت خدمة العملاء بطرق أكثر تنوعا وبفعالية ومرونة أكبر من أي وقت مضى[1].

[1] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر2020، ص11، على الموقعwww.alsalamalgeria.com

ثالثا: تحليل نسب قياس خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر

تعتبر خطر السيولة من أهم المخاطر التي يجب على البنك مراقبتها والحرص على إدارتها، لكونها قد تسبب إفلاسه وعدم استمراريته، وفيما يلي عرض هذه المؤشرات:

1. نسبة الاحتياطي القانوني

سنقوم بحساب هذا المؤشر في الجدول رقم (12) التالي:

الوحدة: مليون دج

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
النقد لدى البنك المركزي	30196	22572	20060	48391	67696
الودائع وما في حكمها	64642	85432	103792	129320	195031
نسبة الاحتياطي القانوني	%46,71	%26,42	%19,33	%37,42	%34,71

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر (2017-2021)

يقوم بنك الجزائر بتحديد نسبة الاحتياطي القانوني، ويفرضها على جميع البنوك التجارية، بما فيها البنوك الإسلامية، وتختلف هذه النسبة من فترة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية العامة والسياسة النقدية، تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2017-2021 تراوحت بين 8% و10%.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاحتياطي القانوني في مصرف السلام الجزائر قد فاقت النسبة المئوية المفروضة من قبل بنك الجزائر في جميع سنوات الدراسة، مما يسمح له بمواجهة أي طوارئ مالية مستقبلية، غير أن هذه النسبة تعتبر جد مرتفعة حيث تراوحت بين 19,33% و46,71%، مما يفقد مصرف السلام فرص استثمار تلك الأموال، وتحقيق عوائد إضافية.

2. نسبة السيولة القانونية

سنقوم بحسابها من خلال الجدول رقم (13) التالي:

الوحدة: مليون دج

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الاحتياطات الأولية+ الاحتياطات الثانوية	5381	4820	904	1331	3874
الودائع وما في حكمها	64642	85432	103792	129320	195031
نسبة السيولة القانونية	%8,32	%5,64	%0,87	%1,02	%1,99

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر (2017-2021)

نسبة السيولة القانونية منخفضة جدا، فلم تبلغ هاته النسبة 100% خلال السنوات المالية المدروسة من 2017-2021، وبالتالي فإن الاحتياطات القانونية التي تم تكوينها طبقا للقانوني التجاري والقانون الأساسي لمصرف الجزائر، والاحتياطات الاختيارية التي تم تكوينها وفقا لقرار الجمعية العامة غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع الظروف وحالات المصرف.

3. نسبة التوظيف

سنقوم بحسابها من خلال الجدول (14) التالي:

الوحدة: مليون دج

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
التمويلات	45454	75340	95583	101772	153616
اجمالي الودائع	64642	85432	103792	129320	195031
نسبة التوظيف	%70,31	%88,18	%92,09	%78,69	%78,76

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر (2017-2021)

التزاما بمعايير السياسة الداخلية لإدارة السيولة، حافظ مصرف السلام الجزائر على نسبة 90% وهي على الأكثر من التوظيف أي استخدام الودائع في التمويلات في السنوات 2021,2020,2018,2017 واستثناء تجاوزت هذه النسبة المعيار الداخلي بمقدار طفيف يقدر ب 2.09% سنة 2019، وبصفة عامة البنك يتبع سياسة توسعية فيما يتعلق بالتمويلات والودائع على حد سواء.

4. نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع:

سنقوم بحسابها من خلال الجدول رقم (15) التالي:

الوحدة: مليون دج

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول السائلة	34846	27980	27584	53601	75916
اجمالي الودائع	64642	85432	103792	129320	195031
نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع	%53,91	%32,75	%26,58	%41,45	%38,93

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر (2017-2021)

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع متغير خلال السنوات 2017 الى 2021، حيث سجلت انخفاض بين سنتي 2017 الى 2019 من53,91% الى 26,58% لتسجل ارتفاعا من جديد الى 41,45% في 2020، وبعدها عرفت انخفاض الى 38,93% في 2021.

ومن أعلاه الجدول نلاحظ ان نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الودائع تقل عن100% خلال جميع سنوات الدراسة (2021، 2020، 2019، 2018، 2017)، وهذا يدل على ان بنك السلام لا يستطيع مواجهة سحوبات الودائع بالأصول السائلة، مما يخلق مشكلة عجز في السيولة أي خطر سيولة.

5. نسبة الأصول السائلة إلى الودائع قصيرة الآجل

استنادا إلى معايير السياسة الداخلية لإدارة مخاطر السيولة في مصرف السلام الجزائر، التي تؤكد على ضرورة المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر وثلاثة أشهر تقدر ب 120% على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية ب 100% على الأقل)، سيتم من خلال الجدول رقم (16) التالي معرفة مدى التزام مصرف السلام بتطبيق هذا المعيار:

الوحدة: مليون دج

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول السائلة	34846	27980	27584	53601	75916
الودائع أقل من 3أشهر	52732	68480	81278	105489	145565
نسبة الأصول السائلة إلى ودائع أقل من 3اشهر	%66	%41	%33,94	%50,81	%52,15

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر (2017-2021)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الأصول السائلة إلى ودائع أقل من 3أشهر، تقل عن النسبة الإلزامية المقدرة 100% في جميع سنوات الدراسة (2017-2021)، مما يدل أن مصرف السلام غير قادر على الوفاء بالودائع التي يقل آجالها عن 3أشهر، كما يتضح من النسب المتحصل عليها أن مصرف السلام الجزائر لم يكن

قادرا على الالتزام بالمعيار الداخلي المتعلق بإدارة خطر السيولة والمتمثل في المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لأقل من 3أشهر تقدر ب 120% على الأقل.

6. نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول

سنقوم بحسابها من خلال الجدول رقم (17) التالي:

الوحدة: مليون دج

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول السائلة	34846	27980	27584	53601	75916
إجمالي الأصول	85775	110109	131019	162626	237804
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	%40,62	%25,41	%21,05	%32,96	%31,93

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر (2017-2021)

نلاحظ من الجدول ان نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول متذبذبة خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت انخفاض بين سنتي 2017 الى 2019، لتسجل ارتفاعا من جديد في 2020 و2021.

التزاما بمعايير السياسة الداخلية لإدارة السيولة، حافظ مصرف السلام على نسبة أصول سائلة قدرها 25% من مجموع الأصول على الأقل، فقد فاقت النسبة المئوية خلال سنوات 2021، 2020، 2018، 2017، الحد الأعلى للنسبة وهو في الحدود الطبيعية، وبالتالي البنك ترك هامش سيولة معتبر في مقابل مجموع أصوله وخصومه، وهذا يدل على أن بنك السلام يمتلك نسبة كافية من اصوله في شكل سائل، غير انها سنة 2019 انخفضت حيث بلغ 21,05%، وهي غير جيدة لكون الأصول السائلة غير كافية لمواجهة اجمالي التزامات البنك.

7. نسبة التمويلات الى الودائع

سنقوم بحسابها من خلال هذا الجدول رقم (18) التالي:

الوحدة: مليون دج

الآجال المتبقي	الودائع / التمويلات	2017	2018	2019	2020	2021
أقل من سنة	التمويلات	31481	52849	66965	79304	131174
	الودائع	53717	6972	8333	107168	147368
	النسبة	%58,61	%785,02	%803,61	%74	%89,01
1-2سنة	التمويلات	6033	9573	12639	12826	14171
	الودائع	–	380	403	969	365
	النسبة	–	2519 ,21%	%3136,23	%1323,63	%3882,47
2-3سنة	التمويلات	4783	6967	9692	7447	6063
	الودائع	–	148	234	336	536
	النسبة	–	%4707,43	%4141,88	%2216,37	%1131,16
أكثر من 3 سنوات	التمويلات	84598	8439	9290	5901	6684
	الودائع	–	363	713	2015	2463
	النسبة	–	%2324,79	%1302,95	%292,85	%271,38

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر (2017-2021)

نلاحظ من النسب الموضحة في الجدول أعلاه أن نسب التمويلات الى الودائع لأقل من سنة غير مستقرة حيث كانت خلال سنتي 2018-2019 تفوق نسبة 100% أي أن التمويلات قادرة على الوفاء بالودائع، أما لسنوات (2017، 2020، 2021) قدرت هذه النسبة ب 58,61%، 74%، 89,01% على التوالي، مما يعني أن مصرف السلام الجزائر لم يكن قادرا على الوفاء بالتزاماته اتجاه الزبائن لأقل من سنة باستخدام التمويلات لذات السنة.

أما بالنسبة للسيولة طويلة الاجل، والتي تكشف عنها نسب التمويلات إلى الودائع التي تفوق سنة نلاحظ أن النسبة تفوق 100%، من سنة 2018-2021 أي أن مصرف السلام الجزائر قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه الزبائن طويلة الاجل باستخدام التمويلات لذات الأجل.

رابعا: كيفية إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر

بالحديث عن إدارة المخاطر بصفة عامة في مصرف السلام الجزائر، فإن هذا الأخير يولي أهمية خاصة بإدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر التمويلات، حيث تعتبر سياسة المخاطر التشغيلية المرجع الأساسي الذي يحدد الإطار العام والقواعد الأساسية لإدارة مخاطر التشغيل حيث تقوم الإدارة بجمع المعلومات والبيانات والأحداث من جميع هياكل المصرف وهذا من أجل إدارة موحدة للمخاطر التشغيلية، خلال سنة2021، سجلت إدارة المخاطر على قاعدة الأحداث للمصرف548 حادث تشغيلي على مختلف مهن المصرف كل حسب درجة تكراره وحسب درجة خطورته، ولتبسيط التسيير اليومي الناجع، تقوم إدارة المخاطر بتصنيف الاحداث على خريطة المخاطر التشغيلية التي هي أداة تسييريه تسهل التعامل وتعطي نظرة شاملة عن المخاطر التي يتعرض لها المصرف وهذا لإعداد استراتيجيات للقضاء أو التخفيف أو نقل هذه المخاطر.

وتعتبر سياسة مخاطر التمويلات المرجع الأساسي الذي هو كذلك يحدد الإطار العام والقواعد الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان حيث تقوم الإدارة بالتصنيف الائتماني للتعرضات (تصنيف915 مؤسسة سنة2021) وبمراجعة ومتابعة تقييم محفظة التسهيلات وإعداد التقارير لازمة وتزويد الإدارة العامة بها، كما تقوم بمراقبة مخاطر التركيزات (الخطر الكبير ونفس المستفيد وتركيزات الصيغ التمويلية وقطاع النشاط والطبيعة القانونية ونوع التمويل الفروع والمنتوجات الممولة)، كما تقوم إدارة المخاطر بمراجعة ومراقبة وتحيين قوائم مجمعات الشركات الموطنة في دفاتر المصرف[1].

أما بالنسبة لإدارة خطر السيولة فهي مرتبطة بطبيعة نشاط البنك، حيث يحرص مصرف السلام الجزائر على احترام المعايير المتعلقة بخطر السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر، وذلك من خلال اتباع مجموعة من المعايير الداخلية لإدارة خطر السيولة المحددة من طرف مصرف السلام الجزائر، فيتضح من مؤشرات قياسها أنها ملتزمة ببعض المعايير إلا أنها تواجه على المدى القصير (اقل من سنة) خطر سيولة، إلا انه في المقابل يملك هامش سيولة معتبرة من مجموع أصوله وخصومه مما يدل على قدرته على الوفاء بالتزاماته القصيرة الاجل، وكما راينا في تحليل خطر السيولة، فإنه لا يواجه مصرف السلام الجزائر خطر سيولة حقيقية، وأدنى نسبة تم تسجيلها في الحدود المثلى الموصي بها، ويرجع ذلك لقيام البنك بمراقبة خطر السيولة من خلال لجنة متابعة السيولة، التي تجتمع شهريا، ولجنة الأصول والخصوم، التي تجتمع بصفة ربع سنوية، وتتمثل مهامهما الأساسية في متابعة وتحليل تطور موارد البنك واستخداماته، لأجل تحديد الأهداف المتعلقة بإدارة السيولة، ولإجراءات الوقائية الواجب اتخادها لضمان التزام البنك بالتعليمات النظامية السارية في المجال، والمحافظة على أمثل مستوى للسيولة[2].

[1] التقرير المالي لمصرف السلام الجزائر، سنة 2021، ص24، على الموقع www.alsalamalgeria.com

[2] التقرير المالي مصرف السلام الجزائر، سنة2020، ص61، على الموقع www.alsalamalgeria.com

خلاصة

في هذا الفصل حددنا مصرف السلام الجزائر الذي يعتبر حديثا في الاقتصاد الجزائري، حيث يقدم عدة خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتطورات في القطاع المصرفي، كما أنه يلبي احتياجات المجتمع والعملاء، لأنه يحفظ ويستثمر أموالهم بعيدا عن الربا والنهي عنه.

خلصنا إلى أن مصرف السلام لديه هيئة متخصصة لإدارة خطر السيولة، وأن المصرف يحرص على احترام المعايير المتعلقة بخطر السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر، وعموما المصرف يتبع المعايير الداخلية ويسيطر على إدارة خطر السيولة من خلال المؤشرات التي توصلنا اليها، وعموما يسيطر مصرف السلام على خطر السيولة على مستوى البنك، إلا أنه يواجه خطر السيولة على المدى القصير.

الخاتمة

رغم الانتشار الواسع والنتائج الإيجابية التي حققتها البنوك الإسلامية، إلا أن مواجهتها للمخاطر لا سيما خطر السيولة حقيقة لا يمكن إغفالها، حيث يجد البنك نفسه في ظل هذا الخطر غير قادر على مواجهة المسحوبات المالية عند استحقاقها، فيتكبد خسائر نتيجة ذلك، وهو ما يجعل من إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية أمرا لابد منه من أجل احتوائه قصد الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة ودون مبالغة، مما يسمح بمزاولة البنك الإسلامي لنشاطه بشكل عادي، ومن ثم القدرة على مواجهة التزامات الزبائن من جهة، وعدم فقدان فرص استثمارية تمثل مصادر لعوائد مستقبلية إضافية من جهة أخرى، وبدراسة حالة مصرف السلام الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2017–2021، تم التوصل إلى عدد من النتائج النظرية والتطبيقية كما يلي:

1. نتائج الدراسة النظرية

في ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- هناك العديد من التقاطعات والتشابهات بين البنوك الإسلامية والتقليدية، على الرغم من خصوصية عمل كل منها ولعل أبرز هذه التقاطعات لعب كل واحد منهما دور الوسيط المالي، بالإضافة إلى خضوع كلا منهما لرقابة البنك المركزي.
- تواجه البنوك الإسلامية عدة تحديات لعل أهمها منافسة البنوك الربوية في تقديم المنتجات الإسلامية.
- تكمن أهمية السيولة في مدى قدرة البنك على توفير احتياجات عملائه وتمويل الاستثمارات وهذه حاجة مستمرة يتوجب على البنك الاستعداد لها بشكل دائم.
- يعتبر خطر السيولة من المخاطر المشتركة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، كما توجد مخاطر تنفرد بها البنوك الإسلامية كمخاطر الثقة ومخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية.
- هناك أسباب كثيرة ناجمة عن خطر السيولة ولعل من أبرزها طبيعة نشاطات البنك الإسلامي القائمة على أحكام الشريعة الإسلامية وعدم مراعاة التشريعات والتعليمات الصادرة عن البنوك المركزية لهذه الخصوصية.

1. عندما تفوق رصيد النقدية الفعلي رصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به ويخلق فائض في السيولة في البنك الإسلامي، مما يسبب تعطيل في الأموال بدون استثمارها فيما ينفع المجتمع، ومن ثم ضياع عائد محتمل، وهو ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونؤكد هنا ان هذا الفائض النقدي غير المستثمر يشكل مشكلة سيولة، وهو ما يجب تمييزه عن خطر السيولة المتأتي من عدم كفاية السيولة، وهو **ما ينفي صحة الفرضية الأولى القائلة" يشكل فائض النقدية غير المستثمر خطر سيولة".**

2. نتائج الدراسة التطبيقية

بدراسة حالة مصرف السلام الجزائر تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتمد مصرف السلام الجزائر في إدارة المخاطر على مجموعة من الهياكل المركزية واللجان الداخلية التي تساعده في مواجهة المخاطر.
- أكدت التقارير المالية للمصرف السلام الجزائر أن مختلف أوجه مؤشرات النشاط شهدت ارتفاع و تحسن ملحوظ من سنة2019 إلى 2020، وذلك بفضل التدابير الوقائية واعتماد التطبيقات والتكنولوجيا الحديثة مثل تطبيق وورك فلوو المتعلق بالتجارة الخارجية، مما يسمح بالتحكم في المخاطر التشغيلية، فانعكس ذلك على مؤشرات تغير مجموع الميزانية، حقوق الملكية، الودائع، التمويلات...الخ، مما يعني أن جائحة كورونا لم تأثر على نشاط مصرف السلام الجزائر، **وعليه ننفي صحة فرضية الثانية القائلة:** "أثر جائحة كورونا سلبا على نشاط مصرف السلام الجزائر".
- بهدف إدارة خطر السيولة في مصرف السلام الجزائر، قام هذا الأخير بصياغة مجموعة من المعايير الداخلية من بينها المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات (التوظيف) أقل من90%، على نسبة أصول سائلة قدرها25% من مجموع الأصول على الأقل. وقد تبين من تحليل نسبة التوظيف أن مصرف السلام الجزائر حافظ عموما على نسبة استخدام الودائع في التمويلات لم تتجاوز90%، كما تشير نتائج نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول أن المصرف يحتفظ عموما بهامش سيولة معتبر مقابل مجموع أصوله، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة القائلة:** " يلتزم مصرف السلام الجزائر بالمعايير الداخلية لإدارة خطر السيولة التي تتعلق بتوظيف الودائع".
- أظهرت النتائج أن نسبة الأصول السائلة إلى الودائع أقل من ثلاث أشهر في جميع سنوات الدراسة تقل عن النسبة الإلزامية المقدرة 100، وعن النسبة المحددة من طرف مصرف السلام الجزائر ضمن معايير السياسة الداخلية لإدارة المخاطر والمقدرة ب120، واستنادا إلى نتائج نسبة التمويلات إلى الودائع لأقل من سنة تبين أنها في معظم سنوات الدراسة تقل عن 100، مما يعني أن التمويلات المتبقي لها أقل من سنة على إهتلاكها غير كافية للوفاء بالودائع المتبقي لها أقل من سنة، تؤكد هذه النتائج أن مصرف السلام الجزائر يواجه خطر سيولة على المدى القصير، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة القائلة:**" يواجه مصرف السلام الجزائر خطر السيولة على المدى القصير.
- أظهرت النتائج أن نسبة التمويلات إلى الودائع طويلة الأجل (من سنة إلى سنتين، من سنتين إلى ثلاث سنوات، أكثر من ثلاث سنوات) كانت جيدة، مما يجعل مصرف السلام الجزائر قادر على مواجهة التزامات

الزبائن طويلة الأجل باستخدام التمويلات طويلة الأجل عند اهتلاكها، **وهو ما ينفي صحة الفرضية الخامسة القائلة:** " يواجه مصرف السلام الجزائر خطر السيولة على المدى الطويل".

- إضافة يحرص مصرف السلام الجزائر على إدارة خطر السيولة فهو يولي اهتماما كبيرا بالمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية، حيث يقوم المصرف من أجل إدارة المخاطر الائتمانية بالتصنيف الائتماني، وبمراجعة ومتابعة محفظة التسهيلات، ومراقبة مخاطر التركيزات، أما فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية فهو يقوم بتصنيف الأحداث على خريطة المخاطر التشغيلية، وإعداد استراتيجيات للقضاء أو التخفيف أو نقل هذه المخاطر.
- يتوفر لدى مصرف السلام لجان مختصة بإدارة خطر السيولة، وتتمثل في لجنة متابعة السيولة ولجنة الأصول والخصوم، وهذا ينعكس إيجابا حول النتائج المالية للمصرف في بعض المؤشرات.

3. الاقتراحات

بناء على دراستنا النظرية للموضوع، وأساسيات العمل الإسلامي، ارتأينا إلى تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن تجسيدها للرقي بعمل البنوك الإسلامية بصفة عامة ومصرف السلام الجزائر بصفة خاصة:

- أن تعيد البنوك المركزية النظر في العلاقة التي تربطها مع البنوك الإسلامية، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية عمل هذه البنوك فيما يتعلق بالنصوص القانونية؛
- زيادة الاهتمام بالابتكارات الإسلامية التي تسمح بإدارة المخاطر بصفة عامة وخطر السيولة بصفة خاصة.
- المواءمة بين عمليات منح التمويل والودائع من حيث الآجال والحجم لتجنب العجز أو الفائض في السيولة.
- توسيع شبكة الفروع في الولايات الأخرى كولاية جيجل، والذين سيتجهون بقوة نحو طلب المنتجات الإسلامية، لوجود عدد هائل من الزبائن المحتملين لسكان الولاية المحافظين.
- يجب على مصرف السلام الجزائر رفع التحدي في ظل محدودية الحلول لإدارة سيولته، والعمل على خلق توازن سيولة خاصة على المدى القصير، لكسب ثقة المودعين، مما يسمح باستقطاب عدد أكبر منهم، وبالتالي خلق فرص استثمارية جديدة للبنك، ومن ثم استمراريته وتطوره.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إبراهيم عبد الحليم عباده، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

2. أحمد سفر، **المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006.

3. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

4. أحمد عبد العزيز بن عبد الرحمان الشتري، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، كنوز اشبيليا، الرياض، 2016.

5. حسن جميل البديري، **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

6. حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

7. حيدر يورنس الموسوي، **المصارف الإسلامية أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العملية للنشر التوزيع، الأردن 2011.

8. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

9. خباية عبد الله، **الإقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر ،2013.

10. دريد كامل آل الشيب، **إدارة العمليات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.

11. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

12. رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

13. رقية عبد الحميد شرون، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

14. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، ىدار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

15. شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

16.شوقي بورقبة، هاجر زارقي، **إدارة مخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

17.شوقي بورقبة، هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

18.عادل عبد الفضيل عيد، **الإحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

19.عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

20.عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

21.عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.

22.علا نعيم عبد القادر وزياد محمد عرمان وعامر الخطيب، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون.

23.فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2007.

24.فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

25.محمد داود عثمان، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطرة، الطبعة الاولى، دار الفكر، ناشرون وموزعون، الأردن.

26.محمود عبد الكريم أحمد رشيد، الشامل في عمليات ومعاملات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، 2007.

27.محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم أعمال البنوك الإسلامية الإستثمارية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

28.يعرب محمود إبراهيم الجبوري، **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

المقلات:

1.شنيني رشيد وسيد عمر زينب، **إدارة مخاطر السيولة في المصرف الإسلامية**، مجلة التكامل الإقتصادي، جامعة أحمد درابة، أدرار، العدد 2 جوان، 2021.

2.طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المجل د19، عدد1، 2013.

3. عائشة طبي وأحلام بوعبدلي، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد1.

4. عبد الحميد الغزالي، **أساسيات المصرفية الإسلامية**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد95 .

5. مجلة بيت المشورة، بيت المشورة للإستشارات المالية، العدد5.

6. مشري فريد، **الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية**، دراسة حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السابع عشر، جوان 2015.

الرسائل الجامعية:

1. أحمد شوقي سليمان، **المخاطر الشرعية المحيطة بالمؤسسات المالية الإسلامية وسبل الحد منها**، رسالة ماجيستر، جامعة الأزهر، مصر، 2015.

2. حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010 -2011.

3. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، رسالة ماجيستير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

4. رقية شرون، **المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية-دراسة مقارنة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إدارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، 2013-2014.

5. طارق بولقرون وخليفة بولحية، **آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص محاسبة وإدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل،2016-2017.

6. عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية**، رسالة ماجيستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2013.

7. فالي نبيلة، إستراتيجيات **تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.

8. لنصاري عبد القادر، **إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية**، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2016_2017.

9. ليندة هائف ونادية هبلي، آليات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد صديق بن يحيى، جيجل، 2013_2014.

10. مختار بونقاب، **دور الهندسة المالية الإسلامية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي**، رسالة دكتورة، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013_2014.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

1. جمال أحمد زيد الكيلاني، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثاني للمالية الإسلامية حول مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، جامعة النجاح الوطنية الأردنية، 2015.
2. طارق بلحاج، **مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية وطبيعتها آثارها وسبل معالجتها**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المنعقد بالمركز الجامعي غرداية، يومي 23-24 فيفري 2011.
3. عبد الحميد محمود البعلي، **الوسائل الفعالة لمعالجة مشكلة السيولة النقدية وتأسيس بنية تحتية داعمة للسيولة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، 29-30جويليةن2015.
4. مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 20_21اكتوبر، 2009.
5. نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**، مداخلة متقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العلمية، المنعقد بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 20-21 اكتوبر 2009.

التقارير:

1. التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2017.
2. التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2018.
3. التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2019.
4. التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2020.
5. التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر، 2021.

المواقع الإلكترونية:

1. فضل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، على الموقع http: // iefpedia.com، 14:35، 2023.
2. مصرف السلام الجزائر،16-05-2023، على الموقع،www.alsalamalgeria.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب

1. Habib Ahmed and Tariqullah khan, Risk management in islamique Banking.
2. Rudolf Duttweiler, Managing liquidité in Banks: A Top Down Approcha, Willy Finance Séries, John Willy and Sons, LTd, UK.2009.

ب.المقلات

1. Anas, E, Mounire B, A, Managent Risks and Liquidity in an Interest Free Banking frame work: the case of Islamic Banks, International journal of Business and Management.
2. Ismail Younes Yamin, risk management in islamique Bank, européen journal of business and management, Issn 222, 2339.
3. K. H. Faghani Makrani. S. Zargar. Identifying and Measuring the Factors Fffective on Liquidity Risk in Mellat Banks of Iran, World Applied Sciences Journal 8 (2), IDOSI, publications.
4. Sirag khan, risk mangement in islamique and conventionnel Banking, journal of compwting and mangement studios, issue1, United King Dom, volume 4, January.

ج.الرسائل الجامعية

1. Rifki Ismaïl, The management of liquidait risk in islamc Banks: the case of Indonésie, doctoral thèses, durham université.

الملاحق

البيانات المالية 2018

أعدت البيانات المالية بألاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي
(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

الميزانية بألاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2018	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 980 262	34 846 456
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	حسابات جارية لدى الهيئات المالية	2.2	276 872	848 213
5	تمويل الزبائن	3.2	75 339 606	45 454 481
6	أصول مالية مملوكة الى غاية الإستحقاق			
7	الضرائب الجارية-أصول	4.2	31 254	26 386
8	الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	123 897	61 730
9	أصول أخرى	6.2	1 185 225	335 675
10	حسابات التسوية	7.2	394 440	262 280
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة او الكيانات	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	739 902	576 558
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	3 939 365	3 315 923
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	86 236	35 627
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		110 109 059	85 775 329

البيانات المالية 2018

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الايضاح	2018	2017
1	البنك المركزي			
2	التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	53 031	15 996
3	التزامات تجاه الزبائن	13.2	70 615 294	53 717 182
4	التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	14 816 207	10 925 029
5	الضرائب الجارية-خصوم	15.2	746 507	136 039
6	الضرائب المؤجلة-خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	1 817 870	1 407 383
8	حسابات التسوية	17.2	3 501 519	2 385 541
9	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	18.2	308 180	74 375
10	إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	945 502	551 105
12	ديون تابعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	20.2	4 820 009	5 381 433
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	21.2	66 925	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		2 418 015	1 181 246
	مجموع الخصوم		**110 109 059**	**85 775 329**

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الالتزامات	الايضاح	2018	2017
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لصالح الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لصالح الزبائن	1.3	25 691 174	23 498 892
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 652 933	6 399 363
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 074 746	4 466 769
8	التزامات اخرى محصل عليها	4.3	49 851 715	32 417 578

البيانات المالية 2018

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2018	2017
1	+ أرباح ونواتج التشغيل	1.4	5 446 523	3 329 013
2	- نصيب المودعين في الأرباح	2.4	595 517	297 918
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	2 081 278	947 052
4	-عمولات (أعباء)	2.4	9 130	6 140
5	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المسوكة لغرض التعامل			
6	+/-أرباح او خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	92 504	17 520
8	- اعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**7 015 658**	**3 989 527**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 270 923	1 561 925
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	276 733	257 544
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**4 468 002**	**2 170 058**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	5.4	1 197 266	1 026 456
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	65 230	484 283
15	**نتائج الاستغلال**		**3 335 966**	**1 627 885**
16	+/-ارباح او خسائر صافية على أصول مالية اخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**نتيج قبل الضريبة**		**3 335 966**	**1 627 885**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	7.4	917 951	446 639
21	**النتيج الصافي للسنة المالية**	**8.4**	**2 418 015**	**1 181 246**

إيضاحات حول البيانات المالية 2018

حسب أشكال التمويل والمتعامل الاقتصادي : الوحدة : آلاف دج

أشكال التمويل	2018	2017	نسبة التغير
	مؤسسات خاصة		
تمويلات الاستغلال	42 244 302	27 143 656	56%
تمويلات الاستثمار	10 487 621	8 171 368	28%
إجارة أصول منقولة	7 173 303	3 911 926	83%
إجارة عقارية	4 030 784	3 154 795	28%
حسابات جارية مدينة	47 769	27 145	76%
مجموع تمويلات المؤسسات الخاصة	63 983 779	42 408 890	51%
مخصص نقص القيمة	2 439 725	1 965 707	24%
تمويل المؤسسات الخاصة (صافية)	**61 544 054**	**40 443 183**	**52%**
	مؤسسات عمومية		
إجارة أصول منقولة	9 368	-	NA
مجموع تمويلات المؤسسات العمومية	9 368	-	NA
مخصص نقص القيمة	-	-	NA
تمويل المؤسسات العمومية (صافية)	**9 368**	-	NA
	أفراد		
تمويلات عقارية	2 246 893	1 376 376	63%
تمويلات استهلاكية	11 587 952	3 653 767	217%
مجموع تمويلات الأفراد	13 834 845	5 030 143	175%
مخصص نقص القيمة	48 661	18 845	158%
تمويل الأفراد (صافية)	**13 786 184**	**5 011 298**	**175%**
مجموع تمويل الزبائن الصافي	**75 339 606**	**45 454 481**	**66%**

- **حسب الأجل المتبقي:**

الوحدة:الاف دج

الاجل المتبقي	2018	2017	نسبة التغير
اقل من سنة	52 848 842	31 481 916	68%
بين سنة وسنتين	9 573 293	6 032 983	59%
بين 2 و 3 سنوات	6 966 896	4 783 390	46%
بين 3 و 4 سنوات	4 705 893	2 470 107	91%
بين 4 و 5 سنوات	1 997 798	1 488 118	34%
اكثر من 5 سنوات	1 735 270	1 182 519	47%
مجموع تمويل الزبائن الإجمالية	77 827 992	47 439 033	64%
مخصص نقص القيمة	2 488 386	1 984 552	25%
مجموع تمويل الزبائن الصافي	**75 339 606**	**45 454 481**	**66%**

إيضاحات حول البيانات المالية 2018

11.2 الاصول الثابتة غير المادية:

يتضمن هذا البند المقتنيات من الرخص والبرمجيات والنظم المعلوماتية كما يبينه الجدول التالي.

الوحدة: الاف دج

البنود	2018	2017	التغير	نسبة التغير
المبالغ الإجمالية	366 387	288 901	77 486	27%
الاهتلاكات	280 151	253 274	26 877	11%
المبالغ الصافية	**86 236**	**35 627**	**50 609**	**142%**

الخصوم:

12.2 التزامات تجاه الهيئات المالية:

الوحدة: الاف دج

31 12 2018	31 12 2017	التغير	%
53 031	15 996	37 035	232%

يتضمن هذا البند الحساب الجاري لمؤسسة مالية.

13.2 التزامات تجاه الزبائن:

الوحدة: الاف دج

31 12 2018	31 12 2017	التغير	%
70 615 294	53 717 182	16 898 112	31%

يمثل هذا البند 64% من مجموع ميزانية المصرف لسنة 2018 وهو يضم الحسابات الجارية للعملاء، حسابات الادخار والحسابات لأجل بالإضافة إلى التأمينات النقدية التي تغطي الالتزامات بالتوقيع في عمليات التجارة الخارجية (خارج الميزانية).

تقسم هذه الودائع كما يلي:

✓ **حسب نوع الوديعة:**

الوحدة: الاف دج

انواع الودائع	2018	2017	نسبة التغير
حسابات جارية	20 869 577	19 008 462	10%
حسابات لأجل	1 174 625	118 650	890%
تأمينات نقدية كضمان	36 793 804	25 868 840	42%
تأمينات لتغطية إصدار الصكوك البنكية	3 395 096	2 690 579	26%
حسابات التوفير	7 762 247	6 026 287	29%
ودائع أخرى	619 945	4 364	14106%
المجموع	**70 615 294**	**53 717 182**	**31%**

يعود ارتفاع رصيد هذا البند بشكل رئيسي لارتفاع رصيد التأمينات النقدية التي تغطي الاعتمادات والتحصيلات المستندية في إطار عمليات الاستيراد.

✓ **حسب أجل الاستحقاق المتبقي:**

الوحدة: الاف دج

الأجل المتبقي	2018	2017	نسبة التغير
أقل من 3 أشهر	68 480 431	52 732 732	30%
من 3 إلى 6 أشهر	425 738	345 050	23%
من 6 اشهر إلى 12 شهرا	818 502	639 400	28%

إيضاحات حول البيانات المالية 2018

من 12 الى 24 شهرا	380 320	-	NA
من 24 إلى 36 شهرا	147 509	-	NA
اكثر من 36 شهرا	362 794	-	NA
المجموع	**70 615 294**	**53 717 182**	**31%**

البيانات المالية 2020

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

البيانات المالية 2020

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		162 625 776	131 018 967

البيانات المالية 2020

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2020	2019
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لصالح الهيئات المالية	1.3		9 800
2 إلتزامات التمويل لصالح الزبائن	2.3	34 347 668	32 650 526
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	3.3	8 234 980	7 733 028
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	4.3	4 210 330	4 667 183
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	5.3	215 385 642	105 803 261

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2020	2019
1 + أرباح من التمويل	1.4	7 668 998	7 592 667
2 تصيب المودعين في الأرباح	2.4	1 358 344	1 064 986
3 + عمولات (نواتج)	1.4	1 463 478	2 826 854
4 – عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8 – أعباء النشاطات الأخرى			
9 الناتج البنكي		**7 701 109**	**9 226 913**
10 – أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**4 933 222**	**6 285 748**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		339 722	228 080
15 ناتج الإستغلال		**4 150 351**	**5 346 675**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	3 781	93 717
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**4 154 137**	**5 451 423**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 949	1 444 013
21 الناتج الصافي للسنة المالية *	**10.4**	**3 069 188**	**4 007 410**

* بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 26 011 ألف دينار جزائري

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

- **حسب الأجل المتبقي:**

الوحدة: آلاف دج

الأجل المتبقي	2020	2019	نسبة التغير
أقل من سنة	79 303 859	66 964 543	%18
بين سنة و سنتين	12 826 069	12 639 130	%1
بين 2 و 3 سنوات	7 447 198	9 692 029	%23-
بين 3 و 4 سنوات	2 593 505	5 419 169	%52-
بين 4 و 5 سنوات	517 732	1 578 693	%67-
أكثر من 5 سنوات	2 789 450	2 292 194	%22
إجمالي تمويل الزبائن	105 477 813	98 585 758	%7
مخصص نقص القيمة	3 705 815	3 003 178	%23
صافي تمويل الزبائن	**101 771 998**	**95 582 580**	**%6**

- **حسب التوزيع الجغرافي:**

ان جميع الزبائن الحاصلين على تمويل من المصرف هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم في الجزائر.

يتوزع التمويل الممنوح للزبائن على المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

	2020				
	منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	منطقة الجنوب	المجموع
إجمالي تمويل الزبائن	68 579 671	24 483 617	9 863 503	2 551 022	105 477 813
مخصص نقص القيمة	3 201 435	420 515	63 679	20 186	3 705 815
صافي تمويل الزبائن	**65 378 236**	**24 063 102**	**9 799 824**	**2 530 836**	**101 771 998**

الوحدة: آلاف دج

	2019				
	منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	منطقة الجنوب	المجموع
إجمالي تمويل الزبائن	70 539 612	17 530 676	7 667 690	2 847 780	98 585 758
مخصص نقص القيمة	2 708 536	233 340	51 660	9 642	3 003 178
صافي تمويل الزبائن	**67 831 076**	**17 297 336**	**7 616 030**	**2 838 138**	**95 582 580**

إيضاحات حول البيانات المالية 2020

• **حسب أجل الاستحقاق المتبقي:**

الوحدة: الاف دج

الأجل المتبقي	2020	2019	نسبة التغير
أقل من 3 أشهر	105 489 362	81 278 283	%30
من 3 إلى 6 أشهر	513 772	448 965	%14
من 6 أشهر إلى 12 شهرا	1 164 824	1 604 690	%27-
من 12 أشهر إلى 24 شهرا	969 484	403 407	%140
من 24 أشهر إلى 36 شهرا	336 153	223 518	%50
أكثر من 36 شهرا	2 014 760	713 041	%183
المجموع	**110 488 355**	**84 671 904**	**%30**

• **حسب المتعامل الاقتصادي:**

يتم تقسيم الودائع حسب المتعامل الاقتصادي كما يلي:

الوحدة: الاف دج

المتعامل الاقتصادي	2020	2019	نسبة التغير
مؤسسات خاصة	82 784 036	67 332 704	%23
مؤسسات عمومية	-	7	NA
أفراد	27 704 319	17 339 193	%60
المجموع	**110 488 355**	**84 671 904**	**%30**

• **حسب التوزيع الجغرافي:**

إن المودعين هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم الاجتماعي بالجزائر.

تتوزع ودائع العملاء حسب المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: الاف دج

المنطقة الجغرافية	2020	2019	نسبة التغير
منطقة الوسط	71 536 965	60 231 651	%19
منطقة الشرق	26 891 238	16 527 868	%63
منطقة الغرب	9 707 477	6 472 889	%50
منطقة الجنوب	2 352 675	1 439 496	%63
المجموع	**110 488 355**	**84 671 904**	**%30**

البيانات المالية 2021

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2021	2020
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	75 916 435	53 600 804
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	2.2	632 808	259 466
5 سلفيات وحقوق على الزبائن	3.2	153 615 910	101 771 998
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	47 727	202 282
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	52 851	92 713
9 أصول أخرى	6.2	42 342	19 932
10 حسابات التسوية	7.2	474 476	533 823
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 420 913	1 069 994
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	5 320 892	4 787 914
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	267 996	274 850
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**237 804 350**	**162 625 776**

البيانات المالية 2021

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2021	2020
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية	12.2	45 943	69 462
3 ديون تجاه الزبائن	13.2	150 762 167	110 488 355
4 ديون ممثلة بورقة مالية	14.2	47 661 066	22 759 613
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	412 369	191 328
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 120 053	5 645 762
8 حسابات التسوية	17.2	4 107 894	2 733 972
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	444 888	317 626
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 986 519	1 519 418
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	20 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	3 874 230	1 331 052
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 389 221	3 069 188
19مكرر تسبيق على الأرباح			-500 000
مجموع الخصوم		**237 804 350**	**162 625 776**

البيانات المالية 2021

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الإلتزامات	الإيضاح	2021	2020
أ-إلتزامات ممنوحة			
1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية			
2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن	1.3	61 719 613	34 347 668
3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	9 747 505	8 234 980
5 إلتزامات أخرى ممنوحة			
ب-إلتزامات محصل عليها			
6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	7 844 027	4 210 330
8 إلتزامات أخرى محصل عليها	4.3	347 281 990	215 385 642

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2021	2020
1	+ فوائد و نواتج مماثلة	1.4	9 601 923	7 668 998
2	فوائد وأعباء مماثلة	2.4	1 717 260	1 358 344
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	1 388 776	1 463 478
4	عمولات (أعباء)	2.4	50 475	99 652
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	44 200	26 629
8	– أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**9 267 164**	**7 701 109**
10	– أعباء إستغلال عامة	3.4	2 911 839	2 372 872
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	433 180	395 015
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**5 922 145**	**4 933 222**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 670 717	1 122 593
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		329 389	339 722
15	**ناتج الإستغلال**		**4 580 817**	**4 150 351**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	- 103	5
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	795	3 781
18	العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**4 581 509**	**4 154 137**
20	ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 192 288	1 084 949
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**10.4**	**3 389 221**	**3 069 188**

إيضاحات حول البيانات المالية 2021

- **حسب الأجل المتبقي:**

الوحدة: آلاف دج

الأجل المتبقي	2021	2020	نسبة التغير
أقل من سنة	131 174 389	79 303 859	%65
بين سنة و سنتين	14 171 492	12 826 069	%10
بين 2 و 3 سنوات	6 063 324	7 447 198	%19-
بين 3 و 4 سنوات	2 278 960	2 593 505	%12-
بين 4 و 5 سنوات	895 349	517 732	%73
أكثر من 5 سنوات	3 509 651	2 789 450	%26
مجموع السلفيات والحقوق الإجمالية	158 093 166	105 477 813	%50
مخصص نقص القيمة	4 477 256	3 705 815	%21
مجموع السلفيات والحقوق الصافية	**153 615 910**	**101 771 998**	**%51**

- **حسب التوزيع الجغرافي:**

إن جميع الزبائن المستفيدين من التمويلات المباشرة هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم في الجزائر.

تتوزع التمويلات الممنوحة للعملاء على المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

	2021				
	منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	منطقة الجنوب	المجموع
السلفيات والحقوق الإجمالية	98 728 563	40 118 096	16 159 194	3 087 313	158 093 166
مخصص نقص القيمة	3 997 787	416 478	42 765	20 226	4 477 256
مجموع السلفيات والحقوق الصافية	**94 730 776**	**39 701 618**	**16 116 429**	**3 067 087**	**153 615 910**

الوحدة: آلاف دج

	2020				
	منطقة الوسط	منطقة الشرق	منطقة الغرب	منطقة الجنوب	المجموع
السلفيات والحقوق الإجمالية	68 579 671	24 483 617	9 863 503	2 551 022	105 477 813
مخصص نقص القيمة	3 201 435	420 515	63 679	20 186	3 705 815
مجموع السلفيات والحقوق الصافية	**65 378 236**	**24 063 102**	**9 799 824**	**2 530 836**	**101 771 998**

إيضاحات حول البيانات المالية 2021

• **حسب أجل الاستحقاق المتبقي:**

الوحدة: آلاف دج

الأجل المتبقي	2021	2020	نسبة التغير
أقل من 3 أشهر	145 565 467	105 489 362	%38
من 3 إلى 6 أشهر	342 700	513 772	%33-
من 6 أشهر إلى 12 شهرا	1 459 900	1 164 824	%25
من 12 أشهر إلى 24 شهرا	365 600	969 484	%62-
من 24 أشهر إلى 36 شهرا	535 900	336 153	%59
أكثر من 36 شهرا	2 492 600	2 014 760	%24
المجموع	**150 762 167**	**110 488 355**	**%36**

• **حسب المتعامل الاقتصادي:**

يتم تقسيم الودائع حسب المتعامل الاقتصادي كما يلي:

الوحدة: آلاف دج

المتعامل الاقتصادي	2021	2020	نسبة التغير
مؤسسات خاصة	105 519 964	82 784 036	%27
مؤسسات عمومية	101 641	-	NA
أفراد	45 140 562	27 704 319	%63
المجموع	**150 762 167**	**110 488 355**	**%36**

• **حسب التوزيع الجغرافي:**

إن المودعين هم أشخاص طبيعيون أو معنويون خاضعون للقانون الجزائري وإقامتهم أو مقرهم الاجتماعي بالجزائر.

تتوزع ودائع العملاء حسب المناطق الجغرافية للجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: آلاف دج

المنطقة الجغرافية	2021	2020	نسبة التغير
منطقة الوسط	93 600 642	71 536 965	%31
منطقة الشرق	40 275 267	26 891 238	%50
منطقة الغرب	13 113 767	9 707 477	%35
منطقة الجنوب	3 772 491	2 352 675	%60
المجموع	**150 762 167**	**110 488 355**	**%36**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع إدارة خطر السيولة في البنوك الإسلامية التي تعتبر من المسائل والقضايا التي أثارت إهتمام الباحثين في مجال البنوك، خاصة البنوك الإسلامية والتي لها فلسفة عمل قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات البنكية، وهو ما جعلها أكثر عرضة لمشكلة السيولة (فائض أو عجز) الذي يؤثر على نشاط البنوك، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج المقارن، ومن أجل تجسيد هذا الموضوع قمنا بدراسة مصرف السلام الجزائر خلال السنوات الممتدة2017–2021 بالإعتماد على التقارير المالية السنوية.

وقد خلصت الدراسة في عدة نتائج أهمها:

- يعتمد مصرف السلام الجزائر في إدارة المخاطر على مجموعة من الهياكل المركزية واللجان الداخلية التي تساعده في مواجهة المخاطر؛
- لم تؤثر جائحة كورونا على نشاط مصرف السلام الجزائر؛
- يلتزم مصرف السلام الجزائر بالمعايير الداخلية لإدارة خطر السيولة فيمايتعلق بتوظيف الودائع؛
- مصرف السلام الجزائر قادر على مواجهة التزامات الزبائن طويلة الأجل، وهو غير قادر على مواجهتها على المدى القصير، فهو يواجه خطر سيولة على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية – خطر السيولة – إدارة السيولة – مصرف السلام الجزائر.

Abstract:

This study aims to address the issue of liquidity risk management in Islamic banks, which is considered one of the issues and issues that aroused the interest of researchers in the field of banking, especially Islamic banks, which have a business philosophy based on the provisions of Islamic Sharia, which distinguishes them from other banking institutions, which made them more Vulnerable to the problem of liquidity (surplus or deficit) that affects the activity of banks, by relying on the descriptive, analytical and comparative approach, and in order to embody this issue, we studied the Al Salam Bank of Algeria during the years 2017-2021 based on the annual financial reports.

The study concluded several results, the most important of which are:

- Al Salam Bank Algeria relies in risk management on a set of central structures and internal committees that help it in facing risks;

- The Corona pandemic did not affect the activity of Al Salam Bank Algeria;

- Al Salam Bank Algeria adheres to the internal standards for managing liquidity risk with regard to the placement of deposits;

Al-Salam Bank Algeria is able to face long-term customer obligations, and it is unable to face them in the short term, as it faces liquidity risk in the short term.

Keywords:

Islamic banks, liquidity risk, liquidity risk management, al Salam bank Algeria